

جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية علوم الأرض والكون
قسم تسيير التقنيات الحضرية



مذكرة ماستر

هندسة معمارية، عمران ومهن المدينة
تسيير التقنيات الحضرية
عمران وتسيير المدن

رقم: / 2019

إعداد الطالب:
سقتي حسام الدين امين
يوم: 26/04/2018

التوسع العمراني في المدن التوابع دراسة حالة مدينة غمرة قمار / الوادي

لجنة المناقشة:

رئيس	جامعة محمد خيضر بسكرة	أ. مس أ	بومعروف حسين
مقرر	جامعة محمد خيضر بسكرة	أ. مس أ	هيمة عمارة
مناقش	جامعة محمد خيضر بسكرة	أ. مس أ	لمحظ علي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر و عرفان

قال تعالى ﴿لئن شكرتم لأزيدنكم﴾

فالحمد والشكر لله عز وجل أولاً وقبل كل شيء على جليل نعمته وتوفيقه لنا

في إنجاز هذا العمل .

فبأطيب العرفان، وجزيل الامتنان، وفائق التقدير والاحترام، اتقدم بالشكر الجزيل

إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد .

كما اتقدم بمخلص الشكر إلى الأستاذ المشرف **لمحمد علي** على توجيهاته

وإرشاداته .

واتقدم كذلك بالشكر كذلك إلى كل أساتذة وعمال وطلبة معهد تسيير التقنيات الحضرية .

وخاصة دفعة جوان 2019 .

سني حسام الدين

خطة العمل

المقدمة

الفصل التمهيدي : المدخل العام

1-الإشكالية

2- الفرضيات

3-الأهداف

4-أسباب اختيار الموضوع

5-المنهجية

6-هيكلية المذكرة

الفصل الأول:التوسع العمراني وخصائصه في المدن التوابع

مقدمة الفصل

الجزء الأول : مفاهيم عامة حول التوسع العمراني

الجزء الثاني : مفاهيم عامة للمدن التوابع

خلاصة الفصل

الفصل الثاني : الدراسة التحليلية للمدينة التابعة غمرة

مقدمة الفصل

الجزء الاول : الدراسة التحليلية للولاية

الجزء الثاني : الدراسة التحليلية للمدينة

خلاصة الفصل

الفصل الثالث :المشروع التنفيذي

مقدمة الفصل

1-واقع التوسع العمراني في المدينة

2-تقدير الاحتياجات وآفاق التوسع

3- المشروع المقترح

خلاصة الفصل

الخاتمة

الفهامة

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	التغيرات الشهرية لتساقط.	34
02	الرطوبة النسبية لفترة 36 سنة .	35
03	التغيرات الشهرية المتوسطة لدرجات الحرارة	36
04	سرعة الرياح عبر الفصول.	37
05	المتوسط اليومي للتشميس بالساعات.	38
06	التوزيع السكني والسكاني لسنة 2012 بقمار.	42
07	حالة المساكن في المدينة التابعة والمدينة الأم 2012.	45
08	مراحل تطور السكان ومعدلات النمو سنة (2003-2015)	55
09	الفئات العمرية الرئيسية للمدينة التابعة والمدينة الأم حسب إحصاء(2012)	60
10	التركيبية الاقتصادية للمدينة التابعة والمدينة الأم لسنة 2012	62
11	مساحات المناطق المقترحة للتوسع	69
12	التقديرات السكانية لمختلف الأماذ	72
13	يبين الوضعية الحالية للمرافق التعليمية	73
14	التوقعات المستقبلية لعدد التلاميذ	73
15	الاحتياجات من المرافق والتجهيزات لمختلف الأماذ بعدد السكان المقترح	75

77	المساحة السكنية للمدى المتوسط	16
78	التجهيزات المقترحة في النموذج التصميمي للتهيئة	17

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
08	يوضح دوافع التوسع العمراني	01
08	المخطط الشطرنجي لمدينة تيمقاد	02
09	المخطط الحلقي الإشعاعي لمدينة ميلان	03
09	المخطط الخطي لسوريا متى	04
09	المخطط العضوي لمدينة غرداية	05
10	يوضح أنواع وأشكال التوسع	06
11	مخطط يوضح معوقات التوسع	07
32	الطبقات الأرضية لمدينة غمرة	08
34	كمية التساقطات الشهرية المتوسطة للفترة (1971 – 2018)	09
37	الرياح السائدة في مدينة غمرة	10
38	النواة الام لمدينة قمار	11
39	شكل المدينة قبل الاحتلال الفرنسي	12
40	شكل المدينة الام حديثا	13
41	النسيج الفوضوي	14
41	النسيج المخطط الحديث	15
43	عدد الطوابق في المدينة	16
44	مواد البناء المستعملة	17

46	يمثل حالة المساكن	18
50	أنواع الطرق على النسيج العمراني	19
47	معدل النمو ما بين 1998-2015	20
50	تطور عدد السكان ما بين 2003-2015	21
50	يبين أصل سكان المنطقة	22
54	نسبة النشاط الممارس	23
65	مكان عمل السكان	24
65	أماكن شراء الحاجيات	25
83	مخطط التهيئة المقترح لمنطقة التوسع المستقبلي	26

فهرس الخرائط

الصفحة	عنوان الخريطة	الرقم
26	موقع ولاية الوادي بالنسبة للقطر الجزائري	01
27	الموقع الجغرافي لولاية الوادي	02
28	التقسيم الإداري لولاية الوادي	03

فهرس الصور:

الصفحة	عنوان الصورة	الرقم
17	صورة عامة للرياض قديما	01
17	سور وأبراج الرياض	02
17		03
	منظر عام للرياض حديثا	04
18	المناطق المفتوحة في وسط الرياض	05

18	صورة جوية لمنزه السلام	06
40	نسيج تقليدي	07
42	هيكل المنزل التقليدي	08
43	تمثل النمط العادي في المدينة	09
43	تمثل نمط الفيلا في المدينة	10
44	منزل في حالة رديئة	11
45	منزل متوسط الحالة	12
45		13
	تمثل وضعية السكنات الجيدة في المدينة	14
47		15
	دار شباب + مكتب بريد + فرع بلدي	16
		17
47	توضح حالة قاعة العلاج بالمدينة	18
48	تمثل بعض من محلات الرئيس ذات الطابع التجاري	19
48	: ملعب بلدي + الساحة في الامام	20
48	تمثل مسجد القدس بوسط المدينة	21
49	حالة أشجار النخيل امام المساكن	22
49	الرحبات غير مهينة	23
50	الطريق الوطني رقم 48 في حالة رديئة	24
51	طريق ثانوي في حالة متوسطة	25
51	طريق ثالثي في حالة رديئة	26
51	مسلك فلاحي في حالة سيئة	27
		28
62	تمثل حقل فلاحي مزروع بثمرة البطاطا	29

64	اشغال البناء والنقش على الأسقف	30
		31
		32
70	موقع المناطق المقترحة للتوسع	33
70	مواقع التجمعات المبعثرة بالنسبة للمدينة	34
70	اللوحة التي تم استبدالها	35
82	ارضية المشروع المقترح	36
		37
		38
		39

الفهرس:

رقم الصفحة	العنوان
-	المقدمة العامة
الفصل التمهيدي: مدخل عام	
ب	الإشكالية
ب	الفرضيات
ج	الأهداف
ج	أسباب اختيار الموضوع
ج	منهجية البحث
د	هيكلية المذكرة
الفصل الأول: السند النظري	
1	مقدمة الفصل
2	I. مفاهيم عامة حول التوسع العمراني
2	1- مفهوم المدينة
2	2- التوسع العمراني
2	1-2- التوسع العمراني المنظم
3	2-2- التوسع العمراني غير المنظم
3	3- الاستهلاك المجالي
3	4- التكاليف العمراني
6	5- الامتداد العمراني
6	6- العمران
8	7- أنواع التوسع العمراني
8	1-7- التوسع الداخلي
8	2-7- التوسع الخارجي
8	8- أنماط التوسع
9	1-8- التوسع العشوائي
9	2-8- التوسع المخطط
9	9- أنماط التوسع العمراني
9	1-9- التوسع ضمن المخطط الأساسي للمدينة
10	2-9- التوسع خارج الإطار الأساسي للمدينة
10	10- أسباب ودوافع التوسع
11	11- أشكال التوسع
11	12- معوقات التوسع
11	الجانب التشريعي
12	II. مفاهيم عامة حول المدن التوابع
12	1- المدن الجديدة
12	2- المدينة التابعة
12	3- المدن التوابع

13	4-نظرية المدينة التابعة
13	5- خصائص المدن التوابع
13	6-أنواع المدينة الجديدة
16	7-نموذج عن توسع المدن التوابع في العالم
16	7-1- التوسع العمراني في المملكة السعودية
19	8-مناطق التوسع ومواقعها
19	8.1- الخطوات اللازمة لاختيار موقع المدينة التابعة
19	8.2- الشروط اللازمة لاختيار موقع المدينة التابعة
21	8.3- الدراسة التحليلية لاختيار الموقع النهائي للمدينة التابعة
21	8.4- أبعاد وحدود مناطق المدينة التابعة
22	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: الدراسة التحليلية للمدينة	
23	مقدمة الفصل
24	i. الدراسة التحليلية للولاية
24	I. مدخل عام لمدينة الوادي
24	1-لمحة تاريخية للمدينة
24	2- أصل التسمية
25	3- النشأة
26	II. الدراسة الطبيعية
26	1-الموقع
30	ii. الدراسة التحليلية لمنطقة الدراسة
30	1- موقع المدينة التابعة غمرة
30	2- موضع المدينة التابعة والمدينة الأم:
31	3- الطبوغرافية
31	4- الجيولوجيا
32	5- الدراسة الهيدرولوجية
33	6-الدراسة المناخية
38	III. الدراسة العمرانية
38	1- الحركية العمرانية عبر التاريخ
40	2-أشكال النسيج العمراني
41	3- الدراسة السكنية
43	4- عدد الطوابق داخل المدينة
44	5- حالة المباني
46	6- دراسة مختلف التجهيزات الموجودة في المدينة التابعة غمرة

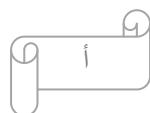
49	7- الطرق و الشبكات المختلفة
52	8- مختلف الشبكات
54	9- عوائق التوسع العمراني
55	IV. الدراسة السكانية
57	1- الكثافة السكانية
59	2- التركيب السكاني
59	3- أصل سكان المدينة
60	4- التركيب العمري
61	5- الخصائص الاقتصادية
64	6- مكان عمل السكان
65	7- مكان شراء الحاجات
66	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: المشروع التنفيذي	
68	I. واقع التوسع العمراني في المدينة
68	1. عوائق التوسع العمراني
68	2- إمكانيات التوسع العمراني
70	3- التوسعات الظاهرة في المدينة التابعة
71	4 - توسع المدينة الأم على حساب المدينة التابعة
71	II. تقدير الاحتياجات وأفاق التوسع
71	1- تقدير الاحتياجات السكانية
72	2- تقديرات الاحتياجات السكنية
75	3- البرمجة
79	III. المشروع
79	1- التوصيات و اقتراحات التهيئة
79	1-1- التوصيات على مستوى المدينة
80	1-2- التوصيات على مستوى المشروع
84	IV. دفتر الشروط
85	خلاصة الفصل
90	الخاتمة العامة

الكتاب النملية

مقدمة عامة

عرفت جل المدن الكبرى والمتوسطة في العالم وبالخصوص في السنوات الأخيرة توسعا عمرانيا يلفت الانتباه لخلفيات عديدة لعل أهمها التقدم التكنولوجي والتطور السريع في مختلف أوجه الحياة العصرية، الأمر الذي أدى الى زيادة حدة الطلب على العقار الحضري و الصناعي ... لتغطية الطلب المتصاعد، وقد عرفت الجزائر على غرار باقي دول العالم نموا عمرانيا متسارعا تسببت فيه عوامل ديموغرافية، اقتصادية واجتماعية اذ أصبحت معظم المدن تعاني من الزيادة السكانية نتيجة الزيادة الطبيعية والهجرة وقد ترتب عن ذلك ظاهرة غريبة وهي انتهاك و تجاوز الحدود العقارية للتجمعات المجاورة او التابعة لها بصفة غير قانونية للتخلص من مشاكل انقضاء العقار .

ومدينة قمار اكبر مثال لهذه الظاهرة ، حيث تم الاستيلاء على جزء من منطقة الدراسة (غمرة) بحكم أن مدينة قمار المدينة الأم والتي تستولى على اغلب التجهيزات الكبرى ، ومن هنا يتبين لنا ان هناك علاقة وطيدة بين المدينة الأم والمدن التابعة لها .



1 - الإشكالية :

عرفت المنظومة العمرانية بمدينة قمار تطورا ملحوظا ونموا سريعا ،حيث أن المتطلع لوتيرة نموها يلاحظ إرتقاء مجموعة من التجمعات السكانية والريفية إلى مراكز عمرانية تنمو وتتوسع ، فبعد أن كانت مدينة قمار مدينة صغيرة أصبحت اليوم وبسبب النمو الحضري الذي شهدته المدينة تعرف مشاكل عدة في توسعها، نتيجة إستنفاد الإحتياجات العقارية بسبب العوائق المختلفة التي تمنع إستمرار توسعها الطبيعي ما يحتم عليها البحث عن مناطق جديدة للتوسع. ، ظهرت مجموعة من التجمعات الحضرية الجديدة التي أصبح لها موقعها ودورها في المنظومة الحضرية ، ويعد تجمع غمرة إحدى هذه التجمعات والتي عرفت إثر نموها السكاني نموا مجاليا بإتجاه مدينة قمار سببه موقعها القريب من المدينة وتبعيتها الكبيرة لها من خلال إستفادتها من الوظائف الحضرية الموجودة بمدينة قمار والمنعدمة على مستواها. من خلال استقراء هذا الوضع تبرز إشكالية هذا البحث والمتمثلة في علاقة النمو الحضري للمراكز العمرانية المجاورة لمدينة قمار في حل مشكل التوسع، وكيفية الإستفادة من هذه التجمعات في تنظيم عمران مدينة قمار وتكوين مجال حضري متوازن وللاجابة على هذه الإشكالية ينبغي الإجابة على التساؤلات التالية:

1- ما مدى تطبيق المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير في عملية التوسع العمراني ؟

2 - ما هي الميكانيزمات المتحكمة في التوسع العمراني للمدن التي تكون تابعة ؟

3 - ما مدى تأثير المدينة الأم في التوسع العمراني على المدينة التابعة لها ؟

4- هل وجد المواطن ضالته في هذه المدن من حيث توفر الخدمات وترقية السكن وتوفير حياة

حضرية لائقة التي يصبو إليها الجميع ؟

2 - الفرضيات :

الفرضية الأولى :

عدم تطبيق توصيات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير من قبل المسؤولين عند اقتراح

الأماكن القابلة للتوسع العمراني .

الفرضية الثانية :

الهجرة الداخلية من المدن التوابع الى المركز(المدينة الأم) أو من المركز إلى المدينة التابعة .

3 - أهداف الدراسة :

الهدف الأول :

تهيئة مخطط شغل الأرض من خلال احترام توصيات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير في عملية التوسع العمراني

الهدف الثاني :

التوازن في التوزيع السكاني على المجال العمراني بانتظام .

4 - أسباب اختيار الموضوع :

لقد تم اختيارنا لهذا الموضوع لأننا نرى بأن وجود اختلاف كبير في عدد السكان بين المركز والمدينة التابعة له ولأنه هو المشكل المهم والظاهر للعيان من خلال تأثيره على الطابع العمراني العام للمدينة ، ولأن المشكلة لم تصل إلى درجة كبيرة من التعقيد فإنها قد تأخذ أبعادا أخرى في المستقبل لذا وجب التحكم فيها مسبقا . ضف إلى ذلك نقص الدراسات السابقة بشأن هذا الموضوع ، أما بالنسبة لبلدية كونين فهي الأخرى لم تأخذ نصيبها الكافي من الدراسة .

5 - منهجية البحث :

سنعتمد في بحثنا هذا على المنهج الوصفي الذي يركز أساسا على الملاحظة العلمية الميدانية وإجراء المقابلات كما سنقوم بعدة مراحل وخطوات في إنجاز بحثنا تكون كما يلي :

المرحلة الأولى :

في هذه المرحلة نقوم بتجميع المادة العلمية التي تساعد على استيعاب مختلف العناصر المرتبطة بالبحث ، وبعض التقارير النظرية الخاصة بالمنطقة المدروسة وكذا الاعتماد على الكتب المتخصصة في العمران والتخطيط وكذلك المجالات وكل ماله علاقة بموضوعنا .

المرحلة الثانية :

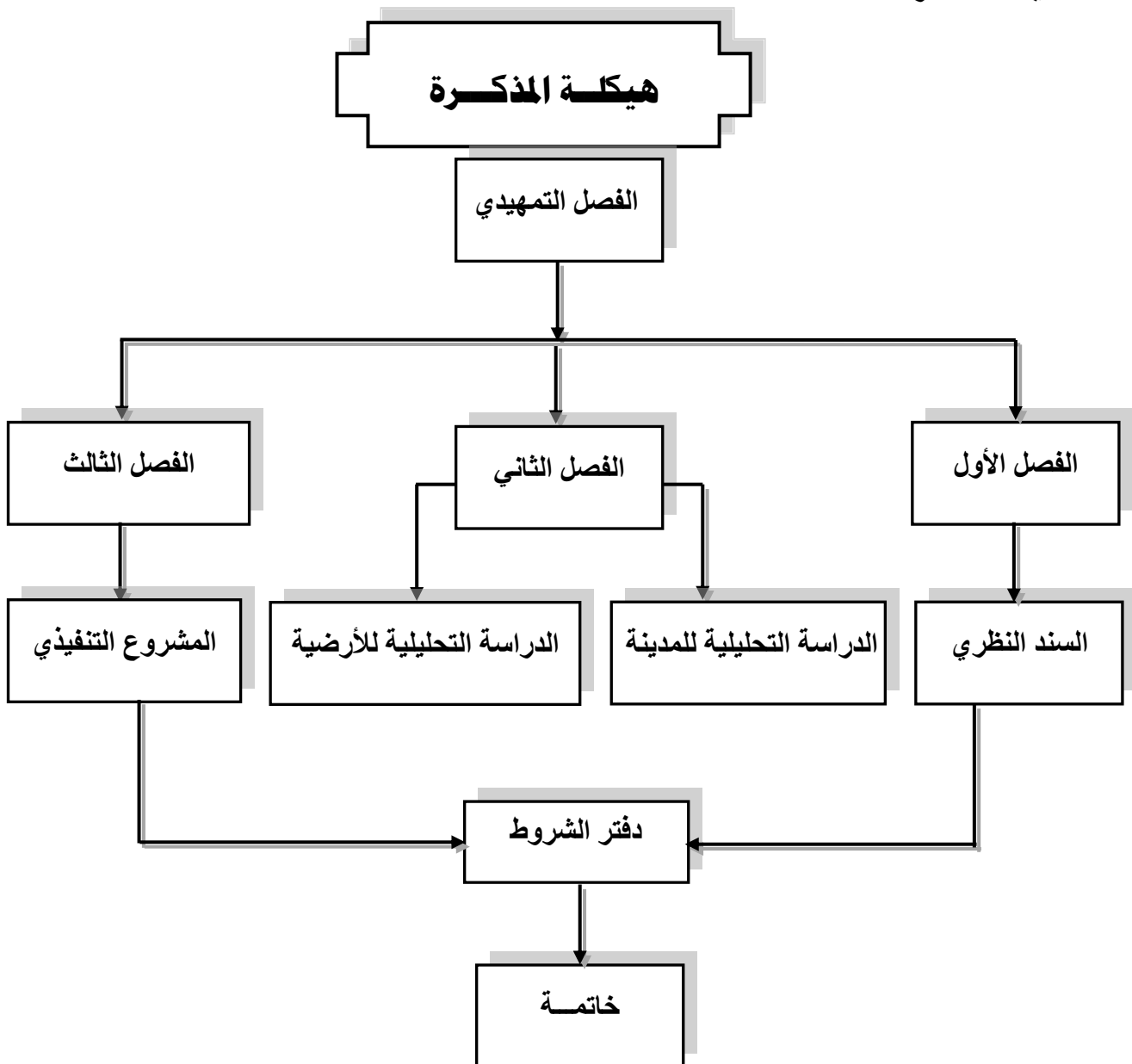
وتشمل هذه المرحلة خصوصا العمل الميداني ، وعملنا الميداني هذا يدخل أيضا في إطار جمع المادة العلمية لكن بطريقة تختلف عن سابقتها ، حيث نقوم بالزيارة الميدانية لمنطقة الدراسة للقيام بجمع المعلومات من أرض الواقع وهنا نقوم بالملاحظة العلمية التي هي احد طرق جمع المعلومات إلا أنها وحدها لا تكفي للإلمام بجميع عناصر البحث لذا نقوم بالاتصال بالهيئات الخاصة بمجال العمران عموما أو غيره إذا ما اقتضى الأمر ذلك ونذكر منها :

- المصلحة التقنية بالبلدية
- مديرية التخطيط العمراني
- مكاتب الدراسات والأبحاث
- مكتب الإحصاء على مستوى مديرية السكن

المرحلة الثالثة :

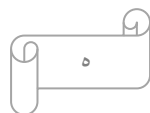
حيث نقوم في هذه المرحلة بفرز وتصنيف المادة العلمية المحصل عليها ومعالجتها ، من خلال ترجمتها سواء إلى بيانات أو إلى رسومات ومخططات أو منحنيات بيانية وجداول لتسهيل قراءتها وفهمها واستعمالها في مرحلة البرمجة والتخطيط .

6 - هيكلية المذكرة :



وقد اعتمدنا في بحثنا هذا على الخطة التالية :

- مدخل عام يشمل : مقدمة ، الإشكالية ، الفرضيات ، الأهداف ، الدوافع .
- الفصل الأول : السند النظري .
- الفصل الثاني : الدراسة التحليلية للمدينة وأرضية المشروع .
- الفصل الثالث : المشروع التنفيذي .
- خاتمة .



الْحَمْدُ لِلَّهِ الْمَوْلَى

الْمَوْلَى

الْمَوْلَى الْمَوْلَى

الْمَوْلَى

الْمَوْلَى

الْمَوْلَى

مقدمة

لاشك أن للمفاهيم والتعريفات أهمية كبيرة في صياغة النظرية لأي بحث أو دراسة من ناحية وتوجيه سيرها من ناحية أخرى، وذلك لأن للمفاهيم دور كبير في تحديد الإطار النظري الذي يوجه البحث ويحدد مبادئه، كما أن له دور في توضيح الرأي بأبعاد الواقع المرتبط بالظروف العامة، أين تتواجد الظاهرة المدروسة، ودون المفاهيم والمفاهيم الدقيقة لها لا نستطيع أن نقدم التعريفات الاجرائية للمفاهيم التي نستخدمها في بحثنا، وخاصة أن تلك المفاهيم ما تزال تحتاج لمزيد من الوضوح، ذلك لتحديد الإطار النظري للموضوع.

انطلاقاً من هذا الطرح سنحاول في هذا الفصل وضع إطار نظري يوجه هذا البحث، انطلاقاً من التطرق إلى جملة من المفاهيم والتعاريف التي نرى أن لها علاقة مباشرة بالظاهرة المدروسة في الوسط الحضري، ولكي تكون خطوات هذا الفصل واضحة قمنا بالتطرق إلى شرح بعض المصطلحات والمفاهيم العمرانية التي نرى فيها تدعيماً في انجاز هذا البحث، حيث حرصنا أن تكون مركزة ومرتبطة بالبحث مباشرة.

الجزء الأول: مفاهيم عامة حول التوسع العمراني¹

1- مفهوم المدينة :

"المدينة عبارة عن تصميمات مبنية على تشكيلات رياضية وهندسية وفلسفية إيديولوجية ورمزية، وهي تعبر عن تطور الفن العمراني الذي حاول على مر العصور إبراز الجماليات التي تجذب الناس، والمهابة التي تعبر عن سلطة وقوة الحكام إذا ما اعتمدنا على تعريف لغوي للمدينة وجدنا ان كلمة مدينة تعود في الاصل الى كلمة "دين "

كما شكلت الهيئة الاجتماعية كذلك ميزة مميزة من ميزات المدن فكانت المدينة هي الجامعة والمكان الملائم لتحديد رواسي الجماعة كما جاء عن رسول الله 'صلى الله عليه وسلم' قوله "لا جمعة ولا تشريق ولا فطر ولا اضحى الا في مصر جامع "وفي قول ابن خلدون "فالمدن والامصار ذات هياكل واجرام عظيمة وبناء كبير ... "وهي موضوع للعموم لا للخصوص فتحتاج الى اجتماع الايدي وكثرة التعاون فلا بد في تمصير واختطاط المدن من الدولة والملك

2- التوسع العمراني

هو عملية استغلال العقار الحضري بطريقة مستمرة نحو أطراف المدينة، وهو أيضا عملية زحف النسيج نحو خارج المدينة سواء كان أفقيا أو رأسيا وبطريقة عقلانية.²

2-1- التوسع العمراني المنظم:³

يسود الاعتقاد ان النقائص التي وجدت في برنامج وخطوط التهيئة العمرانية في الجزائر لا يستبعد وجودها في بعض البلدان المماثلة السائرة في طريق النمو ، كما انها تعتبر دروسا للتقنيين الجزائريين الذين قامو بانجاز هذا المشروع .

فوجود بعض النقائص في هذه البرامج كبعض الأخطاء في اختيار المواقع او المبالغة في المساحات الارضية المخصصة لهذه البرامج والمشاريع العمرانية في مجال السكن الجماعي ،والمناطق الصناعية ،التعدي على الاراضي الفلاحية واهمال جانب المساحات الخضراء في بعض مشاريع

¹خلف الله بوجمعة، العمران والمدينة ، دار الهدى .عين مليلة 2005 .ص رقم 67.

²- Zuchelli alberto ,introduction a l'urbanisme opérationnelle et composition urbain .EPAU.vol 23,1993, p50

³-النيبوع نور الهدى :التوسع العمراني على اطراف مدينة جامعة ، مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة في التسيير والتقنيات الحضرية بسكرة 2018ص2

التوسع العمراني ، وعدم اعطاء اهمية لحماية البيئة وعناصرها الطبيعية راجع لعدم وجود رقابة عند تنفيذ هذه المشاريع .

فقد استعملت في الجزائر عدة وسائل في مجال التهيئة والتعمير الا ان هذه الوسائل العمرانية لم تفلح علميا في التحكم في النسيج العمراني بصفة عامة .

2-2- التوسع العمراني غير المنظم :¹

ويتمثل في الأحياء والبناءات الفوضوية والغير قانونية وهذه الظاهرة العمرانية السلبية التي تعاني منها أغلب بلدان العالم السائرة في طريق النمو وترجع اسبابها الرئيسية الى الانفجار الديموغرافي في المدن وكذا حدة ازمة السكن بها والنزوح الريفي المكثف نحوها بسبب انعدام وجود سياسة تنموية متوازنة بين مختلف الاقاليم والتركيز على المدن الكبرى والمتوسطة في مجال التنمية الحضرية بصفة خاصة والتنمية الاقتصادية بصفة عامة والاختفاق في ايجاد سياسة تهيئة واضحة في الارياف والمناطق النائية تحفز الانسان على الاستقرار بمسقط راسه ، ولكن يخشى ان يتوسع مستقبلا عبر مجالات اخرى كأراضي الغابات والمنتزهات والمساحات الخضراء وغيرها ، اذ لم تشدد الرقابة الادارية مستقبلا على النسيج العمراني ، وايقاف بشكل نهائي جميع البناءات غير القانونية .

3- الاستهلاك المجالي:

إن استهلاك المجال له علاقة بالتغيرات والتحويلات التي تعرفها الحاجيات السكانية حيث أن هجرة السكان إلى المدينة تؤدي إلى زيادة الطلب على المساكن والتجهيزات والعمل وهذا ينتج مجالا حضريا أكثر اتساعا مما يؤدي إلى استهلاك المجال تلبية لهذه الحاجيات.²

4- التكتيف العمراني :³

تعتبر عملية التكتيف استهلاك للمجال و هذا من خلال استغلال الجيوب العمرانية الشاغرة الموجودة داخل النسيج العمراني، و هي تتمثل في رفع قدرة المدينة و ذلك بزيادة عدد الطوابق و كذا زيادة الإطار المبني للوصول إلى مدينة ذات كثافة معقولة.

¹-النيبوع نور الهدى ،مرجع سابق ص2-3

بروكش راضية :التوسع العمراني للمدن الصحراوية في ظل مبادئ التنمية المستدامة ، مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة في التسيير والتقنيات الحضرية أم
² -البواقي دفعة 2015 ص04

³- بروكش راضية ، مرجع سابق ص04

5- الامتداد العمراني:

وهو عملية استغلال العقار الحضري بطريقة مستمرة نحو أطراف المدينة وهو أيضا عملية زحف النسيج نحو خارج المدينة سواء كان أفقيا أو رأسيا وبطريقة عقلانية

6- تعريف العمران¹:

حسب منجد روبر (le robart): العمران هو دراسة الطرائق التي تسمح بتكييف السكن الحضري مع متطلبات الانسان وهو ايضا مجموعة التقنيات الهادفة الى تطبيق هذه الطرائق .
حسب فرود (frod): العمران هو علم وفن لتصحيح الاخطاء المجالية التي ارتكبت في الماضي بواسطة عمليات تهيئة مناسبة للمجال.

7- أنواع التوسع العمراني :

التوسع العمراني متعدد، حيث نجد توسع عمراني مستمر غير مستمر، عموما ويمكن تلخيص أنواع التوسع في ما يلي :

1-7 التوسع الداخلي :

يكون خاصة في الاحياء القديمة تكثف المساحات تباعا من خلال التجهيزات العامة او المساكن وذلك عند الزيادة السكان المحليين والتدفقات الوافدة من المناطق الريفية. التوسع الداخلي يحتوي ايضا على اشكال اخرى: كالتوسع العمودي، فعند زوال الاراضي الخالية يلزم توفير مساكن جديدة لتلبية احتياجات السكان من خلال زيادة عدد الطوابق نظرا لندرة او عدم توفر العقار الحضري مثال: حالة هونغ كونغ .

2-7- التوسع الخارجي :

وهو عبارة عن امتداد عمراني يسمى بالامتداد الأفقي ويتجسد في ثلاثة أشكال:

أ- الامتداد : ظهر بخروج المساكن خارج المدينة القديمة مما يرسم الانتشار الأفقي وميلاد التجمعات على النموذج الخطي، الشطرنجي، الإشعاعي، حسب اتجاه شبكة المواصلات.

ب- المدن التابعة :

وهي تشبيه المدن الجديدة لكن سعيا وراء تخفيض الاستثمار العام، والاستفادة من مميزات الموقع فإنها أقرب إلى مركز المدينة ومرتبطة به وظيفيا.

¹ - بروكش راضية، مرجع سابق ص05

ج- المدن الجديدة : وهي مدن مستقلة بذاتها وتقع على مسافة كافية من منطقة المدينة الكبرى ولا يضطر سكانها إلى الانتقال اليومي للعمل، وتتطلب المدن الجديدة تطوير قاعدة وظيفية متينة من سكن وخدمات لسد احتياجات السكان.

د- التجمعات السكانية الجديدة :

وهي مناطق يسودها تطور سكاني، ومركز توظيف وتعتبر هذه التجمعات حلا بديلا للسكن في التجمعات السكنية العشوائية، وبمرور الوقت تحقق الاكتفاء الذاتي من حيث التوظيف والخدمات لسكانها المحليين.¹

8- أنماط التوسع² : يوجد نوعان من أنماط التوسع :

8-1- التوسع العشوائي: ونميز نوعان :

8-1-1- التوسع التراكمي :

هو ابسط توسع عرفته المدن ،يتم بملا المساحات الفضائية داخل المدن او البناء عند المشارف وأحيانا عند اقرب مكان من أسوار المدينة وذلك إذا كانت أسعار أرض البناء في الداخل مرتفعة ومن بين المدن التي شهدت هذا النمط من التوسع مدينة موسكو " نمو تراكمي حلقي " .

8-1-2- التوسع متعدد النوى :

وهو نقيض التوسع التراكمي وهو في ابسط صورته ظهور مدينة جديدة على مقربة من أخرى قديمة .ولكنه يتخذ صورة مركبة عندما يمتد الى مدينة وبضعة مراكز مدينة حولها ترتبط بعلاقة معينة ، ومن بين المدن التي شهدت هذا النمط مدينة تلمسان .

8-2- التوسع المخطط :

تتدخل الدولة في توجيه العمران وتنظيمه وتجهيزه بالموافق" رغبة في توفير المسكن المناسب في المكان المناسب " .

¹ - عبد الفتاح محمد وهيبه ،جغرافية العمران ، دار النشر نهضة العربية 2000 ص147/154

² - بروكش راضية ،مرجع سابق ص 14/13

9- أنماط التوسع العمراني: 1

9-1 التوسع ضمن المخطط الأساسي للمدينة :

تتوافر ضمن المخططات الأساسية لبعض المدن أماكن مشغولة ببعض الاستعمالات غير الملائمة أو فراغات مخصصة لاستعمال لم ينفذ ، لذا لا بد من الوقوف على أسلوب النمو الحضري المتبع ضمن المخططات الأساسية للمدينة ويكون وفقاً للأنماط التالية:

-**الزحف**: تتخذ بعض المدن في نموها نمط الزحف نحو المناطق المحددة لتوسع المدينة وبشكل تدريجي من المناطق القديمة نحو المناطق الجديدة ، وبشكل متجانس من حيث الوظيفة و من دون ترك فراغات.

الفقر : وهو النمط الذي تنمو فيه المدينة بشكل غير منتظم وغير متجانس حيث تظهر تجمعات سكنية مبعثرة لوجود محددات موقعيه طبيعية وبشرية تحول دون استمرارها العمراني أو يكون لأسباب أخرى اقتصادية واجتماعية ، لذا يكون المظهر العام للمدينة مجزئ وغير متجانس.

-**الملاء** : يحدث هذا النمط بعد أن تستغل الإمكانيات المتاحة ضمن المخطط الأساسي من دون مشاكل أو معوقات بحيث تتم العودة إلى استغلال الفراغات وفق ما مثبت في المخطط الأساسي وربما يحتاج ذلك إلى تغيير بعض الاستعمالات المخالفة للتصميم أو معالجات موضعية لمشاكل معينة مثل ارتفاع منسوب المياه الجوفية أو ضعف تماسك التربة.

9-2 -التوسع خارج الإطار الأساسي للمدينة :

ويتم بعد اختيار المنطقة الملائمة للتوسع العمراني عليها وفق الأنماط الآتية:

9-2-1-التوسع المتراكم:

تزحف بعض المدن نحو المناطق المرشحة لتوسعها بشكل تدريجي وبحسب تأثير الجاذب الحضري المجاور للمدينة.

9-2-2-التوسع في شكل مدن توابع:

يواجه توسع بعض المدن على المناطق المحاذية معوقات لذا يكون توسعها على شكل مدن دائرية مستقلة نسبياً عن المدن الأصلية وتتصل ببعضها بطرق مواصلات تؤمن سهولة الاتصال بين المدينة الأصلية والتابعة.

1 - الدكتور الدليمي ،خلف حسين،التخطيط الحضري ،أسس ومفاهيم،الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع عمان ،الاردن ص 143/144

9-2-3- التوسع القطاعي:

يجمع هذا النمط من التوسع بين المتراكز والتوابع ، إذ يكون على شكل قطاعات قريبة من المدينة وترتبط مع بعضها بطرق مواصلات ، وتتضمن تلك القطاعات أنشطة مختلفة لسد حاجة سكانها ، وبمرور الزمن يستمر توسع القطاعات والمدينة باتجاه بعضها حتى تلتقي لتكون الشكل العام للمدينة.

9-2-4- التوسع الطولي:

يظهر هذا النمط من التوسع في المواقع التي لا تتوفر فيها إمكانات للتوسع إلا في اتجاهات محددة ، وقد يكون في اتجاه واحد أو اتجاهين متعاكسين مثل المواقع الساحلية أو النهرية أو السفوح الجبلية.

9-2-5- التوسع في شكل مدن جديدة:

تتوسع بعض المدن من خلال إقامة عدد من المراكز الحضرية بشكل متباعد ومعزولة عن بعضها ، إذ تفصل بينها مناطق خالية من السكان أو منخفضة الكثافة ، وترتبط تلك المراكز الحضرية مع المدينة وبعدها بطرق مواصلات جيدة.

10- أسباب ودوافع التوسع العمراني :¹

إن حركة السكان في المدن في تغيير دائم من عدة نواحي، كما أن الوضع الاجتماعي والاقتصادي هو الآخر في تغيير مستمر، من هنا يتم حصر أسباب ودوافع التوسع العمراني إلى أربعة أسباب رئيسية وهي:

10-1- العوامل السياسية : و يكون هذا بإصدار قرارات سياسية من طرف الجماعات المحلية التي تلعب دورا أساسيا في توسع الكثير من المدن، و إنشاء أقطار تنموية تتمثل في المناطق الصناعية و مناطق الجذب... إلخ.

10-2- العامل الاقتصادي:

إن للعامل الاقتصادي دور مهم وفعال في تحديد حجم ونوعية التوسع للمدينة، فكل أعمال التهيئة والتوسع ترتبط بالجانب الاقتصادي الممول، فكلما زادت الأشغال ازدادت كلفتها وكلما نقصت رؤوس الأموال كلما تم الاستغناء عن بعض الخدمات حسب الأولوية وهذا يعني التقليل من استهلاك المجال بصفة جزئية.

¹ - عبايدة زكرياء وبوقندورة فتحي :مدينة عين مليلة إشكالية العفار وآفاق التوسع العمراني ، مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة بأم البواقي ، دفعة 2007، ص28 .

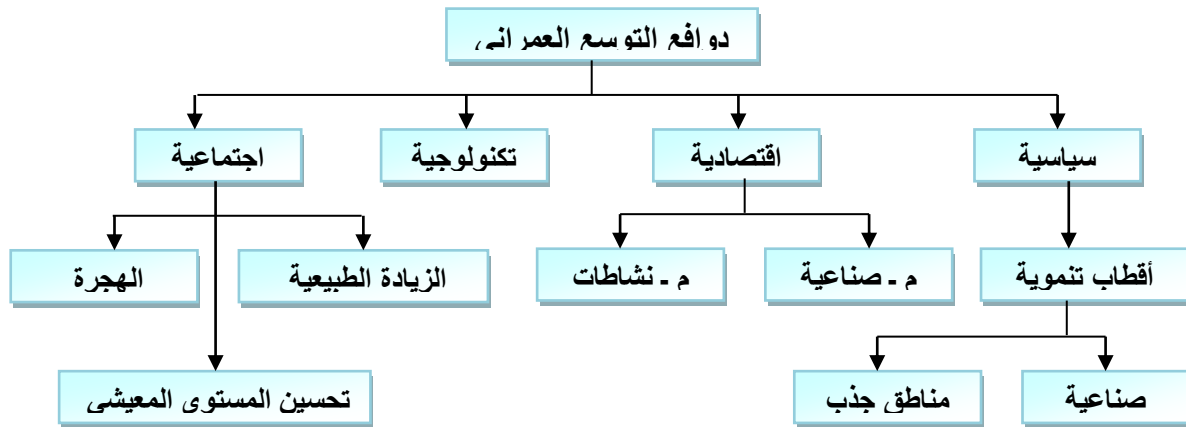
10-3- العامل الاجتماعي :

إن الإنسان يسعى دائماً إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الخدمات المؤدية إلى توفير الراحة والأمن وفقاً لهوائه وعاداته وتقاليده، وحسب المستوى الاجتماعي للسكان، فنلاحظ أن سكان المدينة النامية والمتخلفة يميلون إلى التكتل الاجتماعي على عكس سكان المدن المتقدمة.

10-4 العامل التكنولوجي :

إذ يعتبر أحد الأسباب في نشأة بعض المدن الحديثة، فكثير من المدن التي ظهرت فجأة بظهور الصناعة وزادت حدة التوسع مع زيادة التقدم التكنولوجي، فعلى غرار المدن المتقدمة التي لا تستهلك المجال بكميات كبيرة فهي لم تكن تملك وسائل النقل الحديثة والضخمة كما هي حالياً، والمسكن القديم ليس كالمسكن الحديث الذي اتسع بظهور أدوات جديدة التي تتميز بالضخامة مع ظهور التقدم التكنولوجي، كما أن الحضارة ومحطات الميترو مثلاً زادا من حجم المدينة بشكل كبير وسرع من وتيرة التوسع المذهل.

الشكل رقم (01) : يوضح دوافع التوسع العمراني



المصدر : النيبوع نور الهدى، مرجع سابق، ص 07

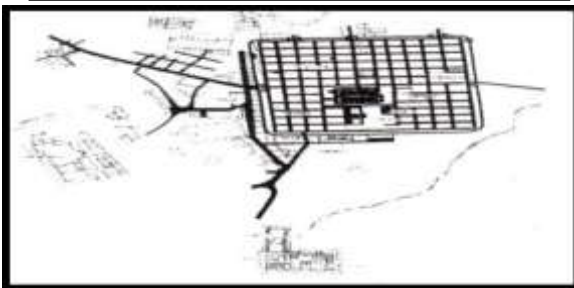
11- أشكال التوسع العمراني :1

وهي عبارة عن خطط تنمو عليها المدن وتمارس فيها نشاطاتها وهي :

11-1- خطة الزوايا القائمة (الشطرنجية):

تشبه في تقسيمها لوح الشطرنج من مميزاتها

الشكل رقم (02): المخطط الشطرنجي لمدينة تيمقاد

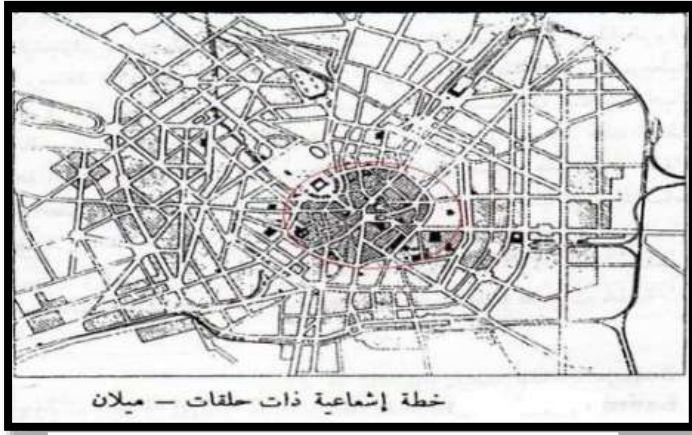


تقاطع الشوارع بشكل عمودي، سهولة تقسيم الأرض للاستخدامات المختلفة وسهولة التوسع بالإضافة إلى بعض العوائق لهذه الخطة كصعوبة تطبيقها في المناطق الجبلية وحجب الأركان للرؤية في مفترقات الطرق.

المصدر :خلف الله بوجمعة ، العمران والمدينة

11-2- الخطة الإشعاعية (الحلقية):

الشكل رقم (03) المخطط الحلقي الإشعاعي لمدينة ميلان

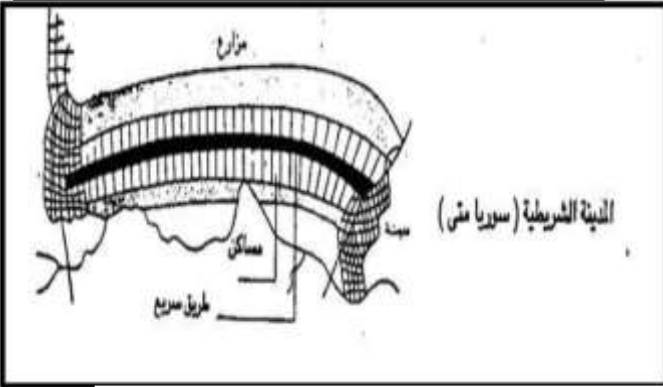


المصدر: د، احمد خالد علام، تخطيط المدن، ص

وهي عبارة عن بؤرة مركزية تنطلق منها الطرق والشوارع نحو الاطراف على هيئة اشعة وهذه البؤرة تمثل مركز المدينة، من مميزاتها مواصلة نجمية تسهل عن طريقها الوصول الى جميع انحاء المدينة ومن عيوبها ظهور مناطق معقدة في اشكالها الهندسية وصعوبة تطبيقها في المناطق التضارسية.

11-3- الخطة الخطية:

الشكل رقم (04): المخطط الخطي لسوريا متى



المصدر: د، احمد خالد علام، تخطيط المدن، ص

في ابسط صورها شريحة طويلة من الخطة الشطرنجية ذات شكل خطي على طول المحور وعلى رغم من البساطة هذا التركيب الا ان الخدمات والانشطة تتباعد عن بعضها وظهور أنشطة عشوائية تخدم فئة دون الأخرى.

11-4 المخطط العضوي:

الشكل رقم (05): المخطط العضوي لمدينة غرداية

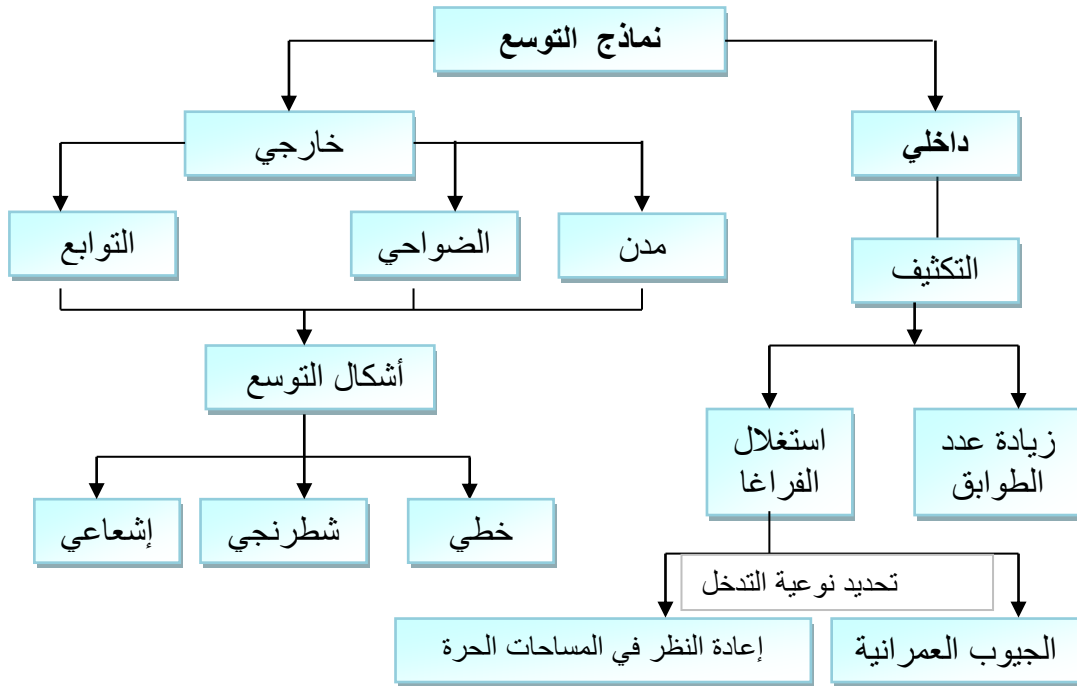


المصدر: M-Ali-Khodja

ويتميز هذا المخطط بالعضوية وعدم التناقض بين

الشوارع سواء من حيث الاتساع او من حيث الاستقامة والاتجاه، استمرت به اغلب المدن التقليدية مثل القصبية (الجزائر) وقسنطينة، غرداية، دمشق القديمة.

الشكل رقم (06): يوضح أنواع وأشكال التوسع



المصدر : من انجاز الطالب

12- معوقات التوسع العمراني :¹

وهي تتمثل في ثلاثة أنواع:

أ- المعوقات الطبيعية:

تختلف المعوقات الطبيعية كاختلاف الإمكانيات الموجودة في كل مدينة منها الجبال وشدة انحدارها و البحار والمحيطات التي نجد توسع المدن, لكن يمكن ملء بعض الخلجان مثل هولندا لكن هاته العملية مكلفة, كذلك الأراضي التضاريسية وشدة ميلانها تمنع التوسع بالإضافة إلى الغابات وواحات النخيل التي تقف عائقا أمام نمو المدن.

ب- المعوقات الاصطناعية:

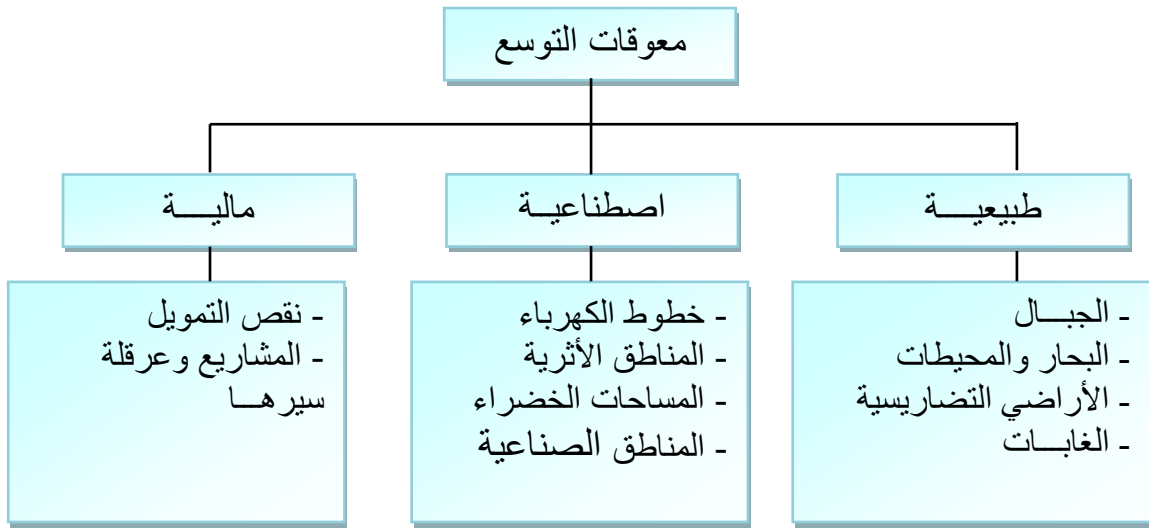
وهي متعددة كخطوط الكهرباء ذات التوتر العالي والمتوسط مما يستدعي مساحات الارتفاق, كذلك المناطق الأثرية المحمية التي يجب صيانتها واستغلالها كمعلم سياحي, بالإضافة إلى الأملاك الوقفية والمناطق الصناعية ومناطق رمي النفايات والسكك الحديدية والطرق السريعة.

¹- بروكش راضية : مرجع سابق، ص 16

ج- المعوقات المالية:

يعتبر نقص تمويل المشاريع العمرانية من معوقات التوسع وعرقلة عملية البناء وزيادة الهياكل المبنية، أما عدم دفع مستحقات الإنشاء والصفقات الخاصة بالتعمير الذي يؤدي إلى توقف وتيرة البناء وبالتالي توقف عملية التوسع العمراني.

الشكل رقم(07):مخطط يوضح معوقات التوسع



المصدر : من انجاز الطالب

13- الجانب التشريعي¹:

هو تحديد السياسة العمرانية عن طريق وضع القوانين حسب المتغيرات إما زمنياً أو مكانياً من أجل توضيح حدود الاستغلال الأمثل للعقارات وكذا من أجل تنظيم المدن .

من خلال إعطاء المفاهيم السابقة للتسيير والتحكم الأمثل ، والتشريع الجزائي عرفها من خلال القانون رقم 02 ، 08 المؤرخ في 25 صفر عام 1423 الموافق ل 8 مايو سنة 2002 بأنها " كل تجمع بشري ذي طابع حضري ينشأ في موقع خال أو يستند إلى نواة أو عدة نوى سكنية موجودة، وهي تشكل مركز توازن اجتماعي واقتصادي وبشري، بما يوفر من إمكانيات التشغيل والإسكان والتجهيز"

وعلى هذا الأساس فالمدينة الجديدة هي نمط عمراني جديد يخضع لأساليب التخطيط الحضري وتعتبر إحدى الوسائل العمرانية التي تنتهجها معظم الدول للتخفيف من حدة، المشاكل التي تعاني منها.

¹- بوزيد عبد الوهاب:مرجع سابق، ص09

الجزء الثاني: مفاهيم عامة حول المدن التوابع

1 - المدن الجديدة¹

المدينة الجديدة تندرج في إطار سياسة المدينة ، و ما ظهورها إلا لحاجة المدينة الملحة إليها ، كسياسة تعالج بها مشاكلها العمرانية التي استعصى حلها بطرق أخرى ، فهي تدور في فلكها رغم اختلاف التعاريف التي عالجت جوانبها ، حتى أن المشرع كان له نصيب في الوقوف على جوهر هذا المفهوم و ما اختلاف تعاريف المدن الجديدة إلا نتيجة لاختلاف دوافع إنشائها ، و التي تمايزت من دولة إلى أخرى ، حسب الظروف و المعضلات التي عانتها مدنها ، من تزايد غير عقلاني في عدد السكان ، أو محاولة للنهوض باقتصادها أو اختلال نظامها الإيكولوجي ، و غيرها من الأسباب التي دفعت الدول إلى خيار المدن الجديدة.

2- المدينة التابعة :

وهي تشبيه المدن الجديدة لكن سعيا وراء تخفيض الاستثمار العام بالاستفادة من مميزات الموقع فإنها اقرب إلى مركز المدينة ومرتبطة به وظيفيا .

3- المدن التوابع :²

ان إنشاء مدن جديدة تابعة للمدن الكبرى كان بهدف المساهمة في احتواء النمو الديموغرافي بالمراكز الحضرية الكبرى ،بالإضافة الى خلق وظائف لسكينيها ،عدا تقديم الدعم الإنتاجي للمناطق الريفية المحيطة لتقريب الصناعة من الفلاحة ،كما يجب ان تكون مدن صغيرة يتراوح عدد سكانها بين 50.000 و 200.000 نسمة ،مع العمل على توفير اسلوب مواصلات مرن و متقن مع المركز الام ، كما ينبغي ان تكتنف على جزء من الاستقلالية عن المدينة الكبيرة من خلال توطين الصناعات والخدمات الاجتماعية والتجهيزات اللازمة .تتميز انماط مراكز الاستقرار البشري الحضري حديثة النشأة "المدن الجديدة" يتعددها من حيث اتصالها بالمدن الاقدم نشأة او انفصالها عنها ،ومن حيث استقلالها الاقتصادي عن هذه المدن او تبعيتها لها ،ومن ثم تندرج هذه الانماط من : الضاحية الجديدة الى المدينة الجديدة المستقلة ، مرورا بالضواحي المخططة والمدن التوابع وكل هذه العناصر تمثل عناصر اتجاه الانتشار المدني او الاتجاه التخطيطي وهو احد اتجاهي النمو التي تسلكها المدينة المعاصرة .

¹ - كتاف كريمة: مفهوم المدن الجديدة من خلال القانون 02/ 08، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في القانون العام بقسنطينة لسنة 2012 ،ص 11
² - بغريش ياسمين ، المدن الجديدة التابعة بين النظرية والتطبيق ،مجلة علمية محكمة تصدر عن الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا ،ص 150/149

4-نظرية المدينة التابعة :1

انشأت هذه النظرية أدولف رادين عام 1920، ايدته كل من انوين ريموند وروبيرت هويتن، تأسست ايضا من منطلق التقليل من الضغط على الخدمات من المركز الرئيسي، وذلك لتجهيزها بكفايتها وتوطين بعض الصناعات لخلق الوظائف لقاطنيها، كما نبغي ربطها بشبكة مواصلات سهلة ومريحة مع المدينة الأم .

5-خصائص المدن التابع :

تتمتع المدن التابعة بمجموعه من الخصائص يمكن حصرها فيما يلي :

أ- حاجتها الشديدة للمدينة المركزية على الرغم من استقلال عنها في كثير من الخدمات التي لا يمكن ان توفرها لسكانها لظروف اقتصادية ومكانية .

ب- ان المدن التابع تبتعد بشكل عام عن المدينة ولكن بالرغم من ذلك فان قسما منها يقترب احيانا حتى يكاد يلتصق بالمدينة الام .

ت- أنها اكبر من الضواحي السكنية والصناعية وتقدم نشاطات عمرانية وخدماتية اكثر من الضواحي

6 - أنواع المدينة الجديدة :

إن الهدف من إنشاء – المدن الجديدة - هو تكوين مجتمع تتوافر فيه ظروف معيشية ملائمة، كما تتوافر فيه نوعيات مختلفة من الخدمات وبمستويات أكبر من الموجودة في المدن القائمة، حتى تستطيع أن تجذب السكان إليها لذلك تصنف المدن من الناحية الاقتصادية إلى نوعين: المدن الجديدة المستقلة والمدن التابعة، وفيما يلي خصائص كلا منها:

أ. المدينة الجديدة المستقلة² :

تتميز المدن من هذا النوع بكيان مستقل اقتصاديا، ولا تعتمد على مجتمع موجود، ولكن لديها مقومات الاستمرار، وتوجد أنماط عديدة لهذه المدن:

*** المدن الجديدة:**

إنها مناطق عمرانية جديدة تحتوي على مجتمع صغير ومتميز وتكون ذات قاعدة اقتصادية قوية ولها مقومات الاستمرار والاستقلال لذلك لا بد من التحديد التام للنطاق الوظيفي للمدينة.

¹ - بغريش ياسمين، مرجع سابق، ص 152

² - بوخلوط اسماء: مدينة سكيكة وخيار التوسع بمدينة جديدة، مذكرة لنيل شهادة مهندس دولة، جامعة أم البواقي، دفعة 2013، ص 26

المجتمعات الجديدة: استخدام هذا المفهوم، مخطوطو المدن في أمريكا، بدلا من المدن الجديدة، فيعرفوا المجتمع العمراني الجديد بأنه مخطط جديد لتنمية منطقة كبيرة الحجم، ويكون امتداد لمركز حضري قائم أو منطقة تنمية جديدة سواء كانت تابعة للحكومة أو القطاع الخاص، والمستثمرون عادة ما يقومون بتنفيذ هذه المجتمعات بتدعيم من الحكومة الأمريكية .

المدن الجديدة كبيرة الحجم: تعرف بأنها مجتمع كبير الحجم وعدد سكانه كبير، يتم إقامتها بعيدا عن أي امتداد لأي مدينة أخرى ويقام هذا النوع من المدن لجذب النمو في منطقة معينة، وتساعد على توازن و توزيع نمو السكان.

مدن الشركات: يقام هذا النوع حسب النشاط الاقتصادي مثل:

مدينة جديدة تقام لاستغلال الموارد الطبيعية في المنطقة وتقام المساكن بجوار الصناعة والمصانع، أو مدينة تقام حول جامعة... الخ.

مدن التنمية: مدينة تقام على أرض ليس بها أي مقومات حياة أو تنمية، أي بعيدة عن أي مركز حضري، يتم خلق فرص عمل متنوعة ومختلفة بإنشاء صناعات بها لتنويع اقتصادها والهدف منها إعادة توزيع السكان ونشر الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية وتكوين نواة لمجتمع جديد.

مراكز التنمية الريفية: مركز تنمية لمجتمع ريفي كبير، لا بد أن يوفر فرص عمل للسكان المحيطين به، ولا بد أن يكون لديه مقومات الاستمرار والاستقلالية.

المجتمع الاقتصادي الريفي: ويقام عن طريق بناء المستثمرين والقطاع الخاص المساكن لعمالهم في الأراضي الخاصة بهم مع أقل إمكانية لاستعمال الأرض، حيث يكون للعمال والعيش فقط.

مركز تنمية سريع: مركز نمو سريع يقام عن طريق جهات أهلية معاونة كالجمعيات الأهلية والقطاع الخاص وله اقتصاد متنوع مع توفير فرص العمل والإدارة للسكان و الموظفين بالمنطقة.

*مدينة أفقية: عبارة عن نظام متتابع من البناء، كوحدات صغيرة بحيث تكون المواصلات وشبكة النقل جميعها تحت الأرض وهي من الأفكار الحديثة للمدن.

*مدينة رئيسية: تتميز بكثافة عالية جدا وتقلل من استخدام السيارات وتترك الأرض مساحات خضراء ومفتوحة، ولا بد أن تكون مجتمعا متوازنا وله مقومات الاستقرار والاستمرار وفرص العمل.

ب. المدينة الجديدة التابعة¹:

و هي تجمعات واقعة في نطاق التأثير العاصمي ، و هي تتبع المدينة الأم اقتصاديا لوقوعها ضمن نطاق نفوذها . و غالبا ما تكون في موقع خال . بعبارة أخرى هي المدن التي يتم انجازها في مناطق غير مركزة عمرانيا ، و ذلك بجمع العديد من الأحياء و المناطق المجاورة للمدينة الكبيرة ، و توطن عليها المدن الجديدة و الهدف منها هو امتصاص النمو الحضري للحد من البناء الفوضوي . و في المقابل النهوض بتلك الأحياء و بعث التنمية فيها و لو نسبيا لأن الهدف الأول من بنائها هو امتصاص الفائض السكاني و ليس بناء قاعدة اقتصادية. و تقام هذه المدن حول المدينة الأم و بالقرب منها لامتصاص الكثافة السكانية المتزايدة على المدى القصير ، و تقوم المدينة التابعة بتخفيف العبء عن المرافق و خلق فرص عمل و مقومات اقتصادية ترتبط مع المدينة الأم ، و من أمثلتها المدن الجديدة التابعة في مصر مدينة 15 مايو ، (مدينة 6 أكتوبر ، مدينة بدر ، مدينة العبور ، التجمعات العمرانية العشرة حول القاهرة) و تقع هذه المدن على بعد 20 إلى 100 كلم من المدينة الأم . فهي لا تخضع لنطاق سلطتها و لكنها تدور في فلكها الاقتصادي. فهذه المدن الجديدة هي عبارة عن مجتمع يعتمد فيزيائيا و اقتصاديا على مجتمع قائم بالفعل ، و إذا كانت فرص العمل خارج المدينة ، فإنها تصبح كسكن ليلي للسكان ، فتكون كمراكز سكنية فقط في ظل غياب القاعدة الاقتصادية. فهي امتداد سكني كبير ذي كثافة سكانية عالية ، أقل خدمات مطلوبة مع وجود إمكانية التعليم ، و أقل استخدام للأراضي)

ج - المدن التوأمية²

و تدعى أيضا المدن الواقعة ضمن الإقليم الحضري أو المدن المستقلة نسبيا ، و هي تجمعات عمرانية مستحدثة داخل المدينة ، و تحقق إمكانية الاستفادة من البنية الأساسية ، و الخدمات القائمة ، دون اللجوء إلى الامتداد الأفقي خارج الكتلة العمرانية و تمثل توسعا عمرانيا له قاعدته الاقتصادية و لكن على اتصال وثيق بالمدينة الأم في بعض المستويات الأعلى من الخدمات ، و من أمثلة المدن الجديدة التوأم في مصر مدينة بني سويف الجديدة ، مدينة المنيا الجديدة ، مدينة أسيوط الجديدة ، مدينة سوهاج الجديدة) أخيم (، الأقصر الجديدة) طيبة (، أسوان الجديدة) .

¹ - كتاف كريمة : مرجع سابق ، ص47

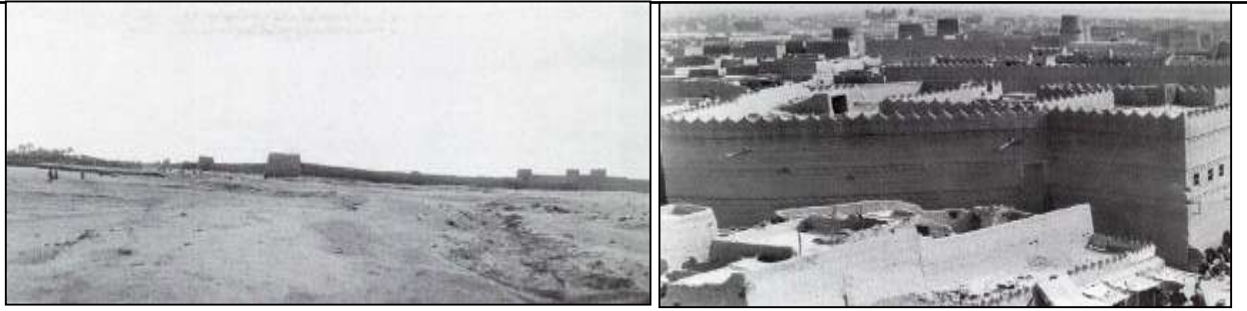
² - المرجع نفسه ، ص48

فهي إذن عبارة عن انجاز مدن جديدة داخل المدن الكبيرة، وفق استمرارية في العمران على شكل تجمع تنموي صغير ، يفصل بينه وبين المدينة الأم فاصل طبيعي ، و ترتبط بها اقتصاديا و صناعيا و خدميا . هذا ما حدث في البلدان الاسكندنافية ، و على رأسها الدانمارك، فنلندا ، و السويد. و يتم اللجوء إلى هذا النوع إذا كانت " المدينة الجديدة " المقترحة صغيرة الحجم ، و تقتصر للتجهيزات، و إلى عدد مقبول من فرص العمل ، و الذي من شأنه خلق التوازن مع المدينة الكبيرة ، و لعل أفضل مثال هو مدن الضاحية الباريسية ، أي كل من مدينة إيفري وسارجي .

7- نموذج عن توسع المدن التوابع في العالم:

7-1- التوسع العمراني في المملكة السعودية (مدينة الرياض)

تمثل مدينة الرياض في مجال التطور الحضري و النمو العمراني نموذجا لنشأة مدينة عالمية كبرى في نحو نصف قرن من الزمان .شهدت المدينة عام 1330 م نموا بطيئا، ثم أصبحت تنمو بمعدلات كبيرة في عهد الدولة السعودية الحديثة عام 1941 م، حيث اتسعت مساحتها من كيلو متر مربع، يقيم بها قرابة عشرة آلاف نسمة، إلى حوالي ثمانية كيلو مترات مربعة، تضم حوالي ستين ألف نسمة. ثم عام 1922 م عرفت المدينة أول عمل تخطيطي منظم نسبيا بتوفير قطع أراضي سكنية خصصت لتوطين القادمين إلى الرياض من أبناء البادية .وتمت إزالة أسوار المدينة القديمة و ذلك للسماح للمدينة بالنمو و التوسع، وكما قامت الحكومة بتشبيد شبكة من الطرق المعبدة تربط المنطقة الشرقية و المنطقة الغربية بمدينة الرياض.



الصورة رقم (1): صورة عامة للرياض قديما الصورة رقم (02) : سور وأبراج الرياض

المصدر: www.arriyadh.com

و بعد تشييد مباني الوزارات في الجزء الشمالي من المدينة و إنشاء بعض الأحياء السكنية التي خططت علي نظام أحدث. وصلت مساحة المدينة إلى حوالي خمسة و أربعين كيلومترا مربعا. و نظرا للتوسع العمراني الذي شهدته المدينة ما بين 1968 (م 1936 – م) قام المسؤولون في المدينة بوضع مخطط عام يتم بموجبه توجيه النمو العمراني للمدينة، حيث شمل هذا الأخير منطقة تصل مساحتها إلى (012 كيلومتر مربع)، غير أن التوسع كان كبيرا و النمو مذهلا فاق كل التوقعات. أدى تسارع النمو العمراني لمدينة الرياض خلال المراحل الذكورة سابقا إلى هجرة سكان المنطقة إلى أجزاء أخرى من المدينة، أدى هذا إلى تفرغ المنطقة من السكان و تراجع الحالة العمرانية مع تغيير الاستعمالات السكنية، ما أثر سلبا على دور وسط المدينة و وظيفتها الرئيسية.



الصورة رقم (03-04): منظر عام للرياض حديثا
المصدر: www.arriyadh.com

ولهذا اعتمدت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض خطة متكاملة لتطوير وسط مدينة الرياض تركز أساسا على توسع داخلي محض، تهدف إلى تحويل المنطقة إلى مركز تاريخي إداري واقتصادي و ثقافي على المستوى الوطني. و تعمل هذه الخطة على تحقيق مجموعة من العناصر تشمل:

- تطوير الأحياء السكنية و هذا عن طريق زيادة كثافة الوحدات السكنية المختلفة بهدف زيادة عدد السكان في المنطقة.
- المحافظة على الأنشطة التجارية القائمة و زيادة فرص العمل بتكثيف و تنويع الاستعمال التجاري المختلط على الشوارع الرئيسية.
- تطوير منظومة النقل في المنطقة باستحداث طرق داخلية جديدة، تأهيل الطرق المحيطة بالمنطقة و توسيعها ،
- تأهيل التقاطعات، و تخصيص مواقف للسيارات بكافة أجزاء المنطقة، إضافة إلى إنشاء ثلاثة خطوط رئيسية للقطار.
- تطوير المناطق المفتوحة والحدائق عبر توفير ساحات عامة و مناطق مفتوحة تخدم المنطقة و المدينة بشكل عام ، و كذلك تضمنت الخطة توسعة متنزه سلام.
- المحافظة على التراث العمراني الثقافي من خلال مشروع تطوير (الظهيرة و الدحو) و اعتبار المنطقة داخل أسوار الرياض القديمة " منطقة ذات ضوابط خاصة." و قد أكد البرنامج التنفيذي للخطة على ضرورة و جود حكومي مباشر خصوصاً في المراحل الأولى
- من التطوير و ذلك من خلال مجموعة من الآليات التنفيذية دون إهمال مؤسسات القطاع الخاص، إضافة إلى إشراك ملاك العقارات في المنطقة و صغار المطورين¹



الصورة رقم (05): المناطق المفتوحة في وسط الرياض الصورة رقم (06): صورة جوية لمنتزه السلام

المصدر: www.arriyadh.com

¹ - وداعي منير وبويبية عادل: التوسع العمراني في إطار مبادئ التنمية المستدامة، مذكرة لنيل شهادة مهندس دولة في التسيير التقنيات الحضرية بأم البواقي، دفعة 2013 ، ص21/20/19 .

8-مناطق التوسع ومواقعها:1

1.8- الخطوات اللازمة لاختيار موقع المدينة التابعة:

أولا دراسة إحصائيات السكان وتثبيت الوضع الراهن للأبنية والخدمات حيث تظهر ايجابيات وسلبيات, ويتم اقتراح المخطط الجديد بشكل يتم فيه تطوير الواقع الايجابي والتحقق من الآثار الضارة للظواهر السلبية, وتتلقى أشكال جديدة لتوزيع السكان في منطقة التوسع, وإسنادا إلى الواقع الاجتماعي توظف الإمكانيات المتاحة لتأمين حاجيات السكان في الموقع الجديد, فبعدما أن نستفيد من كافة الأراضي الموجودة والخالية ضمن المدينة لاستيعاب الزيادة السكنية, نجري تحسين على الأحياء المعقولة ثم نزيل الأحياء السيئة التي لا تتوفر فيها الشروط الحياتية الملائمة للسكان, ثم ندرس واقع الأرض بجوار المدينة لنختار منها ما هو لازم لتوسع المدينة على المستوى القريب والمتوسط والبعيد.

أما في الحالات التي لا تسمح بالتوسع نتيجة عوائق طبيعية أو صناعية يتم اللجوء إلى مراكز جديدة بعيدة نسبيا عن مراكز المدينة، وهذا ما جرى لمدينة (باريس، لندن، موسكو، القاهرة..) بالرغم من كلفة هذه الخدمات كونها تحتاج إلى:

- تأمين شبكات صحية منفصلة.
- ضرورة ربطها بالمراكز الأساسية بالمدينة الأم.
- البحث عن وسائل النقل السريعة والمرنة بين هذه المناطق.

2.8- الشروط اللازمة لاختيار موقع المدينة التابعة:

يستوجب على الدارسين قبل وضع المخططات النهائية للمدينة أو مخططات توسعها إجراء دراسات على الموقع، للتأكد من صلاحيته فنيا واقتصاديا ومناخيا.

* توفر الأراضي الزراعية بصورة كافية: بعد تحديد العدد المستقبلي لسكان المدينة وفئاتها الثلاثة، بالاستناد إلى الإحصائيات والمخططات البيانية المحددة للزيادتين الطبيعية والطارئة في الفترة التي يضع المخطط أجلها.

* الواقع الطبوغرافي والجيولوجي: تقدم الأرض السهلة والمنبسطة حلا سهلا للتوسع، في حين تتطلب الأرض المائلة مجهودات جبارة، وهو ما يتطلب أعمال تسوية وجدران استناد للمنشأ إضافة

¹ سعداوي احمد وكزونة محمد: التوسع العمراني في المناطق الصحراوية، مذكرة لنيل شهادة مهندس دولة، جامعة أم البواقي، دفعة 2008، ص 18/17/16/15.

إلى طول وكلفة شبكة المواصلات، لذلك ينصح باستعمال الأراضي المنبسطة، غير أنه لا يجب المبالغة في اختيار هذه الأخيرة لأن تصريف المياه القذرة ومياه الأمطار والفيضانات سيكون صعب ومكلف، وعلى ذلك يتم اختيار الأراضي التي لا يقل الميل فيها عن 0.5 % إلى 1 % ولا يزيد عن 8 % إلى 10 % هذا بالنسبة للعامل الطبوغرافي.

أما العامل الجيولوجي فبدوره يؤثر على اختيار موقع التوسع، إذ أن وجود مجرى مائي ضمن منطقة التوسع يسمح بإنشاء حدائق على ضفتي المجرى في الأراضي ذات المقاومة الضعيفة، أما الجوانب المرتفعة على طرفي الواد ومياهها الجوفية منخفضة، كما لا يجوز استعمال أراضي الردم وأماكن تجمع النفايات قبل مرور (10) سنوات لاستقرار الردميات وتنقية الأراضي الملوثة طبيعياً.

* ارتباط الموقع بشبكة المواصلات العامة لإمكانية التوصل السهل لهذه المنطقة بمختلف الشبكات (صرف صحي، كهرباء، غاز).

* إمكانية تزويد الموقع بالمياه الصالحة للشرب وتصريف المياه القذرة: كلما كان الموقع قريباً من الأحواض المائية أو مجاريها كلما تطورت المدينة بشكل متوازن صحياً واقتصادياً، حيث يمكنها التزويد بالمياه الصالحة للشرب وتصريف المياه القذرة.

* الواقع المناخي والصحي لتأمين الشروط الجيدة للسكن: يجب دراسة مجمل المؤشرات المناخية مثل الشمس ودرجة الحرارة وشروط الإنارة، وكذلك نقاوة الهواء كما تتم دراسة الظواهر المناخية كالأمتار ونسبة الرطوبة وحركة الرياح واتجاهها وشدتها، وتختار عادة الأراضي الواقعة فوق التل حيث شروط التهوية والتشميس جيدة، وكذلك القرب من الأراضي الغابية والأحواض المائية وبصورة عامة يتم تجنب الأراضي الواقعة في اتجاه الرياح الملوثة أو العاتية، وعند الضرورة يتم عزله بمناطق خضراء واسعة تكسر من حدتها وتخفف من أثار التلوث.

* تلاؤم الموقع مع الواقع الأثري والثروات الباطنية والسطحية: يتم اختيار موقع إنشاء التوسع في مواقع تبعد نسبياً عن مناطق الحماية الخاصة بالأبنية الأثرية أو المحميات الطبيعية أو الغابات والأراضي الفلاحية، كما يجب عزل الموقع المختار عن خطوط النقل للسكك الحديدية والمطارات، كما يجب الأخذ بعين الاعتبار واقع المناطق المجاورة، بالتالي تحديد الأماكن التي يمكن الإنشاء عليها، أو تلك التي ينبغي تركها لغايات أخرى أو الاكتفاء بارتفاعات محدودة للأبنية التي تتناسب مع النسيج القديم للمدينة.

3.8- الدراسة التحليلية لاختيار الموقع النهائي للمدينة التابعة:

بعد دراسة جميع الشروط للمواقع المحتملة يتم:

* استبعاد المناطق الزلزالية.

* الأراضي الرخوة ذات المقاومة الضعيفة، المستتعية.

* الوديان ومجري المياه.

* الأراضي التي ترتفع فيها المياه الجوفية.

كما تتم دراسة اقتصادية للتكاليف الأفقية والعمودية واختيار الحل الأكثر اقتصادا, ويقصد بالكلفة الأفقية ما يصرف على شبكات التغذية بالمياه الصالحة للشرب وتصريف المياه القذرة بالإضافة إلى شبكة المواصلات، أما التكاليف العمودية فهي الكلفة اللازمة للمنشآت عموما بما في ذلك كلفة الأساسات اللازمة لتحسين واقع الأرض، يتم التعرف بعمق على وضعية التوسع والدور الذي سيلعبه في المستقبل كأن يكون مرفأ، مركز لاستخراج الثروات، منطقة سكنية محضة.

* المساحات اللازمة للتجمعات السكانية في منطقة التوسع بتطبيق نفس القواعد والشروط الخاصة بالمناطق السكنية سواء المناخية أو الصحية, مع دراسة العلاقة الخاصة بين السكن وموقع العمل ومصادر الطاقة والصلة مع شبكات النقل في المدينة الأم, يجب أن لا يقل عدد سكان التجمعات عن (3000) نسمة من أجل توفير الحد الأدنى من الخدمات.

4.8- أبعاد وحدود مناطق المدينة التابعة:

تتناسب أبعاد هذه المنطقة مع عدد سكان المدن التابعة لها بغية تأمين احتياجاتهم, كما تحدد خصوصيات الأراضي المحيطة بالمدن والواقع المناخي والأبعاد النهائية لأراضي هذه المنطقة، إن الحدود المرسومة لمناطق التوسع يجب أن تسمح باستيعاب الصناعات التي تنشأ تنفيذ لمخطط التهيئة والمناطق السكنية الجديدة والمرافق التابعة لها، ويتم اختيار الأراضي اللازمة لمناطق التوسع بشكل يحيط بالمدينة حتى لا يخلق انقطاعا في النسيج العمراني, ما عدا في الحالات التي لا يظهر فيها عارض طبيعي أو منشآت صناعية هامة تمنع ذلك التوسع و عندئذ يتم التوسع في اتجاهات أخرى بعيدة.

خاتمة

تناولنا في هذا الفصل عنصرين أساسيين واللذان يشكلان موضوع دراستنا ألا وهما التوسع العمراني والمدن التوابع. حيث أصبحت الحاجة في السنوات الأخيرة من القرن العشرين أكثر إلحاحا على إعادة النظر في كيفية التحكم في التوسع العمراني وتوجيهه، لما تشهده المدن حاليا من ضغوطات ومشاكل حضرية وتفاقمها بشكل مستمر. لذا انتهجت الدول سياسة المدن التابعة بهدف توجيه التوسع العمراني والتحكم في توزيع السكان من جهة والنهوض باقتصاد البلاد وتحسين مستوى معيشة الفرد من جهة أخرى.

الكتاب المطبوع
الطراز

مقدمة

إن وضع دراسة موضوعية تستمد قوتها من الفهم السليم والدقيق للوضع الحالية لمدينة قمار يستلزم علينا تحديد ودراسة أهم العوامل والنقاط التي تعد ضرورية من أجل الوصول إلى جملة العناصر المكونة لاستخدامات الأرض، وكذا الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وبعض العوامل الأخرى التي تدخل في موضوع التوسع العمراني.

ومن أجل ذلك قمنا بتناول مجموعة من العناصر والعوامل التي يمكننا من خلالها بلوغ الأهداف المسطرة لبحثنا، فدرسنا في البداية الموقع والموضع وكذا العوامل الطبيعية السائدة في المنطقة، وكذلك الدراسة السكانية التي تقودنا إلى تحديد و معرفة العوامل المؤثرة في التوزيع العام للسكان، ثم عرفنا أهم المراحل التي أدت إلى ظهور مدينة قمار، بالإضافة إلى ذلك دراسة الجانب العمراني ومكوناته والجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

الجزء الأول: الدراسة التحليلية للولاية

I. مدخل عام لمدينة الوادي:

1- لمحة تاريخية للمدينة:1

ولاية الوادي إحدى الولايات الجزائرية التي انبثقت عن التقسيم الإداري لعام 1984م، كانت سابقا تابعة لولاية بسكرة وتنقسم إلى منطقتين ذات أصول عرقية مختلفة: منطقة وادي سوف وتقع وسط العرق الشرقي وتضم 22 بلدية، أما منطقة وادي ريغ فتقع في الأراضي المنبسطة وتضم 08 بلديات إضافة إلى عاصمة الولاية هي مدينة الوادي وسميت بمدينة الألف قبة وقبة من طرف الكاتبة الألمانية "ازبيلا برهاردت" في حدود سنة 1900م، كما تعرف أيضا بعاصمة الرمال الذهبية.

2- أصل التسمية :

وادي سوف مركبة من كلمتين " وادي " و "سوف"، ويعطي هذا الاسم عدة دلالات تتوافق مع طبيعة المنطقة وخصائصها الاجتماعية والتاريخية

1-2- أصل كلمة وادي:

ومعناه وادي الماء الذي كان يجري قديما في شمال شرق سوف، وهونهر صحراوي قديم غطي مجراه الآن بالرمل، وقد ذكر العوامر أن قبيلة " طرود "العربية لما قدمت للمنطقة في حدود 690هـ/ 1292م أطلقوا عليه اسم الوادي، والذي استمر في الجريان حتى القرن 8هـ/ 14م. وقيل أن قبيلة طرود لما دخلت هذه الأرض وشاهدت كيف تسوق الرياح التراب في هذه المنطقة ومثلوا هذا المشهد كالوادي في الجريان لا ينقطع.

2-2 أصل كلمة سوف:

²يربط بعض الباحثين بين سوف وقبيلة مسوفة التارقية البربرية، وما ذكره ابن خلدون، يفيد أن هذه القبيلة مرت بهذه الأرض وتركت بصماتها، فسميت بها، وتوجد الآن بعض المواقع القريبة من بلاد التوارق تحمل اسم سوف أو أسوف و"وادي أسوف تقع جنوب عين صالح.

¹- مفكرة نهاية القرن العشرين (1999-2000)، المطبعة العصرية الوادي، 2000.

²- نفس المرجع.

وتنسب إلى كلمة "السيوف" وأصلها كلمة سيف أي "السيف القاطع" وأطلقت على الكثبان الرملية ذات القمم الحادة الشبيهة بالسيف.

وقيل نسبة إلى "الصوف" لأن أهلها منذ القدم كانوا يلبسون الصوف، وقد كانت مستقرا للعباد من أهل التصوف يقصدونها لهدوئها، إضافة إلى أنها كانت موطناً لرجل صاحب علم وحكمة يدعى "ذا السوف" فنسبت إليه.

وأول من ذكره بهذا الجمع "وادي سوف" هو الرحالة الأغواطي في حدود 1829، وانتشرت هذه التسمية على يد الفرنسيين بعد دخولهم للمنطقة.

3- النشأة :

تاريخ إستيطان منطقة وادي سوف، يرجع إلى عدة أحقاب زمنية بعيدة في التاريخ، كما هو الحال بالنسبة لباقي الصحراء الجزائرية، والتي كانت مسكونة وفي عدة مناطق، ويمكننا ملاحظة ذلك عبر الآثار التي تم اكتشافها (أصداف أشجار متحجرة، بيض نعام، الصوان... إلخ) والتي تشهد على الماضي العريق الذي مرت به المنطقة.

وحسب الكاتب الإغريقي (هيرودوت)، فإن أول من سكن المنطقة كان الليبيون الأثيوبيون، وكذلك (Les getules) والذين كانوا يمارسون فيها الترحال، و لقد أستتجد بهم النوميديون في حربهم ضد الروم، والذين أثبت وجودهم بالمنطقة باكتشاف قطع نقدية رومانية بقمار، هذا التنوع يسمح لنا أن نقول أن منطقة سوف لم تكن سوى منطقة عبور (بل محطة تاريخية تعاقبت عليها الشعوب)، معظم سكان المنطقة كانوا من قبائل الزناتة البربر الرحل والشبه الرحل، ماعدا بعض القرى مثل : الزقم، قمار والوادي، التي كانت مسكونة من طرف البربر شبه الرحل. وتعتبر عاصمة الولاية أكبر تجمع سكاني في المنطقة وتضم أحياء عديدة وتجمعات سكانية كثيرة أقدمها هي:

- منطقة تكسبت القديمة بالنزلة التي سكنتها قبيلة من البربر سنة 1129م، و سميت باسم ملكتها " تك بنت سبت "

- بعدها استقر الرجل الصالح " سيدي مستور " بالقرب من أهل تكسبت في مكان الحي الذي يحمل اسمه الآن قادما من المغرب في أواخر القرن 14.

- ثم استقر بالقرب من حي سيدي مستور قوم من الطرود و هم أولاد أحمد الذين أسسوا حي أولاد حمد عام 1398م، بعدها في سنة 1416 م تم تخريب تكسبت القديمة من طرف الطرود، ثم أسس بعض من الطرود حي الأعشاش في بداية القرن 215م.

- و في 31 ماي 1887م تمكن الاستعمار الفرنسي من الوصول إلى المدينة، بعد إنشاء ملحقة الوادي بمرسوم حكومي مؤرخ في 17 جانفي 1885م و بذلك دخلت المنطقة كلها تحت الإحتلال الاستعماري.

أما بعد الاستقلال فقد كانت المدينة مقر لبلدية تابعة لولاية الواحات ورقلة حتى سنة 1974م، حيث أصبحت مقر لدائرة تابعة لولاية بسكرة ثم ترقى من جديد سنة 1984م إلى مقر ولاية.

II - الدراسة الطبيعية:

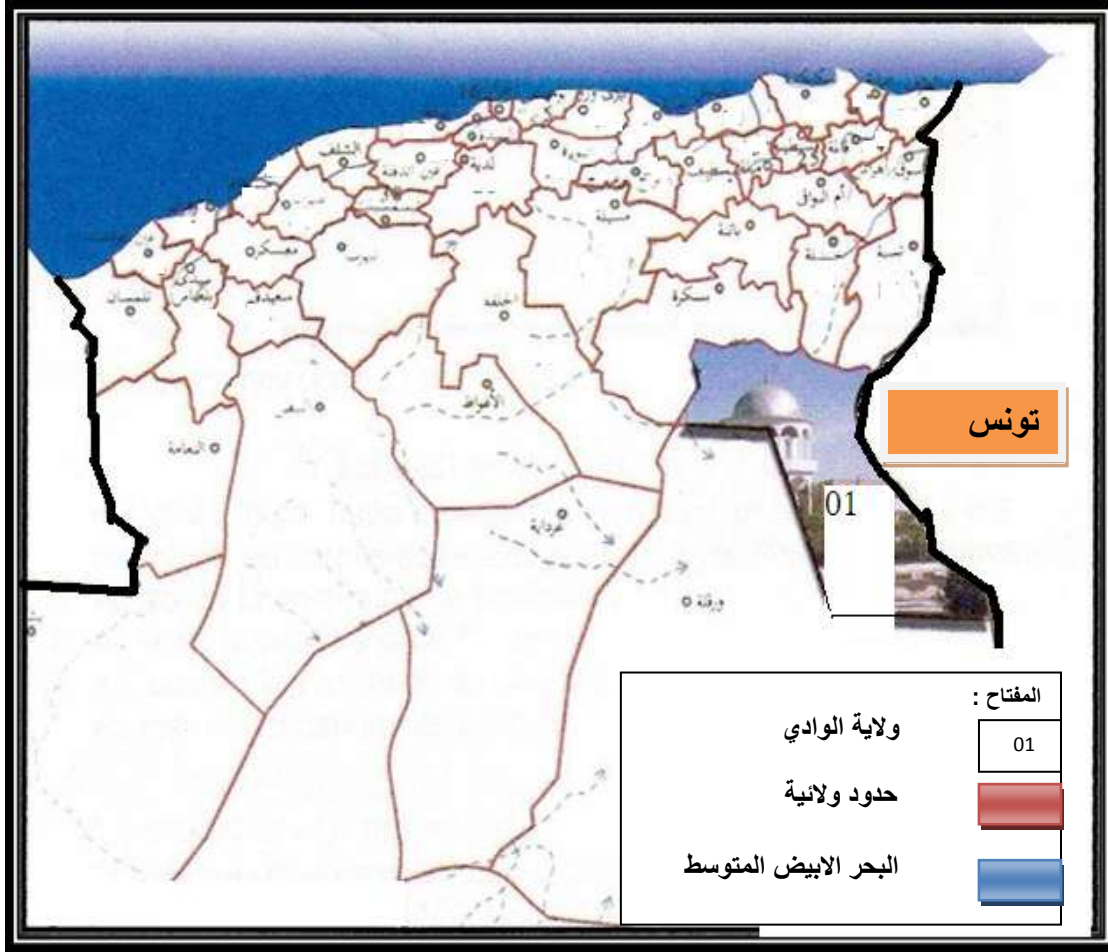
1- الموقع:

1-1- الموقع الجغرافي لولاية الوادي:

تقع ولاية الوادي في الجنوب الشرقي للقطر الجزائري كما يظهر في الخريطة رقم (1) يحددها:

- ❖ من الشمال: ولاية تبسه، خنشلة وبسكرة.
- ❖ من الجنوب: ولاية ورقلة.
- ❖ من الشرق: الجمهورية التونسية الشقيقة على حدود تبلغ 300 كم.
- ❖ من الغرب: الجلفة، ورقلة، وبسكرة.

الخريطة رقم (01): موقع ولاية الوادي بالنسبة للقطر الجزائري



المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لولاية الوادي 2003 + معالجة الطالب

2-1- الموقع الفلكي:

تقع بلدية الوادي على:

- خط عرض: 33 و 30 شمال خط الاستواء.
- خط طول: 6 و 44 شرق خط غرينتش.

1-3- موقع إقليم سوف:

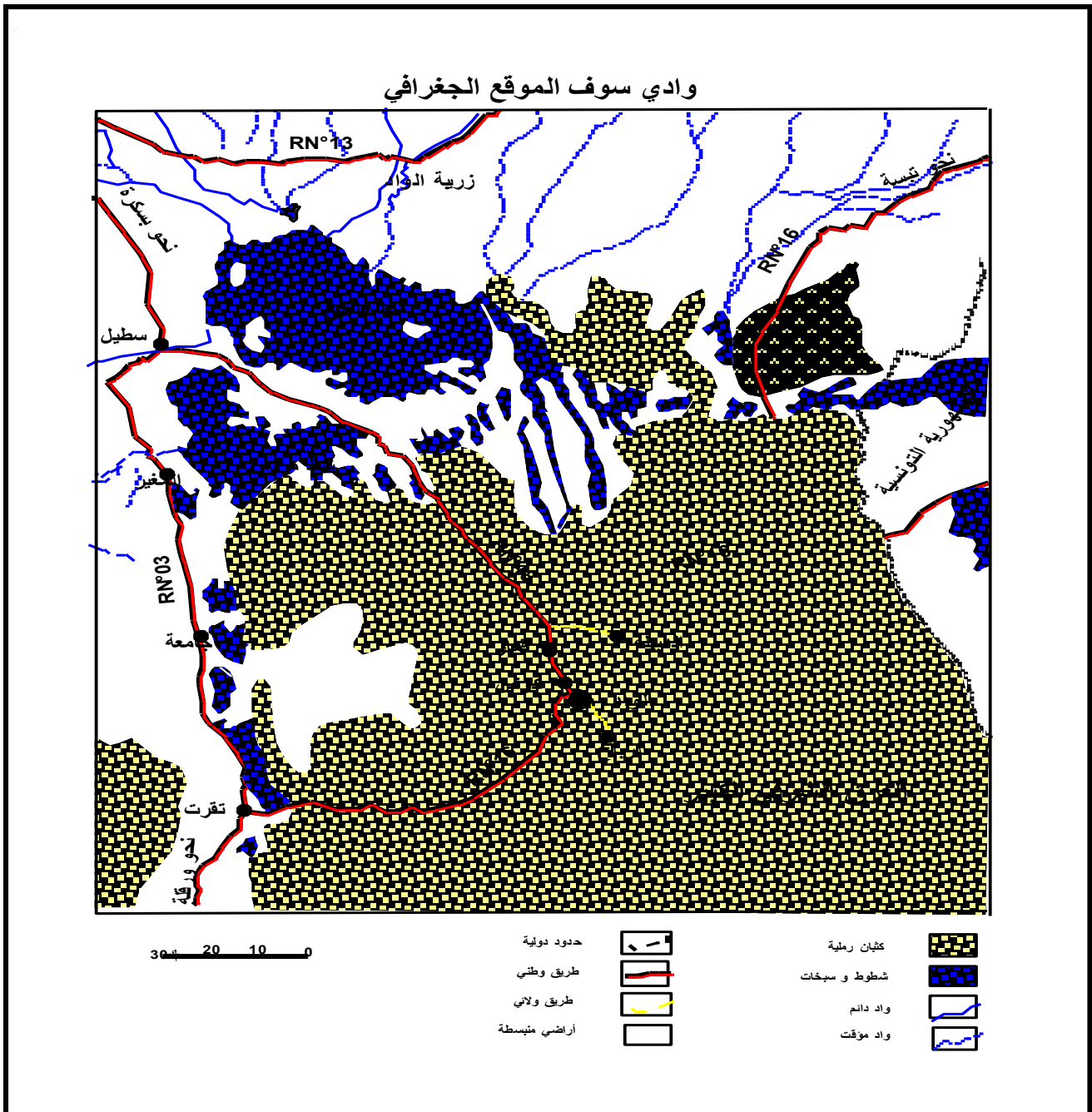
يقع في الجهة الشرقية للولاية، إذ يمثل وحدة جغرافية تتميز بخصائص طبيعية متجانسة، تبلغ

مساحته 35572 كلم² يحده من:

- الشمال: شط مروان و شط ملغيغ؛

- الجنوب: العرق الشرقي الكبير؛
 - الشرق: شط الجريد التونسي؛
 - الغرب: سهل وادي ريغ.
- أنظر الخريطة رقم (2) .

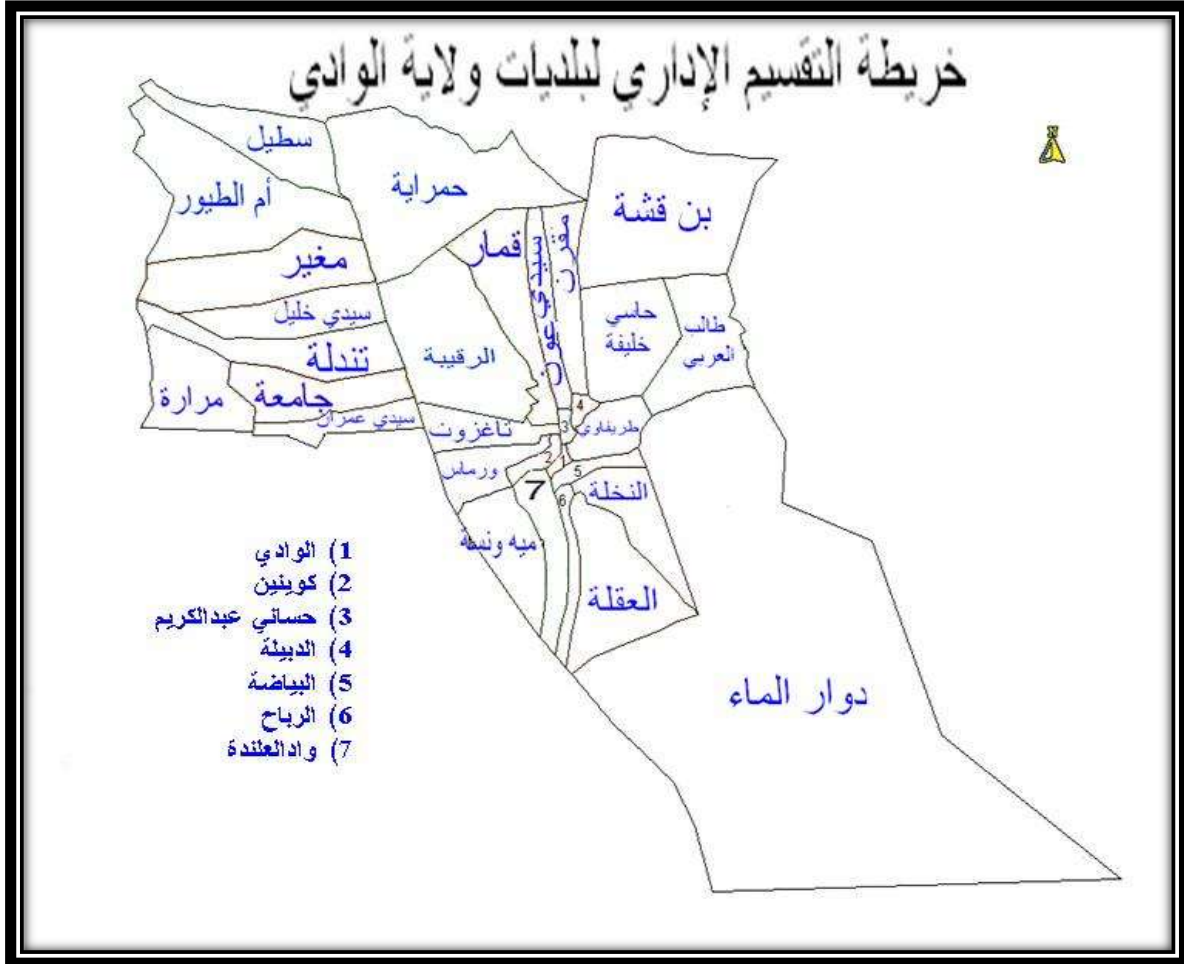
الخريطة رقم(02): الموقع الجغرافي لولاية الوادي



المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لولاية الوادي 2003

وارتقت المدينة إلى ولاية سنة 1984، وهي تضم 12 دائرة و30 بلدية كما هو موضح في الخريطة رقم (3)، تتربع على مساحة تقدر ب: 44586.8 كم²، وتنقسم إلى منطقتين: وادي ريغ ووادي سوف.

الخريطة رقم (03): التقسيم الإداري لولاية الوادي



المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لولاية الوادي 2003

المبحث الثاني: الدراسة التحليلية لمنطقة الدراسة :

1- موقع المدينة التابعة غمرة :

تقع في الضفة الجنوبية للأطلس الصحراوي ، تقع شرق مقر ولاية الوادي ، تتميز كغيرها من البلديات الصحراوية بالكثبان الرملية ذات إرتفاع يصل أحيانا 50 م ، كما أن موقعها المميز على مستوى الطريق الوطني رقم (48) الذي يتوسطها ، جعل مجالها يدخل ضمن التفاعلات المكونة للولاية.

1-1- موقع المدينة الام قمار:

تقع بلدية قمار في وسط الولاية كما في الخريطة رقم(3)، وتتربع على مساحة 77.2 كلم² مشكلة بنسبة 0,17% من مساحة الولاية و 40% من مساحة الدائرة .

2- موضع المدينة التابعة والمدينة الأم:

بلدية قمار مقر دائرة تحتوي إضافة إلى بلدية قمار ، بلدية تغزوت و ورماس تحتوي إضافة إلى مقر البلدية على ثلاث تجمعات ثانوية هي : غمرة ، الهود و الغربية تقع شرق مقر ولاية الوادي ، تتميز كغيرها من البلديات الصحراوية بالكثبان الرملية ذات إرتفاع يصل أحيانا 100 م ، كما أن موقعها المميز على مستوى الطريق الوطني رقم (48) الذي يتوسطها ، جعل من مجالها ايضا تفاعلات ونشاطات كبيرة.

إرتقت إلى مقر دائرة بعد التقسيم الإداري لسنة 1986 ، و هي من أكبر بلديات ولاية الوادي تحتل مساحة 1264,4 كلم² مكونة نسبة 2,84 % من المساحة الإجمالية لإقليم الولاية يحدها إداريا ما يلي :

- الشمال : بلدية الحمراية.
- الجنوب: بلدية تغزوت.
- الشرق : بلدية سيدي عمران.
- الغرب : بلدية الرقيبة.
- و تضم ثلاث تجمعات عمرانية كالتالي:
- مقر البلدية : جنوبا.

- التجمع الثانوي غمرة : شمال مقر البلدية.
- تجمع الهود : شمال غرب مقر البلدية.
- تجمع الغربية : جنوب غرب مقر البلدية.

3- الطبوغرافية :

إقليم وادي سوف جزء من الصحراء الشرقية المنخفضة، التي تعتبر حوض رسوبي أهم ما يميزها الكثبان الرملية ، تتخللها بعض المناطق المنبسطة (الصحون)، كما نجد ما يعرف (بالسيوف) بالنسبة لانحدارات المنطقة، فهي ضعيفة لا تفوق 2%، مما يعرقل عمليات التهيئة بالخصوص مشاريع عمليات التصريف.

4- الجيولوجية:1

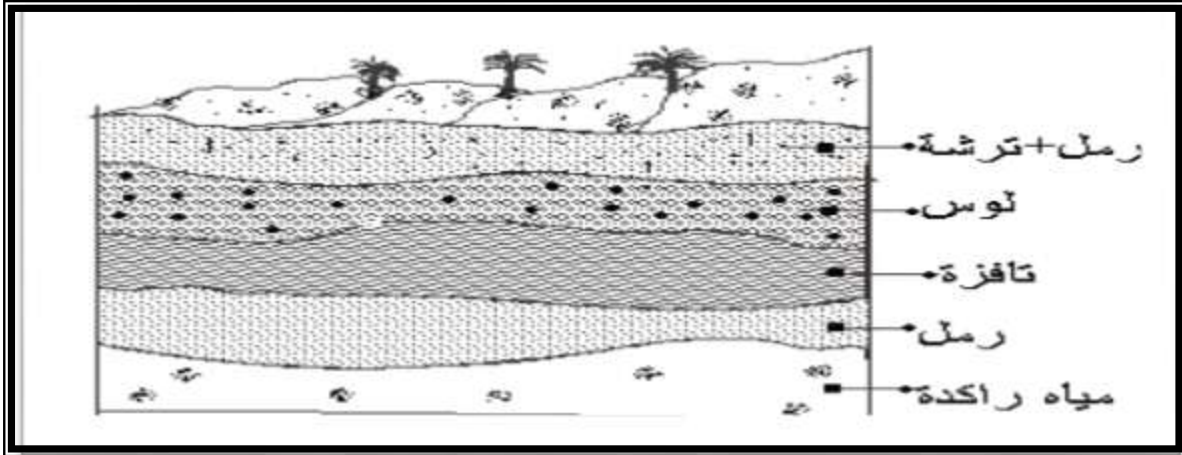
تكمن أهمية هذه الدراسة في معرفة الأخطار الطبيعية (زلازل، انزلاقات،...)، للوقاية منها وكذلك مدى قدرة تحمل الأرضية للبناء.

ومن خلال التحليل الجيوتقني للأرض الذي يعتمد أساسا على الطبيعة الجيولوجية و التركيب الصخري، وذلك بمعرفة الأزمنة الجيولوجية للمنطقة و خصائصها و الحركات التي تعرضت لها يمكن أن نميز ما يلي:

- من فوق طبقة من الترسبة و هي طرية نوعا ما، هذه الطبقة سهلة السحق بحيث تتشكل من بلورات دقيقة تعطي مظهرا صلصاليا (خزفيا)، ثم نجد طبقة من الرمل الدقيق سمكها 1 متر تقريبا تغطي اللوس .
- اللوس أو حجر البناء و هو مشكل من بلورات الحديد ذات أسنان معمرة بالتراكب يمكن أن يوجد على شكل طبقات متواصلة،(قنوات مختلطة مع الرمل) طبقات منعزلة أو أعمدة تظهر على أنها تشكلت حول جذور جبسيه قديمة.
- تحتها نجد الصلصالة على شكل صفائح متواصلة أو على شكل طبقات قاسية جدا و هي مشكلة من بلورات الحديد مثل اللوس و لكن أكثر دقة و خاصة أكثر تراصا
- أخيرا التافزة و هي أحجار مترسبة بيضاء ، قاسية نوعا ما تستعمل في الحصول على الجبس بعد حرقها وطحنها جيدا .

¹ - مراجعة المخطط التوجيهي لمدينة قمار 2012

الشكل (08): الطبقات الأرضية لمدينة غمرة



المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، 2003.

5- الدراسة الهيدروولوجية :

من خلال الدراسة الهيدروولوجية ومما تم التنقيب لاستخراجه تبين لنا وجود ثلاثة خزانات تمثل الطبقات المائية التالية:

5-1- طبقة المياه السطحية : (La nappe phréatique)

وهي طبقة المياه الحرة، ويبلغ عمق هذه الطبقة ما بين 5 متر إلى 6 متر، وهي مشكلة من الرمل وحبيبات دقيقة متداخلة بشرائح من الطين الرملي، مع بعض الجبس، وهذا ما أكدته الدراسات الهيدروكيمياوية المنجزة عام 1993 و عام 1994، والتي توضح أن الملوحة تتراوح من الجنوب إلى الشمال الغربي بين 2 غ/ل إلى 6 غ/ل في الشمال الغربي، هذه الطبقة تعتبر العنصر الهام الأساسي لمياه النخيل.

5-2- طبقة المركب النهائي: (Le complexe terminal)

يحتل مساحة تقدر بـ : 350000 كم² يغطي أغلبية العرق الشرقي الكبير للصحراء الشمالية الشرقية ويتكون السماط المركب النهائي من سماطين هما :

أ- السماط الرملي : عمقه يمتد بين 400 متر و 450 متر، ويتراوح سمكه من جهة إلى

أخرى في منطقة سوف حوالي 50 متر. وهذه الطبقة تعرف استغلالا كبيرا

بالمنطقة سواء ما كان منها موجه للشرب، أو السقي، ويرجع هذا لنوعية مياهها الأقل ملوحة (3-4 غ/ل).

ب- **السماط الكلسي** : حسب الآبار المنجزة بالإقليم توافق تكوينات الكاربونية للايوسين، تحت عمق ما بين 500 متر و 800 متر، لكن بالنظر إلى نسبة الملوحة العالية لمياهها، فإن هذه الطبقة لا تمثل أي فائدة هيدروجيولوجية .

3-5- السماط القاري المتداخل : (Le continental intercalaire)

يحتل مساحة قدرها 600000 كم²، يمتد من الأطلس الصحراوي إلى الطاسيلي (الهقار) من الشمال إلى الجنوب، ومن الغرب إلى الشرق (واد الساوره إلى ليبيا)، هذه الطبقة مشكلة من صخور مترسبة و صلصال رملي، عمقها محصور بين (1600 متر إلى 1800 متر)، كما يحوي هذا السماط خزان مائي ضخمة، إذ يعتبر مصدر حياة الطبقة الارتوازية لحوض الصحراء الشمالية، ليصل تدفق هذا السماط إلى 200 ل/ثا، لتكون ميزة مياهه الحرارة الشديدة التي تصل إلى 60% وتقدر ملوحة هذه المياه ما بين 2 إلى 3 غ/ل، مما يستدعي توفير إمكانيات للتبريد قبل توجيهها إلى السقي أو الشرب .

6- الدراسة المناخية:

يسود منطقة سوف المناخ الصحراوي الجاف الذي يتميز بقلة الأمطار وارتفاع درجات الحرارة صيفا التي تصل إلى حد 49° وتتنخفض في فصل الشتاء إلى درجة واحدة. بينما سقوط الأمطار يتميز بالقلّة حيث تقدر كمية التساقط السنوي بين 80-100 ملم. ومعرفة العناصر المكونة للمناخ السائد في منطقة سوف يساعدنا في ضبط عدة معايير ومقاييس معمارية.

1-6 - التساقط (ملم) :

الجدول رقم (01): التغيرات الشهرية للتساقط المتوسطة للفترة (1971 – 2009).

الأشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	يون	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	السنوي	المجموع
التساقط ملم	13.13	6.8	8.2	6.3	5.1	1.7	0.2	1.7	5.6	7.2	9.7	7.5	73.79	

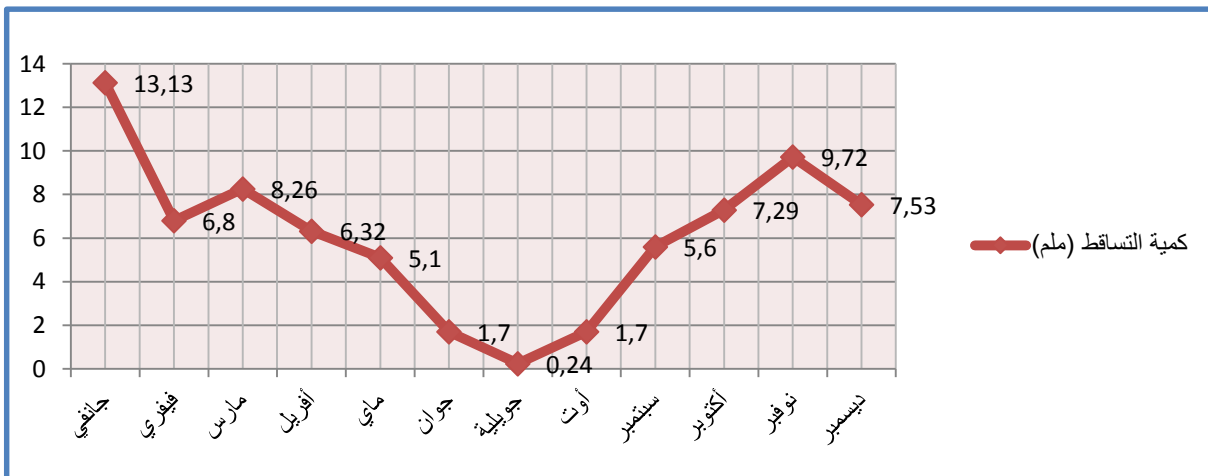
المصدر: محطة الأرصاد الجوية بقمار 2013

-التعليق على الجدول:

يوضح الجدول رقم (01) الممثل للتغيرات الشهرية للتساقط للفترة 1971-2009 أن أكبر قيمة للتساقط سجلت في شهر جانفي بما قيمته 13.13 ملم، وأضعف قيمة سجلت في جويلية بما قيمته 0.24 ملم .

وتقدر كمية متوسط التساقط السنوي بحوالي 73.79ملم وهي قيمة ضعيفة في منطقة تكون فيها قيمة التبخر عالية جدا، ويعرف تساقط الأمطار تذبذبا كبيرا من سنة لأخرى ومن شهر لآخر مع وجود فترات استثنائية تكون فيها الأمطار الوابلية مما يتسبب في خسارة مساحات زراعية كبيرة.

الشكل رقم (09): كمية التساقطات الشهرية المتوسطة للفترة (1971 – 2018).



المصدر: من إنجاز الطالب 2019

من خلال المنحنى السابق يمكننا أن نستنتج ما يلي:

- تبدأ الفترة الممطرة من شهر سبتمبر إلى شهر أفريل، حيث بلغ أعلى متوسط للتساقط 13.13 ملم.

- باقي أشهر السنة هي الفترة الجافة، مع أقل متوسط للتساقط سجل في شهر جويلية 1.4 ملم. وهي ميزة كل المناطق الصحراوية .

6-2- الرطوبة:

تضعف الرطوبة صيفا وتزداد حاجة النباتات إلى المياه مما يؤدي إلى انخفاض في الطبقة المائية المسطحة، بينما في الشتاء الذي يتميز بالبرودة الشديدة وقلة الأمطار فتكون الرطوبة بنسب مختلفة في الهواء، خاصة في أماكن الغيطان تكون جد مرتفعة. والجدول التالي يوضح الرطوبة النسبية على فترة 36 سنة.

الجدول رقم (02): يوضح الرطوبة النسبية على فترة 36 سنة

الأشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	المجموع السنوي	المعدل السنوي
الرطوبة (%)	65.7	54.6	46.1	43	37.7	32.6	30	34.7	46.9	52.3	58.6	66.1	568.2	47.35

المصدر: محطة الأرصاد الجوية بقمار 2013

6-3- درجة الحرارة (°م):

تتميز منطقة الوادي باختلاف كبير في درجات الحرارة بين الليل والنهار وهذا راجع الى عدة عوامل طبيعية نذكر منها الرمل ، والموقع الجغرافي.

الجدول رقم (03): التغيرات الشهرية المتوسطة لدرجات الحرارة للفترة (1971-2009) .

الأشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
درجة الحرارة القصوى	16.75	19.25	23	27	32.5	38	41	40.25	35	29	22	17.5

6.00	10.00	16.5	22	25.75	25.5	23	18.50	13.50	10.00	7.00	5.00	درجة الحرارة الدنيا
11.75	16	22.75	28.50	33.00	33.25	30.50	25.5	20.25	16.5	13.5	11	متوسط درجة الحرارة

المصدر: محطة الأرصاد الجوية بقمارة 2013

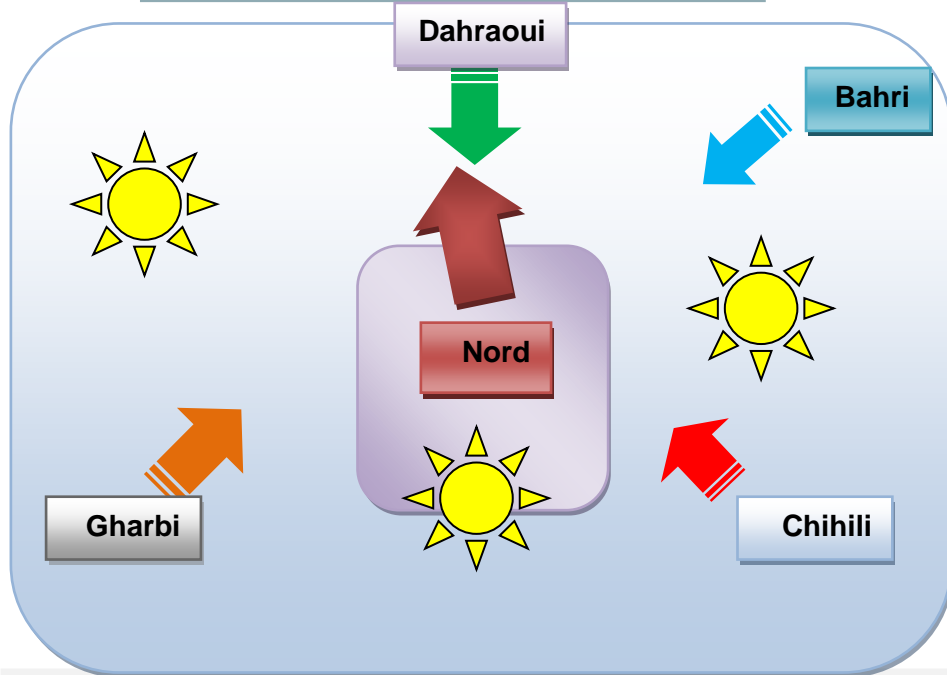
4-6- الرياح:

تكمّن أهمية دراسة حركة الرياح في معرفة اتجاهها وشدتها و هذا ما يؤخذ بعين الاعتبار عند توجيه المباني والطرق. و الرياح هي حركة الهواء من المناطق ذات الضغط الجوي المرتفع نحو مناطق الضغط المنخفض، و تكثّر في فصل الصيف و الربيع. و من أهم الرياح السائدة في منطقة الوادي و أشدها قوة هي الرياح الجنوبية و الجنوبية الغربية المحملة بالغبار و التي تكون حارة .

الجدول رقم (04): سرعة الرياح عبر الفصول للفترة (1971-2009).

الفصول	الخريف			الشتاء				الربيع			الأشهر	
	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان		جويلية
السرعة (م/ثا)	3.25	2.75	2.50	2.50	2.75	3.25	3.75	4.50	4.50	4.75	4.00	3.50
اتجاه الرياح	من الشرق		من الغرب			من الشمال الغربي			من الجنوب			

الشكل (10): الرياح السائدة في مدينة غمرة



المصدر: مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لمدينة قمار + معالجة الطالب

5.6 - الشمس :

جدول رقم (05) : المتوسط اليومي للتشميس بالساعات.

الأشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	يون	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
الشمس (سا/ش)	228.1	122.3	306.0	237.9	281.7	344	370.2	332.2	274.7	285.2	253.2	220.0

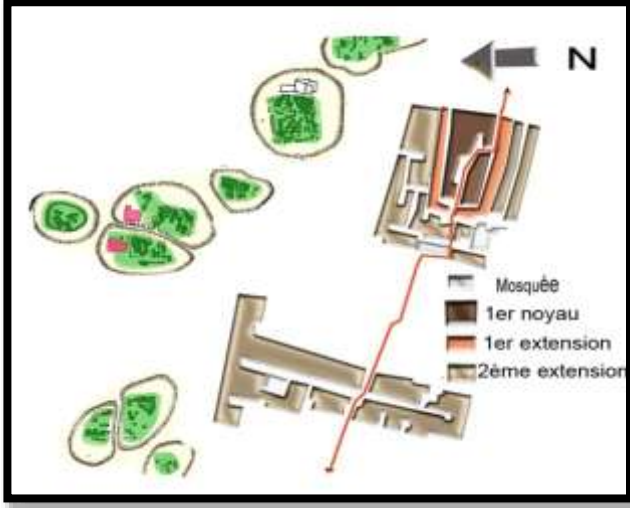
المصدر : محطة الرصد الجوي قمار 2013

المعدل السنوي	المجموع
219.6	2635.6

*من خلال ملاحظة الجدول نستنتج أن مدينة غمرة تتلقى كميات هائلة من إشعاع الشمس، و قد قيست هذه الكميات بعدد الساعات المضاءة، حيث سجلت المنطقة عدد ساعات إضاءة بحوالي 2635.6 ساعة/سنة بمعدل 219.6 ساعة/شهر، وكذلك سجلت أعلى كمية للتشميس التي

تتلقاها في شهر جويلية و المقدرة بـ 370.2 سا ، و ذلك في فصل الصيف، حيث يطول النهار و يقصر الليل و بالتالي تزداد ساعات الإضاءة، أما في فصل الشتاء يكون العكس هذه الكميات الهائلة من الإشعاع الشمسي تفيد في توليد الطاقة الكهربائية.

الشكل (11): النواة الأم لمدينة قمار



III - الدراسة العمرانية:

1- الحركية العمرانية للمدينة عبر التاريخ:

- تأسيس المدينة الأم قمار:

وفقاً للكتابات ، كانت النواة الأولى لمدينة قمار تتألف من 40 منزلاً حول مسجد "سيدي مسعود" ، الذي بُني عام 1597. تم هيكلة هذه المنشأة الأولى من خلال بناء الأسوار وبابين إلى الشرق والغرب والذي يتخلل المحور الهيكلي الأول.

يقع السوق ، وهو مساحة داخلية ، داخل المدينة ، بالقرب من المسجد الرئيسي.

(1-1) قمار في بداية القرن السابع عشر:

في بداية القرن السابع عشر ، تمتد نواة قمار الأولية في 3 اتجاهات: الشمال والجنوب والغرب مع بناء المساجد: "سيدي مسعود" في بداية القرن 17 و "التلبي" في 1724. تتميز هذه الفترة تشكيل مؤسسة ثانية ، "أولاد حميد" ، غرب المدينة ، تم إنشاؤها بواسطة مسجد "بيت شريعة" 1670.

(2-1) قمار في نهاية القرن السابع عشر:

قرب نهاية القرن السابع عشر ، شهدت قمار نموًا حضريًا متقطعًا. امتدت النواة على طول محور الهيكلة الذي يشكل خط نمو.

يتميز نمو الجزء الأول بالجزر الواقعة بين الشرق والغرب-

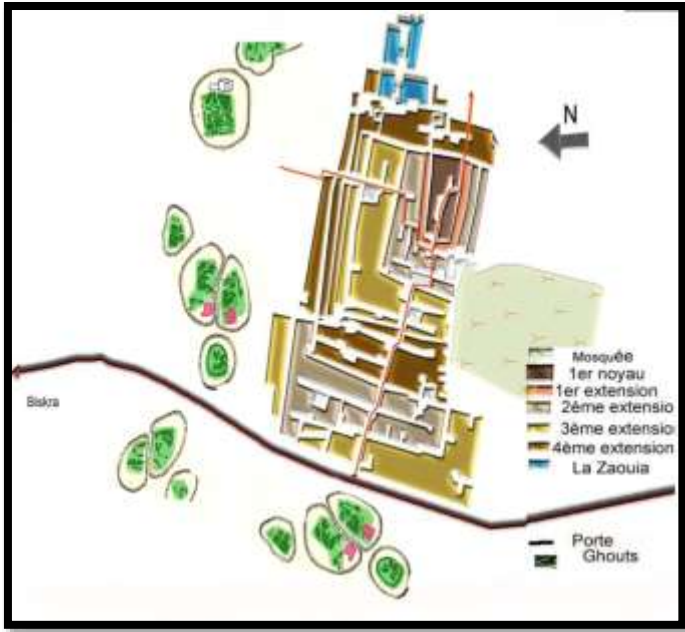
يتميز نمو الجزء الثاني بالجزر الشمالية الجنوبية.-

¹ ismal settou , kir brahim :école d'agriculture saharienne à guemar , mémoire de fin d'étude pour l'obtention d'un diplôme d'état en 'architecture alger promotion 2010 , p 25-26-27-28.

3-1 قمار أوائل القرن التاسع عشر:

في عام 1789 ، أدى بناء الزاوية-تيجانية ، شرق المدينة ، إلى إنشاء محور قمار-توزر. تميزت هذه الفترة ببناء المساجد: "دوغان" في الشمال في عام 1800 ، "سيدي محمد" في الغرب ، "رحماني" في عام 1889 ، "عبد الرحمن الخطابي" حوالي عام 1890. تتحرك البوابات الشمالية والغربية على طول محاورها الأصلية وفقاً لنمو المدينة.

الشكل (12): شكل المدينة قبل الاحتلال الفرنسي



4-1 قمار في بداية القرن العشرين:

الشكل النهائي للمدينة في هذا الوقت هو في شكل عصابات واسعة على طول المحاور بين الشرق والغرب والشمال والجنوب. مع وصول الفرنسيين ستتطور المدينة خارج النواة القديمة. بنوا منشآت إدارية ومنازل رسمية ومناطق سكنية على طول محور الوادي بسكرة (عصر توليد في المدينة). يتطور القلب القديم باتجاه الشمال ، وعلى جانبي المقبرة ببناء زاوية القادرية في عام 1933.

5-1 قمار فترة الاستعمار:

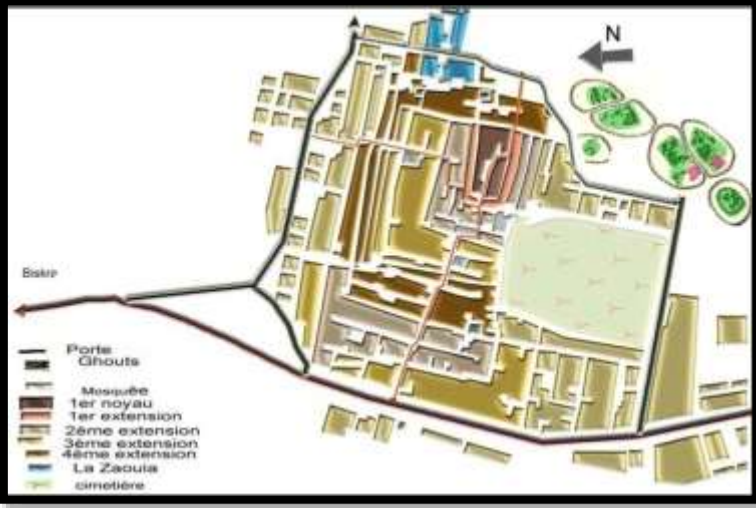
في هذا الوقت ، تطورت المدينة على محور العود بسكرة ، عن طريق حقل عدد متنوع على طول هذا المحور ، مما يميز المدينة بنمو خطي. تميزت هذه المرحلة ببناء المطار الذي ولد فيه محور تطوير حضري جديد ، وكذلك الطرق المؤدية إلى مدينة زغوم في الشرق والغربية في الغرب ، مما ساهم في التكتيف لمدينة قمار على طول المحورين.

6-1 قمار الفترة الحالية:

مدينة قمار على وشك التشبع بالفعل ، وقد وصل تطوير المدينة إلى:

الجنوب تقع مدينة تغزوت ، من الشرق والغرب ، الحواجز الطبيعية التي تشكلت في السابق من قبل " الغوتز " .

الشكل رقم (13): شكل المدينة الام حديثا



تطورت العديد من المرافق (خاصة التعليمية والاقتصادية) على طول طرق هيكل المدينة المختلفة. واصلت المتاجر تطويرها إلى طول محور الوادي-بسكرة.

2- أشكال النسيج العمراني:

عرف التطور التاريخي للمدينة

مراحل مختلفة بحيث تركت كل مرحلة بصماتها وهندستها المعمارية داخل النسيج العمراني، وبهذا يمكن أن نميز الأنسجة التالية:

✓ النسيج التقليدي

الصورة رقم(07):نسيج تقليدي

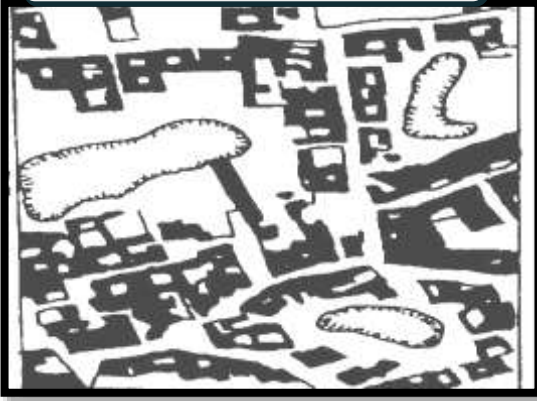


Source: Ismail Setto , Kair Ibrahim: référence précédente ,p44

يتواجد هذا النوع من النسيج في مركز المدينة والذي يعود تاريخ نشأته إلى ما قبل 1890م، وهو مأخوذ من النمط العربي الإسلامي، الذي يكون فيه المسجد والسوق العنصرين الهيكليين، يتميز هذا النمط بأشكال وهندسة معمارية فريدة، مساكنه مبنية بمواد محلية(الجبس) سقوفه مدعمة بقباب لمنع تكس الرمال فوق السطوح وكذلك أشعة الشمس وعزل الحرارة،مما جعلها تسمى بمدينة

في هذا النمط بشكل متداخل حيث نجد ان الكثافة السكنية مرتفعة جدا، و لكن في أغلب الأحيان تكون المساكن ذات طابق ارضي فقط. كما يراعى في هذا التنظيم المجالي الظروف المناخية والاجتماعية (شدة الحرارة، العواصف الرملية، العادات والتقاليد ...). أما الطرق فتتميز بالضيق الشديد وذلك لتوفير الظل للمساكن والمارة بالإضافة إلى كثرة الالتواءات بهدف كسر الرياح ومنع زحف الرمال.

الشكل رقم(14): النسيج الفوضوي



المصدر: الوكالة العقارية لولاية الوادي 2003

✓ النسيج الفوضوي :

ظهر هذا النسيج نتيجة الملكية الخاصة للأراضي وتوضع غير قانوني للمساكن، وهو عبارة عن خليط بين الطابع التقليدي والحديث فنجده متنوع الاستعمال لمواد البناء وكذا الأشكال الهندسية، ويشكل نمط شبه شطرنجي متداخل بوحدات سكنية ذات أشكال هندسية منظمة تحصر بينها طرق طويلة مستقيمة وضيقة

✓ النسيج المخطط الحديث :

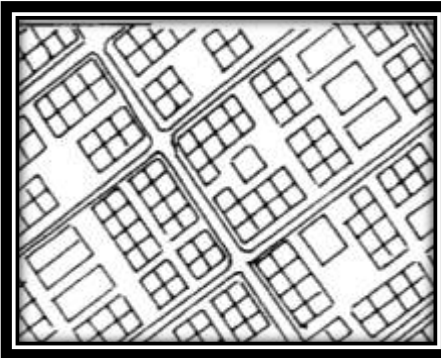
يضم مختلف التخصيصات السكنية المخططة من طرف الدولة، والتي تكون خاضعة لمقاييس عمرانية مدروسة، إذ تكون الوحدات السكنية على شكل قطع منسجمة داخل مساحات حرة تابعة لها والطرق في هذا النسيج واسعة مع وجود المواقع المخصصة للسيارات والمساحات المهيئة كان ظهور هذا النسيج مع بداية الثمانينات على شكل تخصيصات مخططة، ثم على شكل أحياء سكنية نصف جماعية .

3- الدراسة السكنية:

إن السكن يمثل جانب مهم في المدينة وتحليله يسمح لنا بتحديد

تطوره خلال الزمن وتجسيده في المجال العمراني للمدينة، ويعتبر السكن من أهم الاستخدامات للمجال لكونه الوظيفة الأساسية التي تربط السكان بالمجال، حيث يعكس المسكن نوع النشاط والمستوى المعيشي والاجتماعي للسكان.

الشكل رقم(15): النسيج المخطط الحديث



المصدر: الوكالة العقارية لولاية الوادي
2003

الجدول رقم (06): التوزيع السكاني والسكني لسنة 2012 بقمار

التجمع	عدد السكان	عدد المساكن	عدد الأسر	معدل شغل المسكن (TOL)	معدل حجم الأسر
المدينة التابعة	10981	2243	2250	6.10	5
المدينة الأم	39168	7647	7600	5,46	6

المصدر: مديرية التخطيط 2019

3-1- خطة المدينة ونسيجها :

يقصد بها المخطط العام أو الشكل الذي يفرضه الموضع , وانطلاقا من المعطيات الموجودة يمكن القول أن المدينة تميزت بخطة خطية , والتي تأثرت بوجود واحات النخيل والاعواط وكذلك تأثرها بالطريق الوطني رقم (48) الذي يقسم المنطقة إلى قسمين.

3-2- الأنماط السكنية:

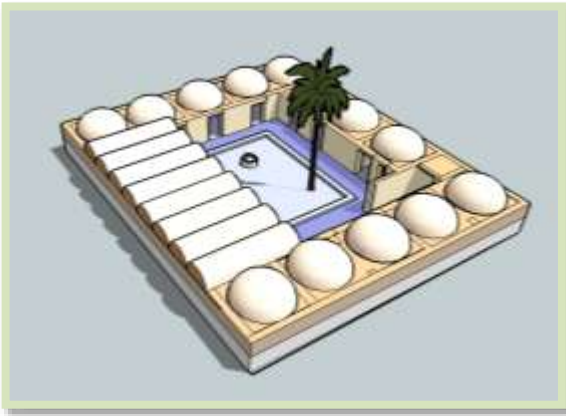
يمكن أن نميز أربع أنماط من المساكن وهي:

3-2-1- النمط التقليدي:

وهو نمط قديم يتميز بأشكال وهندسة معمارية فريدة مستمدة من النمط العربي الإسلامي المستعمل في بنائه مواد بناء محلية كالجبس والحجارة، كما أن أسقفه مدعمة بقباب عريضة تمنع تكس الرمال فوقها ولعزل الحرارة بالإضافة إلى أن تصميمه يراعي عادات وتقاليده سكان المنطقة حيث تتميز بوجود الحوش صغير يتوسط المسكن وجدران عالية وغرف واسعة

ومتعددة ذات فتحات صغيرة وعالية غير مطلة على الخارج في الغالب و يعتبر هذا النمط هو من الأنماط السائدة في المنطقة .

الصورة رقم(8) : هيكل المنزل التقليدي



Source: Ismail Setto et Kair Ibrahim: référence précédente p46

3-2-2- النمط العادي:

الصورة رقم (9): تمثل النمط العادي في المدينة



المصدر : من التقاط الطالب 2019

وهي مساكن حديثة مبنية غالبا بالإسمنت، تنظيها ذو طابع حديث بوجود فناء جانبي ونوافذها مفتوحة نحو الخارج، كما أن بعضها لا يخلو من الطابع المعماري القديم والمتمثل في القباب ويعتبر هذا النمط هو السائد أيضا .

3-2-3 نمط الفيلات:

وهي مساكن راقية حديثة العهد في المدينة، أما ملكيتها فتكون غالبا للتجار وذوي الاعمال الحرة أي ذوي الدخل المرتفع وهي مستقلة تشتمل على طابقين، وعموما تحاط بساحة أو حديقة، وتتواجد على حواف الطرق الهامة وفي المناطق الجديدة.

الصورة رقم(10) : تمثل نمط الفيلا في المدينة



المصدر : من التقاط الطالب 2019

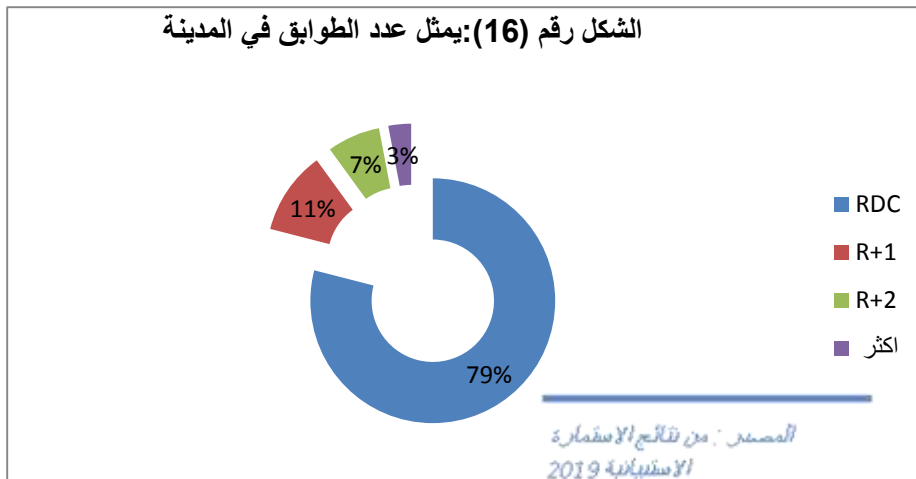
3-2-4- الأنماط الأخرى:

ونعني بها السكنات النصف جماعية، والتي تتركز في الأحياء السكنية الجديدة والتي يشغلها الإطارات والموظفين (وهم غير أصليين في المدينة) وكذا ذوي الدخل المتوسط .

4- عدد الطوابق داخل المدينة :

*وحسب نتائج الاستمارة الاستبائية نلخص عدد الطوابق في الدائرة النسبية التالية :

الشكل رقم (16): يمثل عدد الطوابق في المدينة



الصورة رقم (11): منزل في حالة رديئة



5- حالة المباني:

يغلب على الحظيرة السكنية في المدينة التابعة الحالة المتوسطة والرديئة

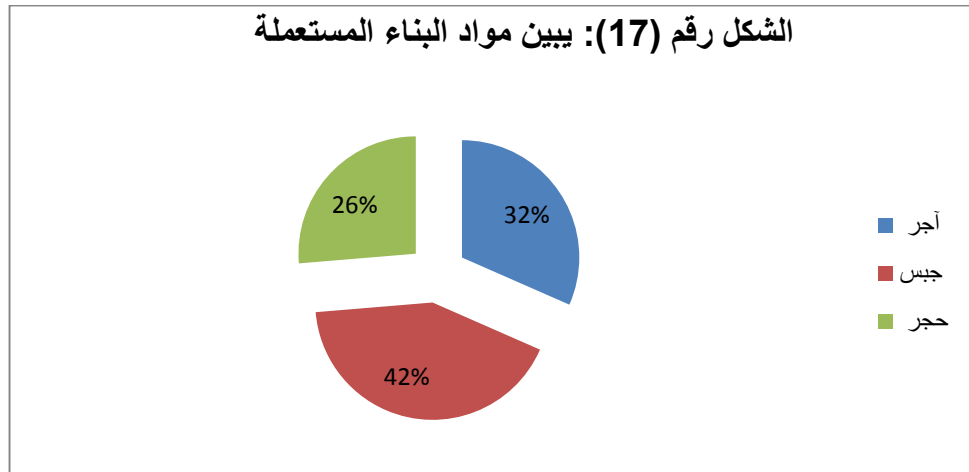
5-1- المساكن الرديئة:

وتتمثل في البنايات الموجودة على مستوى مركز المدينة غرب الطريق الوطني 48 بالإضافة إلى بعض البنايات الموجودة في بعض الأحياء مثل: حي غمرة الشمالية

وبعض البنايات في غمرة الجنوبية ..، ويبلغ عددها 372 مسكن بنسبة 16.5% من المساكن الموجودة.

5-2- مادة البناء :

يغلب على المدينة البناء بالاجر الا انها لا زالت بعض المواد القديمة مفضلة لبعض الناس للتغلب على الظواهر الطبيعية المختلفة (شمس -المطر -الرياح) ولكي ندقق اكثر في مواد البناء المعمول بها ، وضعنا اخذنا بعين الاعتبار تصريحات المواطنين التي كانت نتائجها كالتالي :



المصدر : من نتائج الاستمارة
الاستبيان 2019

3-5- المساكن المقبولة:

وتتمثل في الاحياء النصف الجماعية إضافة إلى المساكن الفردية المتمثلة في التحصينات التي ظهرت في نهاية السبعينات...، ويبلغ عددها 1871 مسكن بنسبة 83.45% من المساكن الموجودة على مستوى البلدية وهذا حسب الدليل الإحصائي لمديرية التعمير والبناء لسنة 2012. والجدول الموالي يبين عدد المساكن و حالتها.

الصورة رقم (12): منزل متوسط الحالة



المصدر : من التقاط الطالب 2019

الجدول رقم (07): حالة المساكن في المدينة التابعة والمدينة الام 2012

الحالة البلدية	حالة مقبولة		حالة رديئة		المجموع	
	عدد المساكن	النسبة %	عدد المساكن	النسبة %	عدد المساكن	النسبة %
المدينة التابعة	1871	83.45	372	16.54	2243	100
المدينة الأم	5359	70.09	2288	29.91	7647	100

المصدر :المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير 2012+ معالجة الطالب

4-5 المساكن الجيدة :

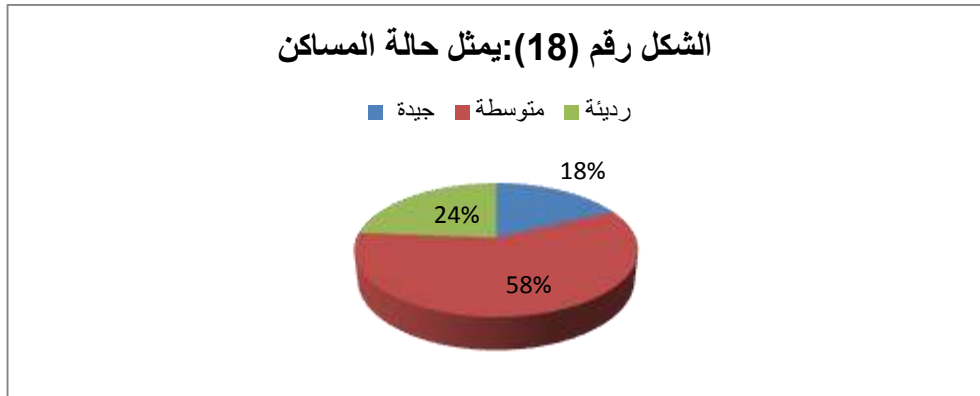
يوجد القليل من المساكن الجيدة وتتمركز على جانب الطريق الوطني 48 ، واصحاب هاته المساكن اكثرهم يمارسون مهنة التجارة والاعمال الحرة .

الصورة رقم(13-14) : تمثل وضعية السكنات الجيدة في المدينة



المصدر: من التقاط الطالب 2019

- وحسب نتائج تحليل الاستثمار الاستثنائية
تبيين ما يلي :



المصدر : من نتائج الاستثمار
الاستثنائية 2019

6- دراسة مختلف التجهيزات الموجودة في المدينة التابعة غمرة:1

تعتبر التجهيزات عامل مهما في توطين السكان في المدينة، فهي أساس كل تنمية وتطور للمجتمعات البشرية و مدينة قمار تحتوي على تجهيزات ذات تأثير واسع ، حيث نجد كل التجهيزات الأساسية والمرافق الإدارية، الثقافية، الصحية والتجارية... الخ. ويمكن تصنيف هذه التجهيزات كما يلي:

¹ مكتب الاحصاء ببلدية قمار 2019-05-19

1-6- التجهيزات التعليمية و التكوينية:

وهي مرافق تساعد في رفع المستوى العلمي والثقافي للسكان، بحيث تحظى بمكانة كبيرة نظرا لحجم الفئة التي تتعامل معها ونطاق تأثيرها، وهي تتمثل في :
دار شباب ،ثانوية ، إضافة إلى مختلف المدارس الإبتدائية (12 مؤسسة) بمعدل شغل القاعة40 تلميذ في القسم والمتوسطات (2 مؤسسات) بمعدل شغل القاعة41 وهذا ما يدل على وجود تزامم حالي على الأقسام مما يبين الاحتياج للأقسام للطور الأول والثاني.

2-6- التجهيزات الإدارية و الخدماتية:

وهي المتمثلة في 12 مؤسسة مختلف من المديريات والإدارات والمؤسسات الخدماتية والفروع البريدية والبلدية.

الصورة رقم(15-16-17) : دار شباب +مكتب بريد +فرع بلدي



المصدر :من التقاط الطالب 2019

3-6- التجهيزات الصحية:

تعاني المدينة نقص كبير بحيث تعتبر القطاعات الصحية من أهم القطاعات الخدماتية، التي تعتمد عليها الشريحة السكانية في تحسين الظروف الصحية للسكان، وتحمل هذه الأخيرة مساحة قدرها 1400 متر مربع. تتمثل في قاعة علاج .

الصورة رقم(18) : توضح حالة قاعة العلاج بالمدينة



المصدر : من التقاط الطالب 2019

5-6- التجهيزات التجارية:

صورة رقم(19) :تمثل بعض من محلات الرئيس ذات الطابع التجاري



المصدر: التقاط الطالب 2019

تلعب المرافق التجارية دورا فعال على مستوى المجال الحضري من خلال الزيادة في توفير الاحتياجات السكانية، ونظرا لهذا الدور الذي يساعد على تحديد مستوى الخدمات المقدمة داخل مجال المدينة واستقطاب السكان فإن التجمع الثانوي غمرة يتميز بتركيبة تجارية كمية ونوعية لها أهمية

داخل مجالها الحضري وخارجه وتحتل هذه الاخيرة مساحة 1200 متر مربع تتمثل في مراكز تجارية ومحلات ..

6-6- التجهيزات الرياضية:

الصورة رقم(20) : ملعب بلدي +الساحة في الامام



المصدر : من التقاط الطالب 2019

وهي مرافق موجهة لفئة الشباب بالخصوص حيث يعاني هذا القطاع من تدهور كبير وقلت الاهتمام، حيث يبلغ عدد المرافق الرياضية 01 مرفق و تتمثل في 01 ملعب لكرة القدم وساحة لعب 500 متر مربع.

7-6- التجهيزات الدينية:

الصورة رقم (21): تمثل مسجد القدس بوسط المدينة



المصدر: من التقاط الطالب 2019

تعد التجهيزات والمنشآت الدينية من معالم المدينة، قديما وحديثا وهي تلعب دورا كبيرا في التأثير على المجتمع وعاداته وتقاليده والمؤثرة على المدينة، ويحتوي هذا التجمع على 11مسجد الأغلبية للصلوات اليومية والبعض لصلاة الجمعة.

8-6- المساحات الخضراء:

تلعب المساحات الخضراء دورا كبيرا في الحفاظ

على التوازن البيئي و تأثير بالغ على الإنسان و المحيط العمراني، ما يلاحظ على المجال

العمراني لمدينة غمرة هو إنعدام المساحات الخضراء التي تدخل في تهيئة المجال، و تعتبر وسيلة إيكولوجية و مكان للتنزه وراحة السكان و تجميعهم ، ماعدا أشجار النخيل والكيليتوس التي توجد أمام المساكن أو بداخلها، في حين بلغ نصيب الفرد 0.23 م²/ساكن و هو ضعيف مقارنة بالمعدل الوطني.

الصورة رقم (23): الرحبات غير مهينة

الصورة رقم (22): حالة أشجار النخيل امام المساكن



المصدر : من التقاط الطالب 2019

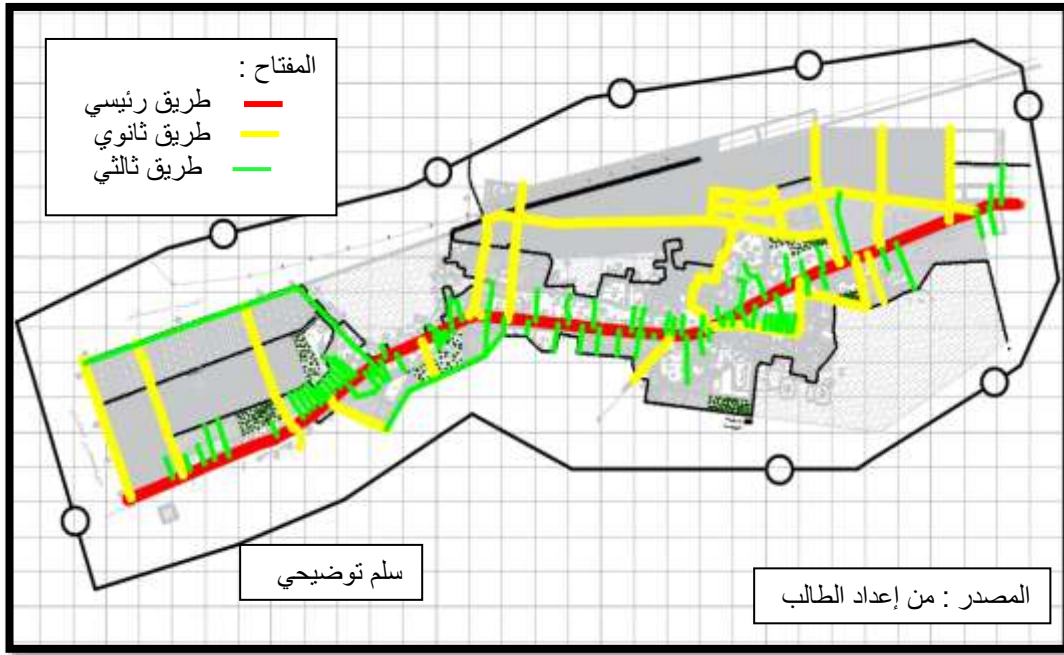
7- الطرق و الشبكات المختلفة:

7-1- شبكة الطرق :

تعتبر شبكة الطرق بالمدينة من الشرايين الفاعلة في الهيكلية المجالية سواء داخل التجمعات العمرانية أو على المستوى الإقليمي، إذ تربط أجزاء البلدية بعضها ببعض من جهة و مع المحيط العمراني المجاور و حتى مع المجال الدولي من جهة أخرى (تونس خاصة) و ذلك بفضل ما تحويه من الطرق الوطنية و الولائية و الطرق البلدية.¹

1- مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية قمار 2012 .

الشكل رقم(19): يبين أنواع الطرق على النسيج العمراني



1-1-7 - الطرق الرئيسية :

الصورة رقم (24) : الطريق الوطني رقم 48 في حالة رديئة



يمثلها الطريق الوطني رقم 48 ، الذي يعتبر المهيكل الرئيسي للمجال الموجود و المقترح ، و تمت إعادة هيكلته بإقتراحه كطريق مزدوج ، أبعاده كالتالي :

- القارعة : 07 × 2

- الرصيف : متغير .

- طوله الإجمالي داخل هذه المدينة التابعة بـ 7,6 كم .

بالإضافة إلى الطريق الولائي رقم 404 الذي يمتد في الجهة الشرقية و الطريق البلدي رقم

514 الذي يمتد في الجهة الغربية ، و قد إقترحو إعادة هيكلتها و تهيتها ، عرض قارعتها

07 م و الرصيف متغير .

2-1-7 - الطرق الثانوية :

وتشمل مختلف المحاور القليلة الموجودة المعنية بإعادة الهيكلة ، و إقتراح محاور أخرى ثانوية متعامدة تعمل على جمع المتغيرات الخاصة بالسير الميكانيكي و تصب بها في الطرق الرئيسية خاصة المحور المزدوج الذي يمثل الطريق الوطني رقم 48 ، أبعاد هذا النوع من الطرق في المدينة التابعة غمرة

تتميز بقارعة عرضها 07 م و رصيف متغير .

- أما بالنسبة إلى الحالة الفيزيائية فنجدها متوسطة و هي ذات كثافة معتبرة إذ نجدها تفتقر إلى تهيئة الأرضية و الإنارة.

3-1-7 - الطرق الثلاثية :

و هي الطرق التي توصل إلى مختلف الوحدات السكنية و تصب بالحركة في الطرق الرئيسية و الثانوية ، و هي ذات مقاييس مختلفة . حالتها الفيزيائية فنجدها رديئة و هي ذات كثافة ضعيفة.

الصورة رقم (25) : طريق ثانوي حالة متوسطة



المصدر:التقاط الطالب 2019

الصورة رقم (26) : طريق ثالثي في حالة رديئة



المصدر:التقاط الطالب 2019

الصورة رقم (27): مسلك فلاحي في حالة سيئة



المصدر: التقاط الطالب 2019

4-1-7: الدروب¹

وهي المسالك التي إجتهد الإنسان في إنجازها لتسهيل عملية توصيله سواء إلى مسكنه البعيد عن الطريق أو إلى مزرعته، وهي طرق غير معبدة تتميز بحالة سيئة. يرتسم هذا النوع من الدروب في الجهة الشرقية أين تمارس الزراعة وتقل الكثافة

السكانية ليغلب بذلك عليها طابع التريف. وبالتالي فإن شبكة الطرق بأنواعها وحالاتها تعمل على عكس مفعولها على المجال ككل فيكون منظماً عندما تكون مرسومة بشكل هندسي ومتماشي مع المعايير التقنية مثلما هو الحال بالنسبة للتخصيصات والسكنات الجماعية، ويكون فوضوياً أين تنعدم هذه الطرق وتكون الدروب هي السمة الغالبة على المنطقة. و للطرق الرئيسية من التأثير ما يمتد إلى كافة أنحاء التجمع فهي تضمن الخدمة والإستفادة لجميع سكان التجمع لكن وبشكل خاص للسكان و السكنات الموجودة على حافتي هذه الطرق، حيث تعتبر موضعاً خصباً للنشاطات التجارية بكافة أنواعها، ما يكون أحياء أكثر خدمة من أخرى وهذا ما ميزناه من خلال الملاحظة الميدانية، إذ أن الأحياء البعيدة على الطرق الرئيسية تنعدم بها المحلات التجارية ما يجعلها أقل خدمة من غيرها. وما يجدر الإشارة إليه هو أن هذه الطرق أمامها عائق لا يسمح لها بالقيام بالدور المنوط بها وبشكل جيد وهي الحالة السيئة لهذه الطرق حيث أن الرئيسية منها هي طرق قديمة يجب إعادة تهيئتها مثل الطريق الوطني القديم، أما الطريق البلدي فيعاني من ضيق رواق السير وغياب الأرصفة.

¹ - بوشفرة حسينة : اشكالية التوسع العمراني بمدينة جيجل وحتمية اعادة الانتشار الى التوابع، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في التهيئة العمرانية قسنطينة، دفعة 2006 ص44

8- مختلف الشبكات:**8-1- شبكة المياه الصالحة للشرب:**

يعتبر الماء من ضروريات الحياة البشرية إذ لا يمكن الاستغناء عنه وهو عامل مهم في توطين السكان قديما وحديثا، كما هو أساس كل تنمية حضرية. ومدينة قمار تحتوي على شبكة توزيع للمياه الصالحة للشرب تغطي احتياجات حوالي 96.54 % من مجمل سكانات النسيج العمراني و حالتها الفيزيائية جيدة بنسبة 85 و تحتوي المدينة على 04 خزانات منها 02 ذات قدرة تخزينية 1000 م³ وخزانين في طور الإنجاز، يتم نقل المياه من الآبار إلى الخزانات ثم يتم توزيعها للاستهلاك ، و يصل متوسط الاستهلاك الفردي 200 ل/يوم/ ساكن.

8-2- شبكة الصرف الصحي:

لهذه الشبكة دور بيئي وصحي كبير لما تحققه من نظافة للمجال العمراني وعلى الرغم من هذا الدور الذي تؤديه هذه الشبكة تبقى نسبة التغطية بها ضعيفة في مدينة قمار وهذا النقص راجع لعدم وجود مجاري صرف طبيعية بالإضافة إلى تضاريس المدينة الغير ملائمة لإنجاز شبكة فعالة للتصريف مما يتطلب إنجاز عدد معتبر من محطات الرفع، حيث نجد أن أغلب السكان يعتمدون على طريقة الصرف التقليدي مما سبب في ظهور مشكلة صعود المياه التي أثرت سلبا على البيئة والعمران في المدينة الأمر الذي أدى بالسلطات المحلية والولائية وحتى الوطنية للبحث عن حلول جذرية لهذه المشكلة من خلال وضع شبكة للصرف الصحي تغطي كامل تراب الولاية والتي بدأوا بالاستفادة منها اواخر عام 2015.

8-3- شبكة الكهرباء:

يتم تزويد هذه الشبكة عن طريق خط ذو توتر مرتفع آتية من مدينة حاسي مسعود هذا الخط يصل إلى مركز تحويل موجود بحي تكسبت، و من هذا المركز تنطلق عدة خطوط ذات ضغط متوسط لتغذية التجمعات العمرانية المجاورة ، وتم اقتراح مؤخرا رفع نسبة هذه التغطية من هذه الشبكة ، لتساير نسبة 100 % و توصيل كل ما ينجز مستقبلا بهذه الشبكة إنطلاقا من

خطوط الكهرباء ذات التوتر المتوسط الموجودة داخل هذه المدينة التابعة مع مراعاة مسافتها الأمنية .

8-4- شبكة الغاز:

بالرغم مما تزدهر به الصحراء من ثروات وخاصة الغاز فانها توجد هذه الشبكة بالمدينة التابعة والمدينة الام ، ولكن لم تعمم هذه الشبكة على جميع الجهات.

8-5- شبكة الهاتف:

يوجد شبكة هاتفية حاليا لكن لا تغطي كافة السكان وقد تم إقتراح توسيعها لتلبي إحتياجات السكان ، نظرا لدورها اليومي في حياتهم و في الرفع من درجة التحضر وذلك قبل سنة 2025، وتم التأكيد على تدعيم هذه الشبكة و الوصول إلى تغطية كل الإحتياجات سواء في في المدينة التابعة او في المدينة الأم.

8-6: كالنقل و المواصلات :

هذا القطاع يعرف نقص كبير بالمدينة التابعة غمرة مقارنة بالمدينة الام وقد تم اقتراح محطات للنقل الحضري وفق التطور المستقبلي مع تهيئة أماكن توقف السيارات و الحافلات خاصة في الأماكن الضرورية ، بطريقة لا تعيق الحركة مع تدعيم حضيرة النقل بمختلف وسائل النقل الجماعي و الفردي وذلك قبل حلول سنة 2025 .

9-عوائق التوسع العمراني :

هناك جملة من العوائق التي لها تأثير بالغ على الحركة العمرانية و هي على نوعين طبيعية و بشرية .

9-1- العوائق الطبيعية :

- نفاذ الأراضي القابلة للتعمير التي حددها المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لسنة 1993-1994 لبلدية قمار
- غياب ضوابط تقنية في تسيير إستهلاك المجال خاصة بتوجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير السابق .
- وجود عوائق تحكمت في حصر التوسع العمراني و توجيهه خاصة بالمناطق المنخفضة المعرضة لصعود المياه و غابات النخيل .

- نقص المرافق كما و كيفا سواءا بمقر البلدية أو بالمدينة التابعة.
- غياب تنمية عمرانية بالأقطاب الثانوية و التي يمكن لها أن تساهم في التنمية المجالية بالبلدية.

9-1-العوائق البشرية والاصطناعية:

- الخط الكهربائي ذو الضغط المتوسط الذي يخترق المدينة التابعة من على طول الجهة الشمالية الغربية .
- انعدام وحدات الإنتاج الصناعي سواءا التابعة للقطاع العام أو الخاص باستثناء النشاطات الصغيرة الموزعة عبر مجال بلدية قمار .
- غياب سياسة توجيهية فعالة تساعد على جلب المستثمرين نحو منطقة النشاطات بلدية قمار
- غياب الاستثمار الخاص في ميدان الصناعة .

9-2- إمكانيات التوسع :

- بالرغم من وجود هذه العوائق إلا أن إمكانية التوسع بالبلدية متوفرة حيث يمكن التوسع في:
- الجهة الشمالية والشمالية الغربية والجهة الجنوبية لاستمرارية النسيج الموجود على جهتي الطريق الوطني رقم 48 باتجاه بسكرة.

IV - الدراسة السكانية :

إن الدراسة السكانية تعتبر من أهم العوامل المؤثرة في المحيط كونها المنطلق الرئيسي لأي تخطيط ناجع وفعال بالإضافة إلا أنها تسهل عملية التخطيط المستقبلي لأي دراسة عمرانية، وذلك بتقدير الاحتياجات الحالية والمستقبلية في شتى النواحي، لهذا وجب علينا التطرق إلى إحصاء عدد السكان وحساب نسبة الكثافة والنمو السكاني، والتعرض كذلك للحالة الاجتماعية بدراسة نسبة العمالة، البطالة وكذا إحصاء عدد العمال، نلخص ذلك فيما يلي:

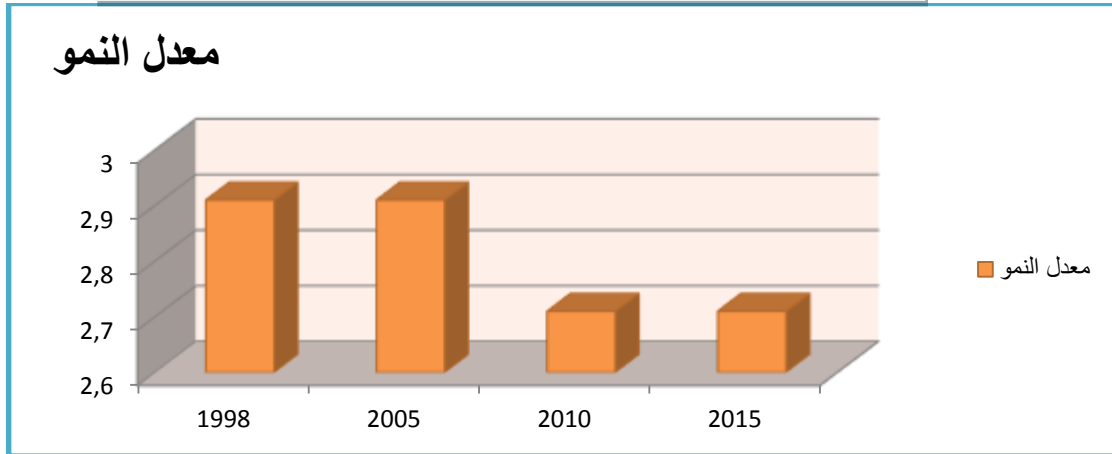
جدول رقم (08) : مراحل تطور السكان ومعدلات النمو سنة (2003-2015)

2015	2010	2005	2003	عدد السكان (نسمة) للآفاق البلدية
26432	22900	19840	18734	المدينة الام
5495	4761	4125	3895	المدينة التابعة
31927	27661	23965	22629	المجموع
2,50	2,75	2,98	2,98	معدل النمو العام للبلدية
1.58		1.6		معدل النمو الوطني

المصدر : المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير سنة 2012

- * حسب الإحصاء العام للسكن والسكان عرفت بلدية قمار عدة تطورات منها حركة تطور ونمو بشري معتبر، وكان في ارتفاع متزايد حيث ارتفع عدد سكان البلدية من 34884 نسمة في سنة 2003 إلى 49216 نسمة في سنة 2015. وذلك لسبب :
- استقرار الأوضاع الأمنية في البلاد .
 - تحسن الظروف المعيشية للمواطن .
 - توفر مناصب لشغل للتطور الذي عرفته البلاد في النشاط الفلاحي في السنوات الأخيرة .

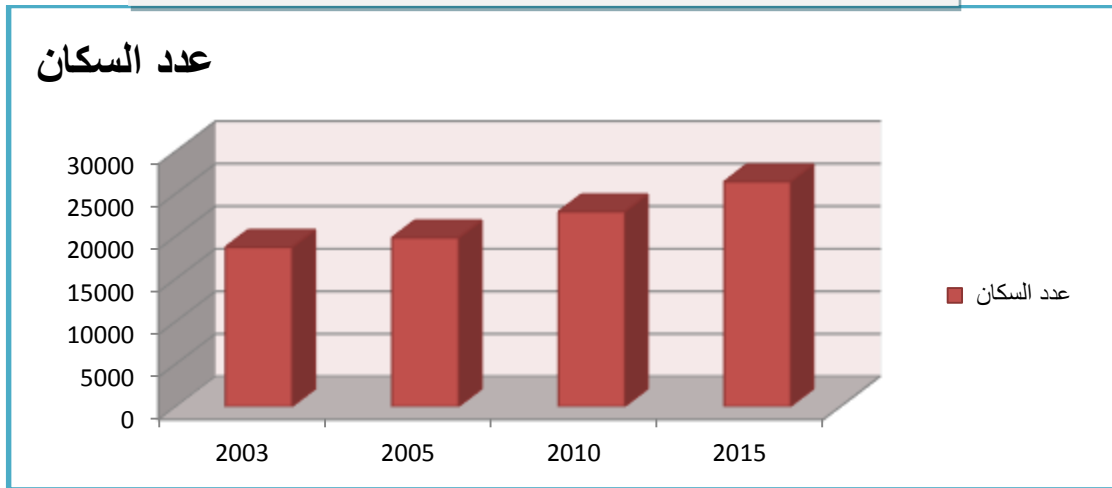
الشكل رقم (20) : معدل النمو ما بين 1998-2015



المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية+إنجاز الطالب 2019

*نلاحظ من خلال المخطط البياني لمعدل النمو في مدينة غمرة وجود مرحلتين : المرحلة الاولى من(1998-2005) معدل النمو ثابت ولا يتغير وقدّر 2.91. المرحلة الثانية من(2010-2015) انخفاض شديد مقارنة بالمرحلة الاولى وقد وصل الى 2.71

الشكل رقم (21) : تطور عدد السكان ما بين 2003-2015



المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية +إنجاز الطالب 2019

1- تحليل المرحلة الأولى (2003-2005) :

امتازت هذه المرحلة بزيادة سكانية معتبرة بلغت 34884 نسمة، حيث ارتفع عدد سكان المدينة إلى 49216 نسمة سنة 2005 م، معنى هذا أن عدد السكان قد تضاعف خلال 2 سنة

حوالي مرتين بمعدل نمو سنوي مرتفع قدر بـ 2.98%، ويعود هذا الارتفاع في معدل النمو إلى عدة عوامل أساسية وهي :

* الهجرة الوافدة من التجمعات القريبة والمجاورة (النزوح الريفي)، واستفادتها من مشاريع تنموية مختلفة، بالإضافة إلى استقرار بعض السكان الرحل .

* عودة عدد كبير من اللاجئين الجزائريين، خاصة من تونس خلال السنوات الأولى للاستقلال.

* ارتفاع عدد المواليد، الذي يعود أساسا إلى الزواج المبكر (ارتفاع نسبة الخصوبة)، وعدم تباعد الولادات

2- تحليل المرحلة الثانية (2010-2015) :

وصل عدد السكان في سنة 2010 إلى 22900 نسمة حيث كانت الزيادة السكانية 18734 نسمة بمعدل نمو 2.5% وهو منخفض مقارنة بمعدلات النمو السابقة.

ويفسر هذا الانخفاض بـ:

- التوازن في تهيئة أقاليم الولاية وسياسة الانتعاش الاقتصادي مما قلل هجرة السكان نحو المدينة

- الاهتمام من طرف الدولة بالريف وتشجيع السكن به (سياسة السكن الريفي)

- التحسن في الظروف المعيشية للسكان .

1- الكثافة السكانية:

توزيع السكان لا يعبر بصورة واضحة عن الأماكن الأكثر إحتواءا للسكان لأنه لا يراعي مساحة المكان، ولذلك فإن الكثافة السكانية تمكننا وبشكل دقيق من أخذ فكرة عن المناطق العمرانية الأكثر حشدا للسكان.

وتمثل الكثافة السكانية النسبة بين إجمالي السكان ومجموع المساحة التي يقطنون فيها، فهناك مناطق ترتفع فيها الكثافة عن المعدل العام للمدينة، نظرا لشدة تركز السكان فيها وصغر مساحتها، والبعض الآخر تقل فيها الكثافة عن المعدل العام للمدينة نظرا لاتساع مساحتها العمرانية وظهور وحدات سكنية جديدة غير مسكونة، تجعلها تخلو من الكثافة العالية التي

تعرفها بعض المناطق داخل المدينة، وعلى هذا الأساس استطعنا أن نميز أربعة درجات للكثافة السكانية حسب النطاقات المختلفة كما يلي:

أ. الكثافات العالية :

وهي الكثافات السكانية التي تفوق 1000 نسمة/هـ .

ب. الكثافات المتوسطة:

وهي الكثافات السكانية التي تفوق 100 نسمة/هـ ولا تتعدى 1000 نسمة/هـ.

ج. الكثافات الضعيفة :

وهي الكثافات السكانية التي لا تقل عن 50 نسمة/هـ ولا تزيد عن 100 ن/هـ .

د. الكثافات الضعيفة جدا :

وهي الكثافة السكانية التي تقل عن 50 نسمة/هـ .

وانطلاقاً من معطيات عدد السكن والسكان لسنة 2008 نستخلص أن بلدية قمار تشمل على كثافة سكانية تقدر بـ: (72ن/هـ) أي محصورة بين (50-100) ن/هـ، ومن هنا تصنف الكثافة السكانية بالكثافة الضعيفة).

* الكثافة السكنية:

وهي نسبة عدد السكنات على مجموع المساحة العقارية الإجمالية وهي تمثل 3.14 مسكن /هكتار في منطقة الدراسة (بلدية قمار)

* معدل استيلاء الأرض (CES) و معدل شغل الأرض (COS):

نجد معدل استيلاء الأرض (CES) فوق المتوسط وقد وصل إلى (0,4-0,7) ، أما معدل شغل الأرض (COS) فقد وصل إلى (1,2-2,4) . وبعدها تطرقنا فيما سبق إلى مراحل النمو السكاني لمدينة غمرة وجدنا أن عدد السكان في تزايد مستمر و بمعدلات مختلفة، و لتفسير تلك المراحل المختلفة لابد من التطرق إلى تحليل العوامل المؤدية إلى تلك و المتمثلة في :

- العوامل الطبيعية : المتمثلة في المواليد و الوفيات، و تبعا لهما الزيادة الطبيعية.
- العوامل الغير الطبيعية : تتمثل أساسا في الهجرة.

1- العوامل الطبيعية :

تعتبر المواليد و الوفيات من أهم العوامل المؤثرة في التغيرات السكانية .

- المواليد : و تمثل عاملا أساسيا في عملية التغيير السكاني و هذا بإعتبارها مؤشرا هاما

في معرفة وتيرة النمو و على أساسه نبني عملية التخطيط المستقبلي.

- الوفيات : تعد من الظواهر الديموغرافية المهمة لها تأثيرها الواضح في توزيع السكان و

نموهم و تركيبهم.

- الزيادة الطبيعية : يرتبط إرتفاع و إنخفاض الزيادة الطبيعية بإرتفاع أو إنخفاض معدلات

المواليد و الوفيات.

ب- العوامل الغير طبيعية :

الهجرة : " تعرف الهجرة على أنها حركة إنتقال السكان من الأصل إلى مكان الوصول أي

أنها تشمل التغيير في مكان السكن أو مكان الإقامة الإعتيادي إلى مكان جديد " (1) , " كما أنها

تعرف بأنها الإنتقال من مكان إلى آخر في سبيل حياة أفضل" (2) , و من هذا المنطلق يمكن

إعتبار الهجرة أحد العناصر الأساسية للنمو السكاني لما لها من تأثيرات مباشرة و غير مباشرة

في تغيير الحجم السكاني للمدينة، و كذا مختلف التراكيب السكانية (عمرية، نوعية،...إلخ)، حيث

نجد المعدل الصافي للهجرة سنة 2007م حوالي 0.3 % أي ما يعادل 130 مهاجر لهذه السنة،

و نلاحظ أن المعدل الصافي للهجرة منخفض إذا ما قورن بحجم السكان.

2- التركيب السكاني :

إن دراسة السكان دراسة إحصائية تبقى قليلة الفائدة ما لم يتم توزيعهم حسب مجموعات

رئيسية و أخرى فرعية بما يخدم الدراسات الإجتماعية و كذا الإقتصادية، و عليه يمكن توزيع

السكان حسب النوع و العمر لضبط التوجهات الإجتماعية و الإقتصادية.

3- أصل سكان المدينة : وذلك حسب نتائج تحليل الاستثمار الاستبائية

الشكل رقم (22): يبين اصل سكان المنطقة



المصدر: من نتائج الاستمارة
الاستبيانبة 2019

4- التركيب العمري :

من أجل تسليط الضوء بصورة دقيقة على طبيعة التركيب العمري لسكان بلدية قمار قمنا بإنجاز الجدول التالي رقم (08) و الذي نلخص فيه ما يلي :

الجدول رقم (9) : الفئات العمرية الرئيسية للمدينة التابعة والمدينة الام حسب إحصاء(2012)

الفئات الرئيسية	2005	2010	2015	2025
0- 4 سنوات	5530	6383	7296	9339
5- 14 سنة	11330	13077	14948	19135
15 - 59 سنة	17865	20620	23570	30172
60 سنة فما فوق	2217	2559	2925	3744
المجموع	36942	42639	48739	62390

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية+ معالجة الطالب 2019

* الفئة (0 - 4سنوات):تمثل هذه الفئة الأطفال دون سن الدراسة ومقدرة بـ: 16.39 % من مجموع السكان وهي نسبة معتبرة تستلزم أخذها بعين الاعتبار في البرمجة المستقبلية.

* **الفئة (5 – 14) سنة:** هذه الفئة تمثل معظم الأطفال في سن الدراسة للأطوار الثلاثة من التعليم الأساسي وهي تقدر بـ: 23.49% ويجب أخذها بعين الاعتبار مستقبلا خاصة في تدعيم القوة العاملة.

* **الفئة (15 – 59) سنة:** تمثل هذه الفئة القسم الكبير من مجموع السكان وهي تقدر بـ: 54.51% وراجع إلى عدة عوامل اجتماعية منها السن المبكر للزواج والنسبة المرتفعة للولادة التي تميز منطقة الوادي بصفة عامة كما تمثل هذه الفئة نسبة كبيرة من مجموع السكان التي تتمثل في القوة العاملة.

* **الفئة (60 فما فوق):** وهي فئة المسنين من السكان الذين هم في سن التقاعد وهي تمثل نسبة ضعيفة بالمقارنة مع الفئات الأخرى وهي تقدر بـ: 5.61% وهذه الظاهرة عامة على مستوى الوطني. * كما قدرت متوسط نسبة الذكور بـ 50.91% وهي تفوق نوعا ما لمتوسط نسبة الإناث والتي قدرت بـ 49.09% أي بمعدل 3938 ذكر لكل 3829 أنثى.

من خلال الدراسة العمرية للمدينة نستنتج أن تجهيز المدينة و تسييرها لا يتوقف فقط على المعيار الكمي (العددي) بل يجب توفير المعيار الكيفي (النوعي)، و الذي يجب أن يكون حاضرا بالموازات مع المعيار السابق، مما يساهم في تحسين إطار الحياة بالنسبة إلى السكان كتوفير التجهيزات اللازمة و التحكم في التوسع العمراني المستقبلي.

5- الخصائص الاقتصادية :

تعد هذه الدراسة إحدى العوامل الهامة التي تبرز مستوى المعيشة للأفراد في المدينة إذ أن توزيعهم على مختلف الأنشطة الاقتصادية و كذا تركيب القوى البشرية، و يبرز بدرجة كبيرة الوظيفة التي يؤديها المجتمع الحضري، و بالتالي تم وضع برامج تخطيطية و اقتصادية التي تلائم هذه الوظيفة، كما تمكن من إبراز درجة البطالة و انعكاسها على الحياة الاقتصادية و الاجتماعية.

الجدول (10) : التركيبة الاقتصادية للمدينة التابعة والمدينة الام لسنة 2012

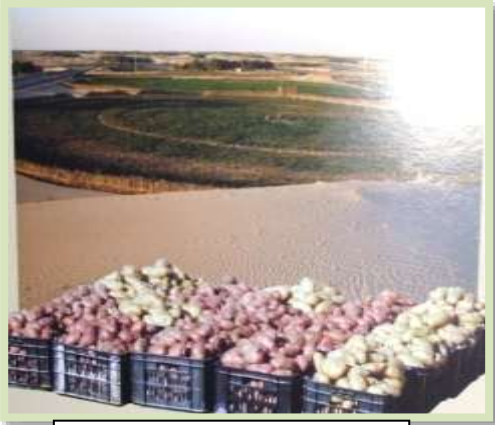
التجمع	السكان في سن العمل (نسمة)	عدد البطالين (نسمة)	عدد المشتغلين (نسمة)	نسبة المشتغلين (%)	نسبة البطالة (%)
غمرة + قمار	23570	2357	9973	87.5	12.5

المصدر: المخطط التجهيزي للتهيئة والتعمير + معالجة الطالب

حسب المعطيات المدونة في الجدول أعلاه نستنتج أن معدل البطالة منخفض في المدينة التابعة والمدينة الام حيث نجد أن نسبة السكان المشتغلين قدرت بـ 87.5% من مجموع عدد السكان الناشطين.

5-1- الفلاحة (تطور ملحوظ في القطاع الأول) :

الصورة رقم (28-29) : تمثل حقل فلاحى مزروع بثمره البطاطا



المصدر : التقاط الطالب، 2019

تعتبر الفلاحة النشاط الرئيسي لأغلبية سكان مدينة غمرة و خاصة بالتجمعات التابعة لها الدميثة – ميه خليفة ،فبالإضافة إلى زراعة النخيل نجد بروز الزراعات المسقية و الخضر و تربية الحيوانات كنشاط ثانوي و على هذا الأساس يجب توفير كل المساعدة و تهيئة مناطق جديدة للإستصلاح

الفلاحي و ذلك بإدخال التقنيات الحديثة في السقي خصوصا و أن كثيرا من المناطق تعاني من ظاهرة صعود المياه و مشكلة صرف المياه السطحية .

- وتم توسيع عملية الاستصلاح الفلاحي بخلق محيطات فلاحية جديدة في المناطق المقترحة كتوسع فلاحى.



المصدر : التقاط الطالب، 2019

- وتم إدخال تقنيات حديثة في عملية السقي من خلال نظام الرش المحوري و نظام القطرة بقطرة و تحسين طرق التربية الحيوانية

* حيث بلغ عدد العاملين في هذا القطاع 980 عاملا بنسبة 39 % من إجمالي العمال حسب المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير, و هذه النسبة كبيرة مقارنة مع النشاطات الأخرى و يرجع ذلك إلى :

* الإرتباط الشديد للسكان بالفلاحة.

* قلة المناطق الصناعية بالمنطقة.

2.5- الصناعة (تراجع كبير في القطاع الثاني):

هذا القطاع مهمش في المنطقة لكن يوجد عدة اقتراحات من المخطط التوجيهي وأهمها :

بلغ عدد العاملين في هذا القطاع 119 عامل بنسبة 7 % من العمال, و هي نسبة ضعيفة مقارنة مع القطاعات الأخرى و يرجع ذلك إلى :

- نقص المراكز و المنشآت التسويقية و الصناعية.

3.5- التجارة و الخدمات :

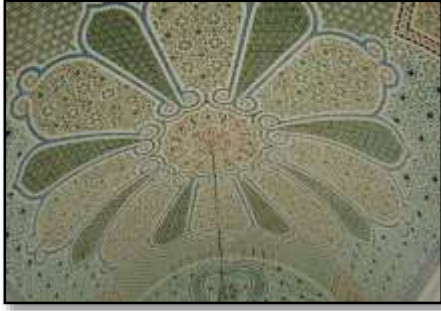
و يشمل النقل ، الاتصال ، التجارة ، الخدمات و هو مرتبط بالتطور العمراني و الاقتصادي للمدينة

* و يشغل هذا القطاع نسبة معتبرة من اليد العاملة و التي قدرت بـ 26.86 % بمعدل عمالة قدره 850 عامل, و يأتي هذا القطاع في المرتبة الثانية من حيث الأهمية في المنطقة.

4.5- البناء و الأشغال العمومية :

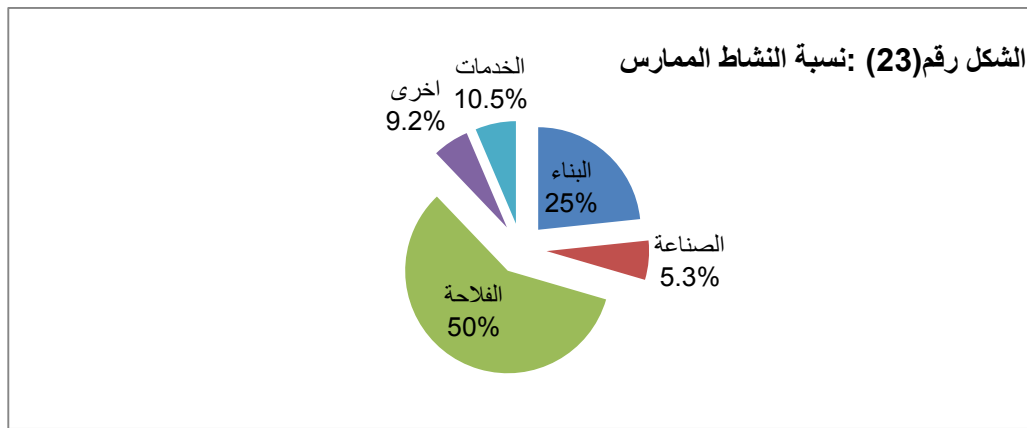
أخذت متطلبات البناء و السكن في المدينة تطورا ملحوظا، حيث أنجر عنه زيادة عمال هذا القطاع و الذي قدر بـ 20.38 % و يحتل المرتبة الثالثة بعد قطاع التجارة و الخدمات.

الصورة رقم (30-31-32): تبين اشغال البناء والنقش على الأسقف



Source: Ismail Setto , Kair Ibrahim:
référéncé précédente ,p34

5.5- قطاعات أخرى : بلغ عدد العاملين في هذه القطاعات 290 عامل بنسبة 10.83 %
*وحسب تحليل الاستثمار الاستثنائية نجد النشاط الممارس داخل مدينة غمرة ما يلي :



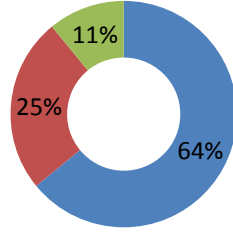
المصدر : من نتائج الاستثمار
الاستثنائية 2019

6- مكان عمل السكان :

بما أن النشاط الممارس لأغلبية السكان في مدينة غمرة هو النشاط الفلاحي في الأراضي الزراعية أو على واحات النخيل الموجودة في الحي نجد أن النسبة الغالبة للعمال يتمركزون داخل الحي والشكل الموالي يوضح أكثر لاماكن العمل المتواجدة :

الشكل رقم (24): يوضح مكان عمل السكان

■ في الخارج ■ في المدينة ■ الحي

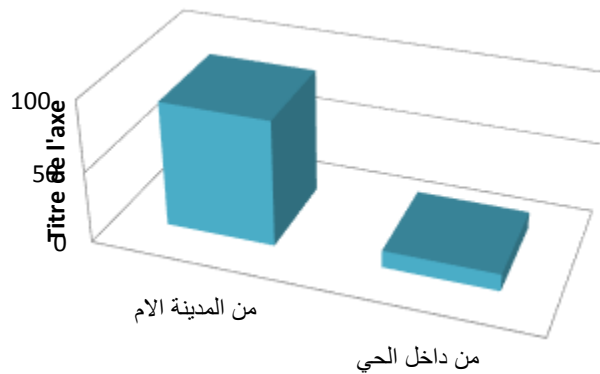


المصدر: من نتائج الاستمارة
الاستبيانبة 2019

7- مكان شراء الحاجات :

يتقضى أغلبية سكان مدينة غمرة يوم الجمعة وتكون مشترياتهم تكفي لأسبوع كامل من السوق الاسبوعي المتواجد في المدينة الأم ، إلا أنها توجد بعض المستلزمات اليومية التي يقضونها من داخل الحي والمخطط التالي يوضح النسب المؤوية وذلك حسب تصريحات من المواطنين القاطنين بالحي :

الشكل رقم (25): اماكن شراء الحاجيات



	من المدينة الام	من داخل الحي
■ النسبة	88	12

المصدر: من نتائج الاستمارة
الاستبيانبة 2019

خاتمة

من خلال دراستنا للجانب العمراني لمدينة غمرة و التطرق لمختلف عناصره يمكننا إستخلاص ما يلي: بالنسبة إلى الطرق فبمجرد النظر إلى هيكلتها في المدينة نجد : ضيق الطرق و الشوارع و كثرة التقاطعات مما يسبب صعوبة السير بالإضافة إلى نقص في مواقف السيارات بالنسبة إلى التجهيزات : فإن تموضع التجهيزات داخل المدينة غير خاضع لأي قاعدة تنظيمية من ناحية التوزيع و الوظيفة بالنسبة إلى السكن نجد سيادة الطابع الفردي نظرا للطبيعة الإجتماعية و المناخية لسكان المنطقة، و الذي غلب عليه الطابع الغربي الذي لم يؤخذ بعين الإعتبار خصوصيات المنطقة المتمثلة بتوفير مجال الظل داخل الحضيرة السكنية. و توفير مجالات تبادل و إرتقاء (الرحبات) إما بالنسبة إلى المساحات العمومية و المساحات الخضراء فنجد نقص كبير، لما لها من دور مهم والمتمثل في ربط العلاقات الإجتماعية بين السكان و الدور الإيكولوجي و الجمالي اما بالنسبة للواجهات العمرانية فانه لم يؤخذ بعين الإعتبار الخصوصيات الإجتماعية و العمرانية و المناخية للمدينة.

المشروع
التنفيذية

مقدمة

تهتم الدراسات العمرانية بمشاكل المدينة وكيفية إيجاد الحلول لها و ذلك عن طريق تحليل الوضع العمراني الذي تعيشه المدينة.

بعد التطرق في الفصل السابق إلى خصائص المدينة : الطبيعية، العمرانية ، البشرية، الاقتصادية و العوامل المؤثرة في هذه الخصائص، و سنتطرق في هذا الفصل إلى التعرف على عوائق منطقة الدراسة وكشف مناطق التوسع المقترحة ومن ثم عملية البرمجة وفي الأخير نقوم باقتراح مشروع يتماشى مع احتياجات المدينة .

I – واقع التوسع العمراني في المدينة :

1. عوائق التوسع العمراني :

إن من أهم العوائق التي تواجه التوسع العمراني لمدينة غمرة ما يلي :

1.1- العوائق الطبيعية و التقنية : فالعوائق الطبيعية تتمثل في واحات النخيل والاعواط والكثبان الرملية التي تقع في الجهة الغربية للمدينة، أما العوائق التقنية فتتمثل في الخطوط الكهربائية متوسطة الضغط المتواجدة في الجهة الشرقية.

- عدم مراعاة الجانب المناخي في البرامج السكنية و المنشآت الحديثة و التخلي عن بعض عناصر التراث المعماري القديم.

- يعاني التوسع العمراني للمدينة من مشكل العقار حيث أن النسبة الغالبة للعقار هي ملك للخواص و هذا ما يؤدي إلى التوسع العشوائي و نفاذ الإحتياط العقاري للبلدية و هذا ما يتسبب في عدة مشاكل منها غلاء سعر الأراضي.

- عدم التحكم من طرف المصالح المختصة و كذلك غياب المراقبة للتوسع العمراني الذي تسارع في الآونة الأخيرة.

2- إمكانيات التوسع العمراني :

– إمكانيات التوسع الخارجي :

هناك أربع مناطق لتوسع المدينة حيث نجد لكل منطقة سلبيات و إيجابيات.

• المنطقة (1) : و تقع في الجهة الجنوبية الشرقية للمدينة.

- الإيجابيات : تقع بمحاذاة الطريق الوطني رقم (48) مما يجعل منها منطقة مثلى للتوسع.

- السلبيات : أغلبية هذه الأراضي هي ملكية خاصة.

• المنطقة (2) : تقع في الجهة الجنوبية الغربية للمدينة

- الإيجابيات : سهولة المنطقة من الناحية الطبوغرافية إضافة إلى قربها من مركز المدينة و اتصالها أيضا بالطريق الوطني رقم (48), الذي يربط المدينة ببلدية الرقيبة, وهي المنطقة التي بنص عليها المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير للتوسع المستقبلي .

- السلبيات : وجود بعض الأراضي الزراعية وواحات النخيل .

• **المنطقة (3) :** تقع في الجهة الشمالية شرقية للمدينة :

- الإيجابيات : تقع بمحاذاة الطريق الوطني رقم (48) .

- سهولة المنطقة من الناحية الطبوغرافية و هي تقع في أملاك الدولة.

- السلبيات : تعاني المنطقة من مرور الخط الكهربائي متوسط الضغط .

• **المنطقة (4):** تقع هذه المنطقة في الجهة الشمالية الغربية للمدينة :

- الإيجابيات: وقوعها بمحاذاة الطريق الوطني رقم (48) أيضا .

- السلبيات : بعدها نوعا ما على مركز المدينة.

الجدول رقم (11) : يوضح مساحات المناطق المقترحة للتوسع :

المنطقة	المنطقة رقم (1)	المنطقة رقم (2)	المنطقة رقم (3)	المنطقة رقم (4)
المساحة التقريبية	38	34	40	25
Ha ب				

المصدر : معالجة الطالب 2019

الصورة رقم (33): تبين موقع المناطق المقترحة للتوسع

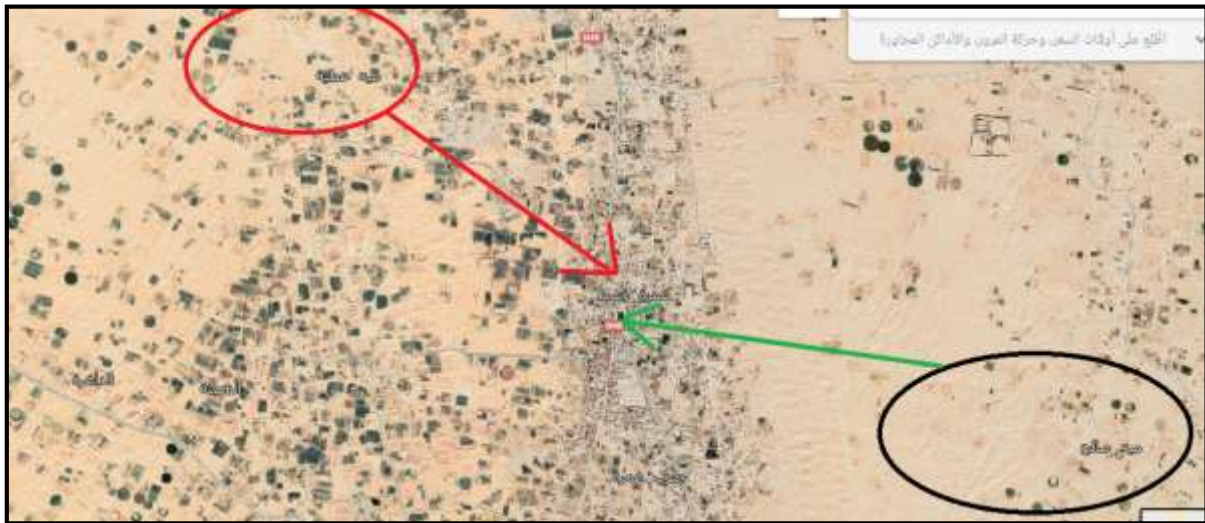


المصدر: google eareth+معالجة الطالب

3-التوسعات الظاهرة في المدينة التابعة :

بالرغم من وجود مناطق توسع مخططة في المدينة الا أن المواطن في هذه المنطقة يفضل الاستقرار بالقرب من مكان عمله ، ومنه فقد ظهرت عدة تجمعات مبعثرة جديدة في المدينة وهي تابعة الى مدينة غمرة وهي (تجمع ميه صالح -ميه عطية-الداغرة- تجمع الدميثة) والصورة الموالية تبين مواقع هذه التجمعات :

الصورة رقم(34): مواقع التجمعات المبعثرة بالنسبة للمدينة



المصدر: google eareth+معالجة الطالب

الصورة رقم (35): توضح اللوحة التي تم استبدالها



المصدر: من التقاط الطالب

4 - توسع المدينة الأم على حساب المدينة التابعة :

بما ان مناطق التوسع لمدينة قمار في الداخل أصبحت منعدمة تماما فبتالي أخذت جزء من الجهة الشمالية للمدينة لتوسعها المستقبلي، التي من المفروض أنها تابعة لعقار مدينة غمرة وقد تم إزاحة اللوحة الرامزة نحو الشمال لكي تدخل في عقار المدينة الأم قمار.

ومنه فسكان المدينة الأم قمار غير معينين بتوسع المدينة التابعة (غمرة).

II - تقدير الاحتياجات وآفاق التوسع :

1- تقدير الاحتياجات السكانية :

أ-التقديرات السكانية الحالية :

تعتبر التقديرات السكانية والمرافق والتجهيزات المستقبلية من أهم الضوابط للتحكم في التوسع العمراني، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الجزء من خلال تقدير الاحتياجات الحالية والمستقبلية .

ب-تقديرات السكان الحالية والمستقبلية: 1

عملية تقدير السكان لأي مدينة مهم جدا كونها تفيد في التنبؤ بمستقبل المدينة اجتماعيا واقتصاديا، والتنبؤ بحجم المساكن، والمرافق، والتجهيزات العامة والمساحات اللازم توفيرها للتوسع للأجل المحددة (المدى القصير-المتوسط-والبعيد)، ولأن نمو سكان المدينة يتأثر بعاملين أساسيين هما :

الزيادة الطبيعية والهجرة، لهذا قمنا بإسقاط عدد السكان لسنة 2018 كقاعدة للحساب المقدر بـ: 10981 نسمة وذلك بالاعتماد على العلاقة التالية :

$$P1=p0(1+r)^n$$

1 - علاقة حساب عدد السكان مستقبلا :

الجدول رقم (12): التقديرات السكانية لمختلف الآماد:

المدى البعيد		المدى المتوسط		المدى القصير		عدد السكان سنة (2018)
العدد	السنة	العدد	السنة	العدد	السنة	10981
18751	2038	14349	2028	12552	2023	

المصدر : معالجة الطالب

2- تقديرات الاحتياجات السكنية :

أ-الاحتياجات السكنية الحالية :

بلغ معدل شغل السكن في المدينة التابعة عمرة 6.10 فرد/المسكن ، علما ان عدد المساكن لسنة 2018 بلغ 2243 مسكن ، وبتقسيم عدد السكان سنة 2018 على المعدل الوطني المقدر بـ 4 افراد نجد أن عدد السكنات الواجب توفيرها هو 2745 مسكن هذا ما يبين لنا أن العجز المقدر للسكنات لسنة 2018 هو **502 مسكن** .

ب-الاحتياجات السكنية المستقبلية :

المدى القريب سنة 2023:

نقوم بتقسيم عدد السكان سنة 2023 على المعدل الوطني لشغل المسكن 4 افراد فنجد عدد المساكن اللازمة 3138 مع السكنات السابقة وبطرح 2745 منها فنجد إن عدد السكنات الواجب توفيرها لهذه المدة هي: **393 مسكن** .

المدى المتوسط سنة 2028:

بنفس الطريقة السابقة نقوم بحساب عدد المساكن للمدى المتوسط حتى سنة 2028 اي 3587 مسكن نطرح منها 3138 فنجد عدد المساكن الواجب توفيرها لهذه الفترة قدرت بـ **449 مسكن** .

المدى البعيد سنة 2038:

وقدر عدد المساكن في هذه الفترة لعدد السكان 18751 نسمة بـ: 4688 وبطرح عدد سكنات الفترة السابقة فنجد ان عدد السكنات الواجب توفيرها في هذه الفترة هي 1101 مسكن .

المرافق التعليمية:

قبل الشروع في تقدير الاحتياجات الحالية للمرافق التعليمية بجميع أقسامها ، نقوم بتحليل الوضعية الحالية

داخل مركز التجمع الثانوي و ذلك بهدف وضع تقرير نقدي من الناحية الكمية و النوعية، هذا التشخيص

يحدد درجة الاكتفاء من هذه المرافق حسب عدد التلاميذ وعدد الأقسام فمي كمل مؤسسة و هذا مما يسمح بتحديد العجز و النقائص ، و الجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (13) : يبين الوضعية الحالية للمرافق التعليمية :

الأطوار	عدد المؤسسات	عدد التلاميذ	عدد الأقسام	معدل إشغال القسم
الطور الأول والثاني	12	5150	128	35
الطور الثالث	2	1122	28	40
الطور الثانوي	1	950	24	40

المصدر : مديرية البرمجة 2019

الجدول رقم(14): يوضح التوقعات المستقبلية لعدد التلاميذ:

عدد التلاميذ	2018	2023	2028	2038
الطور 2+1	5150	5887	6600	8794
الطور الثالث	1122	1283	1466	1916
الطور الثانوي	950	1086	1241	1622

المصدر : من إعداد الطالب مبنية على إسقاطات السكان

الطور الأول و الثاني:

بالاعتماد على معدل إشغال القسم المقرر في الشبكة النظرية للتجهيزات 25 تلميذ في القسم نجد:

$$\text{عدد الوحدات النظرية} = 25/5150 = 206 \text{ قسم}$$

$$\text{العجز في الوحدات} = 128 - 206 = 78 \text{ قسم}$$

ومنه نجد نقص في عدد الأقسام 78 ، و بالتالي عجز في عدد المدارس الابتدائية في المدينة والتي تقدر ب 06 مدرسة باعتبار أن كل مدرسة يكون بها 13 قسم.

-الطور الثاني:

نجد في الشبكة النظرية للتجهيزات معدل إشغال القسم للطور الثاني 30 تلميذ و بالتالي:

$$\text{عدد الوحدات النظرية} = 30/ 1122 = 37 \text{ قسم}$$

$$\text{العجز في الوحدات} = 28 - 37 = 9 \text{ قسم}$$

ومنه يوجد في عجز في الأقسام ب 9 أقسام

الطور الثانوي :

اعتمادا على معدل إشغال القسم المقرر في الشبكة النظرية للتجهيزات 30 تلميذ نجد:

$$32 = 30/950 \text{ قسم}$$

$$8 = 24 - 32 \text{ أقسام}$$

قدر النقص بـ 8 أقسام بالنسبة للثانوي .

المرافق الصحية:

توجد قاعة علاج واحدة وهي لا تغطي احتياجات السكان .

قاعات العلاج:

من خلال الشبكة النظرية للتجهيزات نجد:

نصيب الفرد من المساحة 0.07 م²

المساحة المثالية للمرفق 800 م²

$$\text{المساحة الإجمالية للمرافق} = \text{عدد السكان} * \text{نصيب الفرد} = 768.67$$

عدد الوحدات = $800/768.67 = 0.96 = 1$ قاعة ومنه فانه يوجد عجز في مدينة غمرة ب :

قاعة علاج واحدة.

المرافق الرياضية و الترفيهية:

عدد المرافق الرياضية الموجودة بالمدينة : 1

من خلال الشبكة النظرية للتجهيزات نجد:

نصيب الفرد من المساحة 0.3 م²

المساحة المثالية للمرفق 30000 م²

$$\text{المساحة الإجمالية للمرافق} = 0.3 * 10981 = 3294 \text{ م}^2$$

$$\text{عدد الوحدات} = 30000/3294 = 1$$

بالنسبة للمرافق الرياضية بمدينة غمرة فهي متواجدة بعدد كاف مقارنة بعدد السكان بها

بالنسبة للمرافق الترفيهية فالمدينة تعاني عجز في مختلف المرافق الترفيهية و الثقافية حيث

توجد الا دار شباب .

الاحتياجات المستقبلية:

لإيجاد الاحتياجات المستقبلية للمرافق و التجهيزات في المدينة نستعمل العلاقات و

المؤشرات التالية في جميع الأمد (2023- 2028-2038)

-المساحة الإجمالية للمرافق = عدد السكان * نصيب الفرد من المساحة

-عدد الوحدات = المساحة الإجمالية للمرافق / مساحة الوحدة المثالية

و من خلال الشبكة النظرية نجد : نصيب الفرد من المساحة و المساحة المثالية للمرافق لكل

تجهيز في الاحتياجات المستقبلية

-الجدول الموالي يلخص الاحتياجات من المرافق و التجهيزات لمختلف الأمد بالاستناد على

الشبكة النظرية للتجهيزات.

الجدول رقم (15): الاحتياجات من المرافق والتجهيزات لمختلف الأمد بعدد السكان المقترح

التجهيزات	المساحة المثالية للتجهيز م ²	نصيب الفرد من المساحة م ² /الفرد	الاحتياجات الحالية	احتياجات المدى القريب 2023	احتياجات المدى المتوسط 2028	احتياجات المدى البعيد 2038
مدرسة ابتدائية	5400	2.842	6	7	8	10
متوسطة	4500	0.9	0	3	3	4
ثانوية	44000	0.440	0	0	1	1
دار الشباب	1200	0.050	1	1	1	1
مركز بريد	1200	0.061	1	1	1	1
حديقة اطفال	1700	0.178	1	1	2	2
تكوين مهني	11322	0.17	1	0	0	0
قاعة علاج	800	0.07	1	1	1	2

3- البرمجة :

تمت برمجة المشروع انطلاقا من المبادئ التالية و على ضوء المخطط التوجيهي

للتهيئة و التعمير، حددت احتياجات السكن على المدى القريب و المتوسط بـ 6400 مسكن و

باعتبار مخطط شغل الأرض الذي نحن بصدد إنجازه يقع ضمن برنامج متوسط المدى تم

تصميمه على المعايير التالية :

- المساحة الإجمالية : 34 هكتار.
- عدد السكنات : 393 مسكن.
- عدد السكان : 12552 نسمة.
- معدل شغل المسكن : 06 أفراد في مسكن.
- الكثافة السكنية : 30 مسكن/هكتار.
- الكثافة السكانية : 180 ساكن في الهكتار.
- نصيب الفرد من المساحات الخضراء 2.66 م²

1-3. تحديد نسب السكنات :

قبل تحديد مساحة الإحتياجات السكنية نقترح أن يكون التوزيع النوعي كالاتي :

- (90 %) من السكن الفردي * (10 %) السكن النصف جماعي.

و نعلل إختيارنا لهذه النسب بما يلي :

أ- السكن الفردي : و يعود ذلك على :

- تفضيل السكن الفردي لأنه يحافظ على الروابط الإجتماعية.

- الطبيعة المناخية التي تفرض هذا النوع من السكن.

- الطبيعة المرفولوجية لمباني مدينة غمرة التي تمثل نسبة حوالي (90.89 %).

ب- السكن النصف جماعي : و يعود ذلك إلى :

- قلة هذا النوع من المسكن رغم ملائمته للحياة الإجتماعية و التقليل من المجال.

- طبيعة الإنسان الصحراوي الذي يرفض السكن الضيق.

2-3- برمجة السكن :

جدول رقم (16): المساحة السكنية للمدى المتوسط :

المجموع	السكن النصف جماعي	السكن الفردي	
100	10	90	النسبة %
/	100	240	مساحة المسكن م ²
393	139	254	عدد السكنات
/	ط + 2	ط + 1	عدد الطوابق
31138	3706	27432	المساحة المبنية م ²
3968	920	3048	المساحة الغير مبنية م ²
598900	4626	30480	المساحة العقارية
/	0.30	0.60	COS
/	0.60	1.20	CES

المصدر: من انجاز الطالب

3-3-التجهيزات :

قمنا ببرمجة التجهيزات على حساب تأثيرها على المدينة، المحيط المجاور، وأرضية المشروع، آخذين بعين الاعتبار أن منطقة الدراسة تقع ضمن برنامج التعمير على المدى المتوسط و هذا بالنسبة للمخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لمدينة قمار.

جدول رقم (17) : يبين التجهيزات المقترحة في النموذج التصميمي للتهيئة

نوع التجهيز	التجهيز	المساحة	العدد	المساحة الإجمالية ب: م ²	عدد الطوابق
تجهيزات تعليمية	إبتدائية حضانة	8000 4500	1 2	8000 9000	ط+1 ط+1
تجهيزات صحية	مركز صحي	10000	1	10000	ط+1
	قاعة علاج صيدلة	1000	1	1000	ط+0
تجهيزات دينية	مسجد	5000	1	5000	ط+0
تجهيزات إدارية	فرع بريدي	800	1	800	ط+0
	قاعة م خدمات	6000	1	6000	ط+0
تجهيزات تجارية + وخدماتية	مركز تجاري	3000	1	3000	ط+1
	م. المسافرين	7000	1	7000	/
	م. تجارية	مدمجة مع السكن	1		/
تجهيزات رياضية	مركب رياضي.	40000	1	40000	ط+0
المساحات العمومية	ساحة عمومية	1000	1	1000	/
	حديقة	1200	1	1200	/

المصدر: انجاز الطالب 2019

III - المشروع

1- التوصيات و اقتراحات التهيئة :

إذا اعتبرنا أن منطقة التدخل كنواة للتوسع المستقبلي و كمركز ثانوي للمدينة, و يجب علينا إدماجها ضمن النسيج العمراني الموجود بالمدينة, حيث تكون المنطقة نقطة تحول و ربط النسيج الحالي و منطقة التوسع المستقبلي (القريب المدى), و باعتبارها نقطة عبور إجبارية كون توسع المدينة إجباري في هذا الاتجاه و يأخذ بعين الاعتبار مختلف المعوقات الموجودة في المنطقة و الطبيعة المناخية للمنطقة, و من هنا سنحاول الوصول إلى مشروع يستجيب للأهداف المسطرة سابقا, و هناك نوعين من التوصيات على مستوى المدينة و أخرى على مستوى المشروع و هو الأساس.

1-1- التوصيات على مستوى المدينة :

- إعادة التعريف بأدوار كل المتدخلين في المدينة, و ذلك بإيجاد الطبيعة القانونية الواضحة التي تضبط المتدخلين في تسيير المدينة خاصة العموميين منهم كلا حسب إختصاصه.
- القيام بالدراسات التقييمية و التقديرية الحقيقية النابعة من الواقع و المجتمع المراد التخطيط له, و محاولة إشترك كل المتدخلين في تسيير المدينة كلا حسب تخصصه لأخذ القرار.
- خلق آليات صارمة لتطبيق القوانين و ردع كل من يخالف هذه القوانين (شرطة العمران مثلا).
- الإهتمام أكثر بمجال التسيير التقني ذلك لأنه يعتبر من الدراسات الإستراتيجية التي تقوم عليها المدينة.
- إيجاد الصبغة الفعلية القانونية لاشتراك المواطن في تخطيط و تسيير المدينة دون أن يكون ذلك على حساب النظام العام.

- التفكير الجدي و العلمي في تخطيط المساحات الخضراء التي تشكل عنصرا أساسيا للطبيعة، و كذلك المساحات الحرة و مساحات اللعب و مكاينزمات تسييرها و المحافظة عليها (صيانتها).

- إعادة النظر في الجيوب العمرانية الموجودة داخل المدينة و استغلالها عمرانيا.

- التدخل على الأحياء ذات المباني القديمة من الناحية الفضائية و الوظيفية .

- إعادة النظر في بعض الحلول العمرانية فيما يخص التهيئة العمرانية للطرق.

1-2- التوصيات على مستوى المشروع :

- تصميم المسكن و المحيط العمراني بطريقة تراعي القيمة الحضرية و مقومات المجتمع المحلي.

- إستخدام السكنات الفردية لأنها الأكثر ملائمة في مثل هذه الأماكن ذات المناخ الصحراوي

- إستعمال النسيج المتراص (الكثيف) لتوفير أكبر قدر ممكن من الظلال.

- البحث عن الاحتياج الحقيقي من المسكن و المرافق العامة عن طريق دراسة الطلب الحقيقي للمواطن.

- يجب أن تكون المباني مناسبة مع الطبيعة المجاورة في حدود الممكن.

- كل بناية ينبغي أن تنجز طبقا للقوانين المعمول بها مع إستعمال المواد الأكثر إنتشارا محليا.

- يمكن استعمال المواد الحديثة و التقنيات العصرية بشرط المحافظة على الطابع التقليدي.

- العمل على تكامل المرافق و الخدمات في المركز, و فصل النشاطات ذات التأثير السلبي على المناطق السكنية (النشاطات المسببة للتلوث).

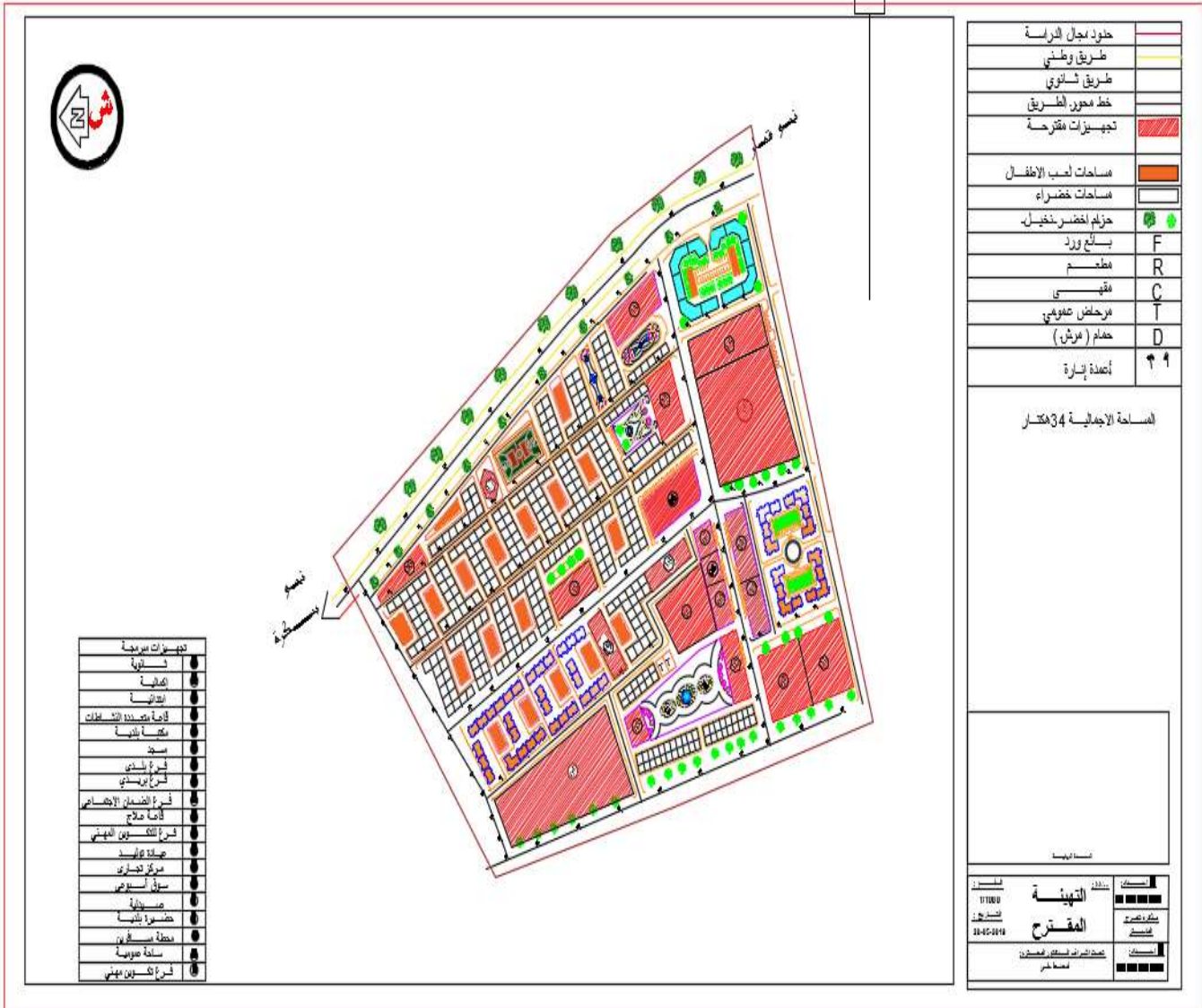
- يجب تخطيط شبكة طرق لتطوير منطقة التدخل و يكون تصميم الحركة تسلسلي, هذا ما يحدد كل نمط خاص باستغلال الأرض و وسائل المواصلات المطلوبة.
- وضع شبكة من الطرق لتسهيل الوصول إلى المرافق و الخدمات بالعربات أو سيراً على الأقدام.
- وضع خطط لاستغلال استخدامات الأرض و ذلك لزيادة إمكانية وجود بيئة مظلمة و باردة.
- استخدام أشجار النخيل و ذلك لدورها في تلطيف الجو من جهة, و التخفيف من شدة الرياح خاصة المحملة بالرمال.
- وضع تصاميم التي من شأنها توفير أكبر قدر ممكن من الظل في المساحات العامة و الطرق و الأزقة.
- استخدام الأزقة و الشوارع المغطاة لأنها تستقبل اقل قدر ممكن من الشمس, و تقلل من تأثير الرياح العاصفة, و تخلق منطقة مظلمة طوال اليوم خلال الفصول الحارة و هي الأطول مدة في السنة.
- من الأفضل أن تكون الشوارع موجهة من الشرق إلى الغرب قصد التقليل من حدة الرياح و توفير نسبة كبيرة من الظلال.
- يجب أن يتناسب عرض الشوارع و ارتفاع المباني من أجل المحافظة على أكبر نسبة من الظلال.
- استخدام مواد بناء محلية إن أمكن ذلك و خاصة تلك التي تتميز بعزل حراري كبير.
- استعمال ألوان أقل عكسا للإشعاع الشمسي.
- جعل المسافات قريبة من الواجهات للإستفادة من الظل

الصورة رقم (36-37-38-39): تبين ارضية المشروع المقترح



المصدر : من التقاط الطالب

الشكل رقم (26) يمثل مخطط التهيئة المقترح لمنطقة التوسع المستقبلي



المصدر: انجاز الطالب 2019

IV- دفتر الشروط:

1-تعريف:

هو عبارة عن وثيقة تنظيمية تتبع المشروع المقترح و هو بمثابة ضوابط للمشروع في الطرق و الوسائل القانونية التقنية الكفيلة لتنظيم البرامج العمرانية و المذكورة في المادة 05 من القانون 29/90 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990، الاخاص بالتهيئة و التعمير و المادة 09 من المرسوم التنفيذي رقم 91/176 الصادر بتاريخ 28 ماي 1991 الذي يحدد كيفية تحضير و تسليم شهادة التعمير و رخصة التجزئة و شهادة التقسيم، و رخصة البناء، شهادة المطابقة و رخصة الهدم، الذي يأخذ في أولوياته تخصيص تنظيم الأراضي العمرانية و الفضاءات بل

أنواعها من المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير و نهدف من خلاله إلى ضمان إنجاز المشروع في ظل احترام المقاييس العمرانية و وفق القوانين و بالشكل المبرمج و فقه بما إن منطقة الدراسة للمرحلة الأولى من خطط نقل الأراضي المتمثلة في مركز حضري ثانوي لتخفيف الضغط على مركز المدينة و لضمان أن يكون دفتر الشروط وثيقة رسمية لدى الجهات المعنية و للمدينة لا بد أن يتقيد بتقنين خاص يحدد شغل الأراضي، استعمالات المجال شكليا و وظيفيا بالإضافة إلى ضبط المعايير الخاصة بالتعمير (COS - CES) الكثافة، الارتفاع، الواجهات، الطرقات، الساحات الحرة، النمط المعماري ... إلخ.

2-الهدف:

إيجاد قوانين تحكم في مجال الدراسة و الهيئات العمومية و المعنوية المندفة للمشروع من خلال الواجبات و الارتفاقات العمومية ذات المنفعة العامة و الشروط التي يجب أن تخضع لها المباني و المفروضة على المستفيدين من القطع.

3-تنظيمات عامة:

- التنظيم الجديد يلغي أي تنظيم لمحيط الدراسة و يكون الوحيد الساري المفعول.
- تطبيق تعليمات التنظيم على جميع أرضية مخطط شغل الأراضي المدروس.
- أي عملية تعميم و طلب رخصة البناء أو تجربة تخضع لدراسة و مراقبة الجهات المعنية بشرط مطابقتها للتنظيم الحالي.

المادة 01: ملكية الأرض:

أرضية المشروع تقع في منطقة التوسع المستقبلي و الذي يقع في الجهة الجنوبية الغربية للمدينة، تتربع على مساحة قدرها 34 هكتار، و ملكية هذه المنطقة تعود للخوادم.

المادة 02: تقسيم أرضية المشروع إلى مناطق سكنية:

أ- السكن الفردي: هو عبارة عن قطع مقسمة إلى مجموعة من القطع السكنية و هي تغطي أكبر مساحة من منطقة الدراسة.

*يسمح بالبنائيات ذات الطابع السكني الفردي و النشاطات الخفيفة الحرفية الصغيرة.

*يلتزم المستفيد بالتزام ملف رخصة التجزئة و جميع الوثائق التي تحتويها.

*يتم إعداد المخطط المعماري من طرف المصالح المعنية مع الأخذ بعين الاعتبار النمط المعماري للمنطقة و المحافظة على الواجهات العمرانية المقترحة في مخطط التهيئة.

*علو البنايات المسموح به (ط + 1).

*المساحات المحاذية للمنازل تشغل على شكل مساحات خضراء وفق الشروط المدمجة في عقد الكراء أو الملكية.

*البنايات غير المسموح بها هي ذات طابع سكني نصف الجماعي التي تؤثر سلباً على راحة السكان و كذا تمنع سير الآليات الثقيلة.

*الطرق و المداخل للمساكن تكون موصلة بالطرق العمومية بشكل تدريجي.

*تفرض ضريبة استحقاق على إهمال أي فضاء عمراني مهياً تابع للمسكن.

ب- **السكنات نصف الجماعية:** السكن نصف الجماعي هو عبارة عن عمارات ذات طابقين بها أربع سكنات كل مسكن له مدخل خاص.

*مداخل السكنات تكون على الواجهات الخلفية لترك الواجهة المطلة على الطريق للاستغلال الخدماتي، و ترك ممر بعرض (2.0 م – 3.0 م) خاص بالراجلين بالطابق الأرضي و يكون مغطى.

*تزويد المباني بمختلف الشبكات المختلفة (الكهرباء، غاز، ماء، ... إلخ).

*احترام الواجهة المعمارية المقترحة و استعمال الأقواس على مستوى البنايات المتواجدة على طول الطرق الرئيسية.

*تموضع السكنات يكون وفق ما جاء في مخطط التهيئة المقترح.

*ارتفاع السكنات نصف الجماعية لا يفوق (ط + 2).

المادة 03: التجهيزات:

*ربط المرافق و التجهيزات لمختلف الشبكات.

- *يسمح بالمرافق التربوية، إدارية، الخدمات.
- *تزويد المرافق بطرق التدخل السريع و كذا طرق لتسهيل الوصول إليها.
- *ارتفاع المباني يتغير حسب طبيعة المبنى.
- *تهيئة المحيط و تزين طريقة التأثيث العمراني، المساحات الخضراء.

المادة 04: المساحات الحرة:

- *الغرض من المساحات الحرة هو اعتبارها مكان للالتقاء و الاستجمام للسكان و التي يجب أن تهيأ بطريقة جيدة.
- *البنيات المسموح لها بأكشاك صغيرة، محلات تجارية ...
- *تأثيث هذه المساحات الحرة يكون حسب الاحتياج و الضرورة و الذوق الفني و الجمالي و يكون طبيعي إن أمكن.

المادة 05: الطرق و أماكن التوقف:

- *الطريق الرئيسية عرضها من 10 إلى 14 م.
- *الطريق الثانوية عرضها من 06 إلى 10 م.
- *تعبد كل الطرق و يتم تجهيزها بالإضاءة العمومية.
- *تحدد مواقف السيارات حسب مخطط التهيئة.

المادة 06: المساحات الخضراء:

- *التشجير على طول المحاور الرئيسية و الطرق المختلفة.
- *تشجير مناطق الارتفاق.
- *كل جزيرة تمتلك مساحة خضراء.

المادة 07: الشبكات العمومية:

- *تزويد جميع المباني بكل أنواعها بجميع الشبكات المختلفة.

*استغلال الشبكات الموجودة في أرضية المشروع.

*شبكة المياه الصالحة للشرب توزع باستعمال النظام المتفرع.

*شبكة الصرف الصحي توزع باستعمال النظام الموحد.

مراحل الإنجاز: وقسمت إلى ثلاثة مراحل جاءت كالتالي:

أ-المرحلة الأولى:

-يكون على عاتق الدولة ربط المشروع و باقي أجزاء المدينة بتهيئة الطرق الرئيسية.
- يتم إنجاز مختلف التجهيزات الكبرى الممولة من طرف المستثمرين كالفنادق لإيراد المداخل.

-استغلال الإيرادات لتهيئة البنيات التحتية من الشبكات.

-إنجاز التجهيزات الخاصة بالحي.

-تهيئة الفضاءات الخارجية من غرس أشجار وتهيئة مساحات خضراء ومواقف.. إلخ.

ب-المرحلة الثانية:

-إنجاز باقي المرافق و التجهيزات المرفقة لقطاع السكن.

-إنجاز السكن نصف الجماعي.

-إنجاز باقي المساحات الخضراء و الطرق الفرعية و ساحات اللعب.

خاتمة

بعد البرمجة ودراسة الاحتياجات المستقبلية للمدينة, تم تجسيد هذه المعطيات في مشروع حضري كنموذج للتوسع العمراني لمدينة غمرة وذلك بأخذ مبادئ تهيئة المدن التوابع, مع وضع تقنين عام لهذا المشروع لتحديد استعمالات المجال, وهذا لضمان السير الجيد للمشروع, ولتحقيق الأهداف المسطرة.

اَللّٰهُمَّ اِنِّىْ اَسْئَلُكَ

خاتمة عامة

أوضحت نتائج الدراسة التي مست المجال الحضري المكون من مدينة قمار والمدينة التابعة غمرة، وبعد تحليل العناصر المكونة له والمعطيات المتعلقة به تبين أن: مدينة قمار توسعت عمرانيا على حساب المدينة التابعة لها للتخلص من الزيادة الغير طبيعية للسكان، وقد ساعدت أهمية موقع المدينة وحجمها بانتهاك وتجاوز حدودها الجغرافية . ونتائج موضوع دراستنا باستطاعته أن يغير من هذا الانتهاك المستمر للعقار، وذلك بوضع مشروع التوسع العمراني للمدى القريب لإسكان أزيد من 1500 ساكن وتوفير أغلبية الاحتياجات من السكن والراحة والترفيه والتعليم ومنها: مدرسة ابتدائية ومتوسطة وقاعة علاج ومحطة مسافرين ومركب رياضي وساحة عمومية وفرع للتكوين المهني وقاعة متعددة النشاطات، وذلك بصدد الحد من مشكلة العقار لهذه المدينة التابعة وسد احتياجات مواطنيها.

الملخص:

باللغة العربية :

لقد تناول هذا البحث موضوع "التوسع العمراني للمدن التوابع بمدينة الوادي " ، اذ يعتبر هذا الموضوع أحد المواضيع الهامة ، وقد اخترنا محل الدراسة توسع مدينة قمار على حساب مدينة غمرة حيث قمنا باقتراح مناطق للتوسع المستقبلي على جميع الأمام ، للحد من توسع المدينة الأم على المدينة التابعة ورسم حدود المدينة .

Résumé

Cette étude traite de la question de "l'expansion urbaine des villes de la ville d'El Oued " , qui est l'un des sujets importants, nous avons choisi l'étude de l'expansion de la ville de Guemar aux dépens de la ville de Ghamra. Nous avons proposé des zones d'expansion future à tout moment, afin de réduire l'expansion de la ville mère sur la ville Et tracez les limites de la ville.

Abstract

This study deals with the issue of "the urban expansion of the cities of the city of El Oued", which is one of the important topics, we chose the study of the expansion of the city of Guemar at the expense of the city of Ghamra. We have proposed areas of future expansion at any time, in order to reduce the expansion of the mother city on the city and draw the boundaries of the city.

الْمُرْتَدَّة

قائمة المراجع

المراجع بالعربية:

I. الكتب:

- 1- د.خلف الله بوجمعة: العمران و المدينة، دار الهدى عين مليلة 2005.
- 2- د. عبد الفتاح محمد وهيب، جغرافية العمران. دار النشر نهضة العربية 2000
- 3- الدكتور الدليمي، خلف حسين، التخطيط الحضري، أسس ومفاهيم، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع عمان، الاردن
- 4- مفكرة نهاية القرن العشرين (1999-2000)، المطبعة العصرية الوادي، 2000.

II. المذكرات:

- 1- النيبوع نور الهدى: التوسع العمراني على اطراف مدينة جامعة، مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة في التسيير والتقنيات الحضرية بسكرة 2018
- 2- بروكش راضية: التوسع العمراني للمدن الاصحراوية في ظل مبادئ التنمية المستدامة، مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة في التسيير والتقنيات الحضرية أم البواقي دفعة 2015
- 3- عياييدة زكريا وبوقندورة فتحي: مدينة عين مليلة إشكالية العقار وآفاق التوسع العمراني، مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة بأم البواقي، دفعة 2007.
- 4- بوزيد عبد الوهاب: التوسع العمراني واثره على استنزاف المجال، مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة بالمسيلة، دفعة 2015.
- 5- بوزيد عبد الوهاب: التوسع العمراني واثره على استنزاف المجال، مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة بالمسيلة، دفعة 2015.
- 6- كتاف كريمة: مفهوم المدن الجديدة من خلال القانون 02-08 مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير بقسنطينة سنة 2012.
- 7- بوخلوط أسماء: مدينة سكيكدة وخيار التوسع بمدينة جديدة، مذكرة لنيل شهادة مهندس دولة، جامعة أم البواقي، دفعة 2013.

8- وداعي منير وبويبية عادل :التوسع العمراني في إطار مبادئ التنمية المستدامة ،مذكرة لنيل شهادة مهندس دولة في التسيير التقنيات الحضرية بأم البواقي ،دفعة 2013 .

9 -سعداوي احمد وكزونة محمد:التوسع العمراني في المناطق الصحراوية ،مذكرة لنيل شهادة مهندس دولة ،جامعة أم البواقي ،دفعة 2008 .

10 - ismal settou , kir brahim :école d'agriculture saharienne à guemar , mémoire de fin d'étude pour l'obtention d'un diplôme d'état en 'architecture alger promotion 2010.

11- بوشفرة حسينة : اشكالية التوسع العمراني بمدينة جيجل وحثمية اعادة الانتشار الى التوابع ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في التهيئة العمرانية قسنطينة ،دفعة 2006

المجلات :

1- بغريش ياسمين ، المدن الجديدة التابعة بين النظرية والتطبيق ،مجلة علمية محكمة تصدر عن الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا .

II-المراجع بالفرنسية:

1-Alberto Zuchelli: introduction à l'urbanisme opérationnel et à composition urbain. EPAU. Vol 2 – 3, 1993 .

العلاج وفق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
قسم تسيير التقنيات الحضرية جامعة محمد خيضر - بسكرة-

استمارة استبيان

(الموضوع: التوسع العمراني للمدن التابعة)

ملاحظة: استمارة تدخل في الدراسة الجامعية الهدف منها البحث العلمي، فالرجاء ملؤها بدقة وعناية (دون ذكر الاسم واللقب)

هذه الاستمارة " Questionnaire " أعدت لغرض علمي في اطار اعداد مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في تسيير المدن ، وسيكون مضمون هذه الاستمارة حول التوسع العمراني في المدن التابعة وبالظبط تجمع غمرة ، وهي لـ 150 مواطن تشمل فئة الشباب والشيوخ ومقسمة ذكور 100 استمارة والاناث 50 استمارة .

(ضع علامة (x) في الخانة المناسبة)

اسم الحي الذي تقطن فيه.....
الاسم المتداول لدى السكان.....

1-معلومات خاصة بالسكان

- عدد الأفراد في المسكن
عدد العائلات في المسكن.....
مكان الإقامة السابق : اسم الحي: البلدية.....
الولاية.....

سبب المجيء الى الحي.....

- عدد العاملين في الأسرة: عدد البطالين.....
-رتب العاملين في الاسرة حسب نوع القطاع الذي يعملون فيه

النوع	الفلاحة	الخدمات	التجارة	اخرى
العدد				

- مكان عملكم :

في الحي مدينة الام خارج الولاية

- ما هو المستوى التعليمي لأفراد العائلة:

المستوى	الأفراد	الاب	الام	الافراد
الابتدائي				
المتوسط				
الثانوي				
الجامعي				
التكوين المهني				
غير متدرسين				

2- معلومات خاصة بالمسكن

- نمط المسكن: فردي نوعه:

فيلا	حوش

- نصف جماعي

- ماهي نوعية ملكية المسكن :

ملك كراء

- حالة المسكن : جيدة

متوسطة سيئة

- عدد طوابق المسكن RDC

R+1 R+2

أكثر

عدد غرف المسكن:

- هل حجم مسكنكم يتناسب مع عدد أفراد الأسرة : نعم لا

- استخدام المسكن : سكن سكن + تجارة سكن + نشاط آخر نوع هذا النشاط:

هل يتوفر منزلكم على حديقة : نعم لا

- هل قمت بإجراء تعديلات على مسكنك : نعم لا

مادة البناء: جبس حجر اسمنت مسلح

نوع السقف : مع قابلية للتوسع العمودي دون قابلية للتوسع العمودي

هل مسكنكم مزود بـ : الكهرباء الماء الغاز الصرف الصحي

3- معلومات متعلقة بالحي:

- هل يوجد تجهيزات كافية : نعم لا

- هل تشتري حاجياتكم من : داخل الحي من المدينة



من الولاية



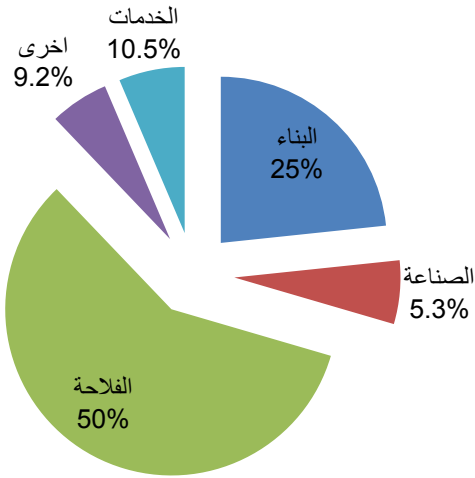
من خارج المدينة

- اصل السكان في الحي : من المدينة

نسبة التشغيل في المدينة

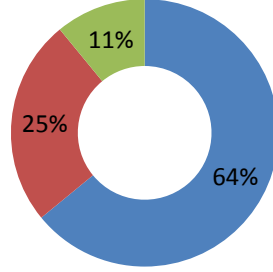


نسبة النشاط الممارس

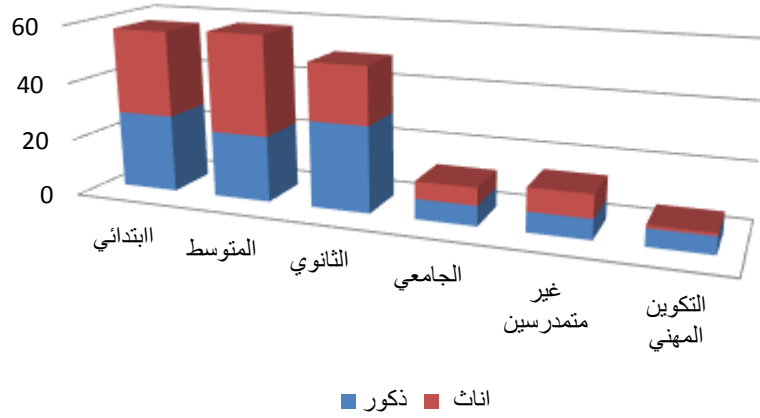


مكان عمل السكان

■ في الخارج ■ في المدينة ■ في الحي ■

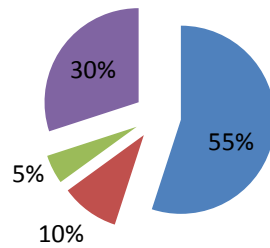


المستوى التعليمي اناث وذكور



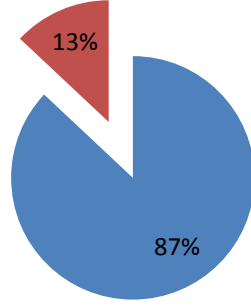
نوع المسكن

■ عادية ■ اخرى ■ فيلا ■ تقليدية ■



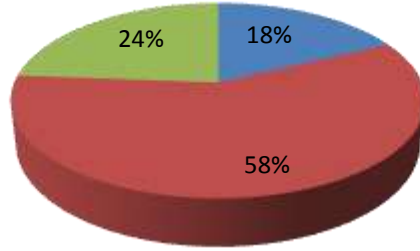
نوعية ملكية المسكن

■ ملك ■ كراء

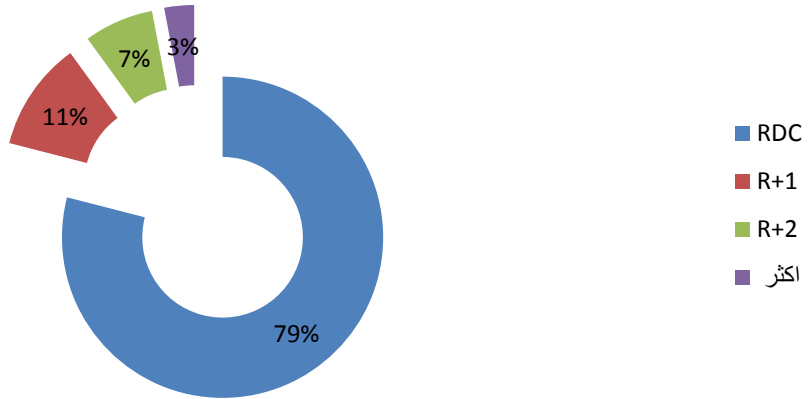


حالة المساكن

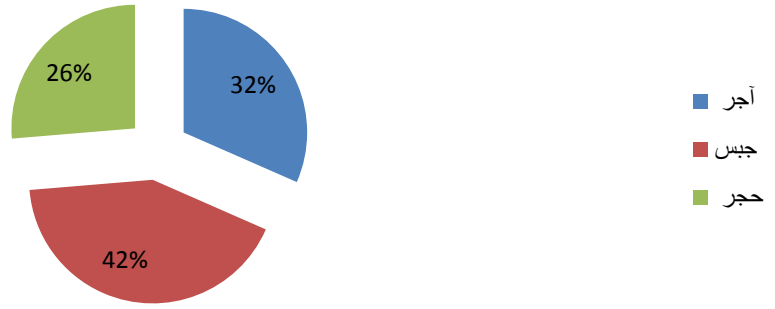
■ جيدة ■ متوسطة ■ رديئة



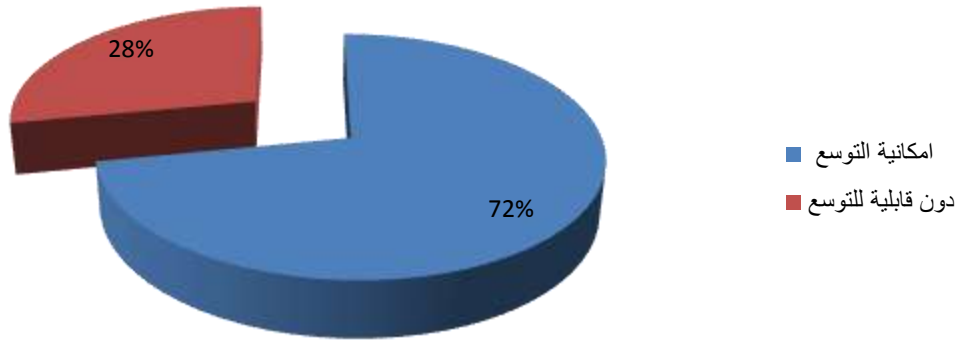
عدد الطوابق



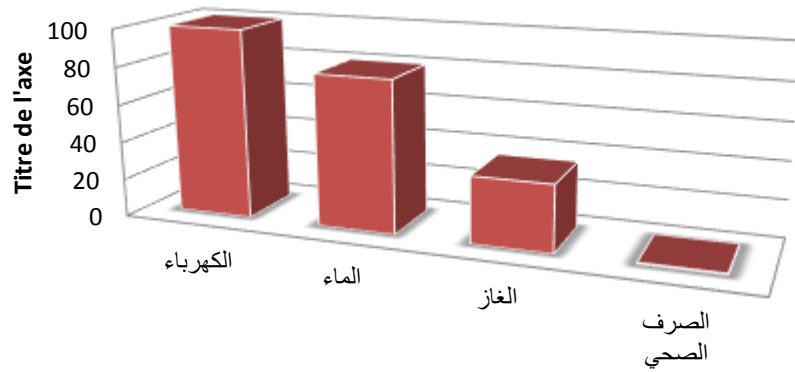
مادة البناء



امكانية التوسع العمودي

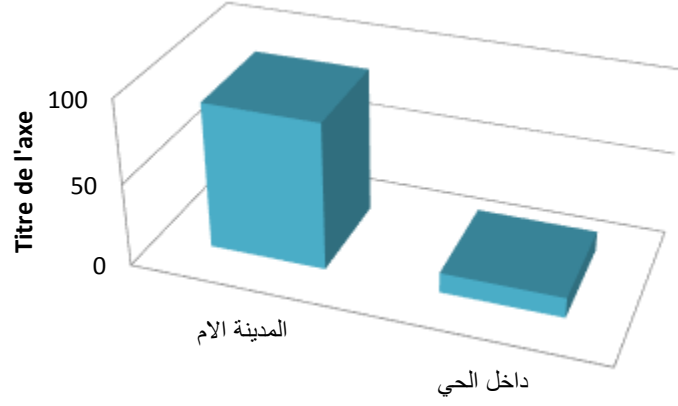


خدمات المساكن



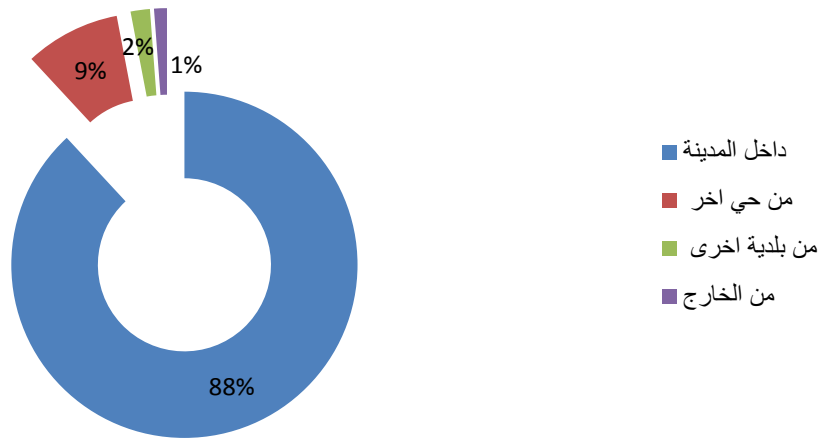
الخدمة	النسبة المؤوية
الكهرباء	100
الماء	80
الغاز	35
الصرف الصحي	0,92

شراء الحاجيات



	المدينة الام	داخل الحي
■ النسبة	88	12

اصل سكان المنطقة



مَدِينَةُ الْمَدِينَةِ
مَدِينَةُ الْمَدِينَةِ
مَدِينَةُ الْمَدِينَةِ